إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

التّنـــاوب الـدّلالـــى
بـــين
صيـغ الوصـف العامـل

دكتور
طـــه محمـــد الجنـــدى

الجديد و الطريف NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إهـــداء

ـــ إلى روح أمى فى مثواها الأخير ....

ـــ إقراراً بفضلها ....

وإلى من تشاركنى لذائذ الحياة حلوها ومرها

ـــ إعتذاراً عن تقصيرى فى حقها .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

تمهيد:

الحمد لله أوفق حمد . وأصلح وأسلم على سيدنا محمد أتم صلاة . وأكمل تسليم ..

وبعد ،،،

فإنّ المتأمّل للدراسات اللّغويّة قديماً وحديثاً يدرك أنّها تنزع إلى تصنيف العناصر اللّغوية إلى فئات متناسقة ، وأشكال قالبيّة متوافقة ؛ لتعبّر بها عن المعانى الصّرفيّة المختلفة : من فاعلية ، ومفعولية ، ومبالغة ، وتفضيل ، ومطاوعة .... وغيرها منطلقة فى ذلك من الخصائص والمميزات المعطاة من الصيغة ذاتها .

فتحديد معنى الفاعليّة الصرفىّ مثلاً أمر مقصور على فصيل من فصائل الوصف المشتقّ هو ما اصطلح على تسميته باسم الفاعل ، كما أنّ تحديد معنى المفعولية الصرفى أمر متروك لصيغ اسم المفعول ، دون غيرها ، والأمر نفسه يصدق على تحديد معنى التفضيل فى (أفعل) ومعنى الطّلب فى الاستفعال ... وهكذا « ويعدّ تحديد تلك المعانى الصرفية المعتمد على الشّكل الخاصّ بالبنية جزءاً من وصف نظام أى لغة من اللغات[١] » .

وسأقتصر على تسمية العناصر اللغوية المعالجة فى البحث بالصّيغ الصّرفيّة ، أو القوالب الصرفية ، وأقصد بها المعنى الوظيفى الذى تفيده هيئتها ، وقالبها ، وهو ما سماه ابن جنىّ بالدلالة الصناعية ، ويعنى بها «الصورة التى يحملها اللفظ ، ويخرج عليها [٢] » أى هيئة اللفظ

---

(١) د . أحمد عبد العظيم . الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية ص٦٠ . دار النصر للنشر والتوزيع بجامعة القاهرة . د . ت .

(٢) أبو الفتح عثمان بن جنى . الخصائص : ٩٨/٣ . تحقيق محمد على النجّار . بيروت . دار الهدى للطباعة والنشر . الطبعة الثانية .

إهداء من شبكة الألوكة - www.alukah.net

التى تتحدد من خلال عدد حروفه ، وترتيب هذه الحروف وضبطها .

والفكرة العامّة التي أودّ تسجيلها أنّ صيغة الكلمة ، أو قالبها عنصر من العناصر الأساسية التى تحدّد معناها ، وتقيم القيم الخلافية ، والفروق الدلالية بينها وبين باقى التنوعات المختلفة من المادة الواحدة ، وهذا نفسه هو مراد علمائنا القدامى ، عندما قرروا أن الغاية من التصريف «حصول المعانى المختلفة المتشعبة عن معنى واحد[١] » .

ويعنى هذا القول أن الاختلاف القالبىّ فى صيغ المادّة الواحدة راجع إلى تعدّد ضروب معانيها المتنوّعة ، فعندهم أن عنصراً لغوياً مثل (عالم) يختلف دلالياً عن عنصر مثل (علاّم) ، وهما بدورهما مختلفان عن عنصر مثل (عليم) ، و (معلوم) ، وغيرها ، فاختلاف هذه الصيغ آت من احتواء كل واحدة منها على قدر من الدّلالة مختلف عن أخواتها ؛ لأن لكل صيغة منها معنى ثابتاً خاصاً بها ، وأصيلاً فيها ، لا يشاركها فيه غيرها من الصيغ الأخرى ، وهذا المعنى مرتبط بالصيغة نفسها ، ولا ينفكّ عنها .

ونظراً لتلك الأهمية للصيغة ، وأن ربطها بمعان دلالية خاصة بها شىء ينبغى الإقرار به انطلق الدّرس الصّرفى القديم من الصّيغ الصّرفية ، فبذل الجهد المضنى فى تحديد تلك الصّيغ ، وتصنيفها إلى فئات منسجمة ، وقوالب متوافقة متناولاً كلّ نوع منها على حدة ، وواصفاً إيّاها من حيث المبنى والصّياغة ، بالإضافة إلى اهتمامه بالدّلالة المتعلقة بكل منها ، وقد وُفق الدرس الصرفى القديم فى هذا المجال توفيقاً كبيراً .

ومنذ البدء أقرّر أن هذا البحث بالصورة التى سوف أعرضه بها لم يسبقنى ـ فيما أعلم ـ

(١) الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى . البرهان فى علوم القرآن : ٢٩٧/١ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . دار التراث . ١٣٧٦ هـ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

باحث إليه ، على الرغم من أن ثمة بحوثاً سابقة عليه ، قد عرضت للأبنية الصرفية ، من حيث صياغتها ، ودلالة مبانيها ، أذكرمنها : بحث الدكتور أحمد عبد العظيم « الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية [١]، وبحث الدكتور فاضل صالح السّامرّائى «معانى الأبنية العربية[٢] »، وبحث الدكتور محمود سليمان ياقوت «ظاهرة التحويل فى الصيغ الصرفية[٣] » ، وبحث لطيفة إبراهيم النجار «دور البنية الصرفية فى وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها[٤] » .

وقد عرضت هذه البحوث جميعها للمبانى الصرفية ، ومعانيها الوظيفية ، وقد كان أكثرها التصاقاً بهذا البحث دراسة الدكتور السامرائى التى خصصها كلها لعرض الصيغ الصرفية والفروق الدلالية بينها . والحق أن بحثى هذا قد أفاد منها جميعاً ، وتأثر بها فى عرضه لمادته العلمية ، غير أنّ ما تجدر الإشارة إليه أن هذه البحوث لم تشر فى ثنايا فصولها إلى القضية التى تصدى لها هذا البحث ، وهى إمكانية التناوب الدلالى بين صيغ الوصف العامل والرأى فى ذلك .

تحديد مصطلحات البحث:

يتعين على الباحث فى مستهلّ عمله أن يقف أمام المصطلحات التى يبنى عليها عمله .

ففى تحديد المصطلح هدفان رئيسان :

ـ الأول : يتمثّل فى كونه شرطاً رئيساً فى كل عمل علمى ، لأن غياب التّحديد الدقيق

---

(١) سبق التعريف به .

(٢) ساعدت جامعة بغداد على نشره . الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م .

(٣) صدر عن دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية سنة ١٩٨٥م .

(٤) صدر عن دار البشير بالأردن . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والمنضبط للمصطلح يجعل العمل العلميّ يعاني التّخبّط والاضطراب .

ـ **الثاني** : يمكننا فى بحثنا هذا من إظهار الضوابط الصرفية الخاصة بالصيغ ، كما يحدّد الفروق الدلالية بينها ، وعندها نتمكن من الحكم بإمكانية أن تنوب صيغة عن أخرى من عدمها

وأبـدأ بتحديد المراد من التناوب الدلالى ، وأعنى به أن تقوم صيغة ما بأداء الدور الدلالى المنوط بصيغة أخرى ، وهو ما يمكن فهمه فى كثير من نصوص علمائنا القدامى [١] الذين يقرون بإمكانية ذلك ، وأقوالهم الواردة فى ذلك من الكثرة بمكان ، إذ كثيراً ما نقرأ مجيء (فاعل) بمعنى (مفعول) ، والعكس أيضاً ، إلى جانب ما نردده من ورود (فعيل) بمعنى (فاعل) ، أو (مـفـعـول) ، ومـجـيء (فـعـول) بمعنى (فـاعل) ، أو (مـفـعـول) ، وغـيـر ذلك من الأقوال التى أصبحت متداولة عندنا ، وعندهم .

وسوف يقتصر البحث فى علاجه لقضية التناوب الدلالى بين صيغ الوصف العامل على الزاوية التقسيمية لهذه الصيغ ، لا التصريفية ، وأعنى بالزاوية التقسيمية ، النظر إلى التناوب الدلالى بين الصيغ تبعاً لتنوع مسمياتها ، أو لنقل تبعاً لمعانيها الصرفية ، من فاعلية ومبالغة ومفعولية ، وصفات مشبهة ، كل هذا مع اتحاد المادة اللغوية للصيغ ، وهذه التقسيمات الصرفية نابعة من استقلال كل قسم منها فى الشكل والدلالة عن غيره ، وفى هذا الصدد سوف يعرض البحث لمفهوم هذه الأقسام ، ليعين خصائص ومميزات كل قسم منها رابطاً كل

---

(١) يمكنك الرجوع إلى : سيبويه . الكتاب : ٦٤٧/٣ . تحقيق عبد السلام هارون . مكتبة الخانجى بالقاهرة . د . ت . وابن يعيش . شرح المفصل : ٥١/٥ . بيروت . عالم الكتب . د . ت . والأشمونى . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ٥٧٤/١ . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية . عيسى الحلبى . د . ت . والسنبأطى . أحمد بن عبد الحق . فتح الحى القيوم بشرح روضة الفهوم . ضمن كتاب رسالتان فى علم الصرف ص٩٤ تحقيق أحمد ماهر البقرى . الإسكندرية . المكتب الجامعى الحديث ١٩٨٨م . وعباس حسن . النحو الوافى : ٢٧٣/٣ . القاهرة . دار المعارف .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

قسم بمعناه الخاص به ، والثابت فيه ، لكي يتسنى له الحكم بإمكانية التناوب بينها ، مع وجود هذه الفروق الدلالية . وإذن فنظرتنا إلى التناوب الدلالى بين الصيغ هى نظرة تعتمد على المخالفة بين الصيغ والأشكال فى المادة اللغوية الواحدة ، من خلال تنوعاتها المتعددة .

وثمة نوع آخر للتناوب يمكن النظر إليه من الزاوية التصريفية ، ويرجع هذا النوع إلى اللواصق الصرفية التي تكسب الكلمة معانى دلالية جديدة ، من خلال العناصر الالتصاقية التي زيدت عليها ، لكنها مع ذلك لم تخرجها عن معناها الصرفى إلى آخر ، فمعنى الفاعلية مثلاً تؤديه صيغ متعددة بتعدد اللواصق الزائدة على أصله اللغوى ، منها (فاعِل ، مُفْعِل ، مُفَعِّل ، مُفاعِل ، مُفْتَعِل ، مُتَفَعِّل ، مُتَفاعِل ، مفْعَلّ ، مُستفْعِل ..... الخ) ولا شكّ فى أن كل صيغة من تلك الصيغ تدل على معنى الفاعلية من زاويتها الخاصة بها ، فإذا كانت صيغة (فاعل) ينظر فيها إلى مجرد الوصف فإن صيغة (مُفعِّل) ينظر فيها إلى معنى التكثير ، وصيغة (مُفاعِل) ينظر فيها إلى معنى المشاركة ، كما ينظر إلى (مفتعل) بما فيها من معنى التكلف ، وإلى معنى الطلب فى (مستفعل) ... وهكذا ، وهذا التنوع الدلالى بين الصيغ فى المعنى الصرفى الواحد لن يقوم البحث بمعالجتها ، لمحدوديته ، وضيق مساحته من جانب ، ومن جانب آخر لإيمان صاحب البحث بأن كل عنصر يلحق الكلمة يصاحبه بالضرورة تغير دلالى نابع من تغيير صيغته ، فاللفظ ـ كما يقول السهيلى ـ[1] جسد ، والمعنى روح له ، وأى تغيير فى اللفظ يفضى بالضرورة إلى تغير فى المعنى ؛ لأنه تابع له فى جميع ما يعتريه من زيادة ، أو نقصان ، ولا يمكن تصور حدوث هذه التغييرات فى اللفظ اعتباطاً ، وإنما بحسب

---

(١) أبو القاسم بن عبد الرحمن السهيلى . نتائج الفكر فى النحو ص : ٩٩ . تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا . الرياض . دار الرياض للنشر والتوزيع . ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ما تضفيه من معنى ، وعليه فلن يقف البحث مثلاً أمام الفرق الدلالى بين (قادر) و (مقتدر) ؛ لانتمائهما إلى معنى صرفى واحد ، ولإيمان صاحبه بأن كل زيادة فى المبنى يقابلها زيادة فى المعنى ، ولذا علق ابن جنى على قوله تعالى : « فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر[١] » بقوله : « فمقتدر هنا أوفق من (قادر) ؛ من حيث كان الموضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ[٢] » . كما لن يلتفت البحث إلى الفرق الدلالى بين (الرحمن) و (الرحيم) مثلاً ، كهذا الذى أشار إليه ابن القيم من أن الرحمن دالّ على الصفة القائمة به سبحانه ، والرحيم دال على تعلقها بالمرحوم ، فكان الأوّل للوصف ، والثانى للفعل [٣] » ، وأيضاً لن يقف أمام الفرق الدلالىّ بين (محمود) و (محمّد) ، كهذا الذى أشار إليه ابن دريد من أن محمداً مفعّل صفة تلزم من كثر منه فعل الحمد وليس ذلك فى محمود «كما تقول : كرمته وهو مكرّم ، وعظّمته وهو معظّم ، إذا فعلت به ذلك مراراً .... والدليل على أن محموداً حمد مرة واحدة ، ومحمد حمد مرة بعد مرة قول الشاعر :

فلست بمحمود ولا بمحمّد ∴ ولكنما أنت الحَبَنْطى الحُباتر[٤] »

أقول : لن يقف البحث أمام مثل هذه الصيغ لانتمائها إلى معنى صرفى واحد .

وفى مجال تحديد مصطلح التناوب الدلالى أود أن أنوّه إلى أن ثمة مصطلحاً آخر لن يقف البحث أمامه أيضاً ، لتعلقه بالتعدد الوظيفى للعنصر اللغوى الواحد ، وهو ما يمكن أن أسميه **بالتناوب الوظيفى** :

---

(١) سورة القمر . آية ٤٢ . (٢) ابن جنى . الخصائص : ٢٦٥/٣ . وانظر : جلال الدين السيوطى . الأشباه والنظائر : ١٧١/١ . بيروت . دار الكتب العلمية ط ١ ١٤٠٥هـ ١٩٨٤م . (٣) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزيّة . بدائع الفوائد : ٢٧/١ . تحقيق بشير محمد عون . الرياض . مكتبة المؤيد . ط١ ١٤١٥هـ ١٩٩٤م . (٤) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد . الاشتقاق ص٨ . تحقيق عبد السلام هارون . مكتبة الخانجى بمصر ١٣٧٨هـ . ١٩٥٨م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ويقصد به استعمال العنصر اللغويّ الواحد فى الدلالة على أكثر من معنى صرفى واحد ، فثمة صيغ فى اللغة تصلح فى دلالتها الوضعية الأولية ، وقبل تهيؤها للدخول فى التراكيب المختلفة للتعبير عن أكثر من معنى صرفى واحد ، فالصيغتان (مَفْعِل ـ مَفْعَل) صالحتان لأن تكونا مصدراً ميمياً ، أو اسم زمان ، أو مكان ، والأمر نفسه يصدق على صيغ اسم المفعول من غير الثلاثى ، إذ تصلح فى ذاتها ، ويمعزل عن سياقها للتعبير عن معان صرفية متعددة ، كاسم المفعول ، والمصدر الميمى ، واسمى الزّمان والمكان والسياق وحده كفيل بتعيين المعنى المستفاد ، وغالباً ما يتراجع ملحظ البنية فى مثل هذه الحالات عن أداء دوره فى تحديد المعنى الصرفىّ والوظيفة النحوية ، ويبرز دور الدلالة ، والمعنى العام لسياق التراكيب .

ولا يقتصر التعدد الوظيفى على المعانى الصرفية بل يتعداده ليشمل التعدد فى الوظائف النحوية ، وهذا موضوع له شأنه ، ويمكن أن تفرد له بحوث مستقلة ، ولذا فلن يكون من شغلى مثلاً الوقوف أمام المصدر عندما يقع فى وظائف نحوية خاصة بالمشتق ، كالخبر والحال والنعت ، وهى وظائف خرجت عن منهجهم فى تحديد الشروط الصرفية لهذه الوظائف النحوية ، كما لن يكون منى وقوف أمام الوصف المشتق إذا شغل وظيفة خاصة بالمصدر ، كأن يقع مفعولاً مطلقاً مثلاً ، أقول : إن هذا البحث لن يلتفت إلى هذا التعدد الوظيفى للصيغ الصرفية ؛ إذ لم يأخذ على عاتقه أن يبين دور البنية الصرفية فى تحديد الوظيفة النحوية ؛ لاقتناعه بأن البنى الصرفية تتعدد معانيها الوظيفية ، مع إدراكه عدم تساوى هذه البنى الصرفية فى شغلها للوظيفة النحوية ، فمنها ما يكون أصلياً فى أدائه للوظيفة ، ومنها ما يتطفل عليها لأغراض دلالية خاصة بالسياق ، وهذا ما جعل نحاتنا القدامى يقفون طويلاً أمام المصدر إذا وقع خبراً أو حالاً أو صفة مبينين أن ثمة سراً دلالياً من وراء ذلك ، يذكر ابن يعيش مثلاً أنهم

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

قد يضعون المصدر موضع اسم الفاعل فيقولون : رجل عدل ورضا وفضل ثم يذكر سراً دلالياً من وراء شغل المصدر لهذه الوظيفة فيقول : « كأنه لكثرة عدله والرضا عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضا والفضل[١] » ، ويذكر الإمام عبد القاهر شيئاً قريباً من هذا فى تعليله وقوع المصدر خبراً فى قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت ∴ فإنما هى إقبال وإدبار

فيقول : « جعلها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذاك عليها ، واتصاله منها ، وأنه لم يكن لها حال غيرها ، كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار[٢] » ؛ ولذا وجدنا نحاتنا يركزون على الأصول العامة للأبواب النحوية ، من خلال استخلاصهم الخصائص المميزة لهذا الباب عن ذاك ، وكان أهم ما استخلصوه من ذلك ملحظ البنية الصرفية ، فللمصادر وظائف خاصة بها تتميز عن غيرها بحاجتها إلى بنية أحادية الدلالة ، تعبر عن معنى الحدث وحده إما لتأكيد حدث سابق ، وإما لبيان علته . وللوصف المشتق هو الآخر وظائف خاصة به تتميز بحاجتها إلى بنية ذات دلالة ثنائية ، تترابط فى سياقها بدلالتها المزدوجة هذه : معنى الحدث والذات المتصفة به ؛ لذا «فهو دال على معلومين : حامل ومحمول ، فالحامل هو الاسم المضمر ، والمحمول هو الصفة[٣] » .

وقد وفق نحاتنا عندما جعلوا الأصول التى اعتمدوا عليها فى تحديدهم للباب النحوى عامة ، إذ كثيراً ما يخرج الباب عليها فى استثناءات ، أو لنقل فى بنود فرعية تلحق به ، وقد تحقق لهم من ذلك أمران :-

(١) ابن يعيش النحوى . شرح المفصل : ٥٠/٣ .
(٢) الإمام عبد القاهر الجرجانى . دلائل الإعجاز : ٢٤٢ . تصحيح الشيخ محمد عبده والشنقيطى . القاهرة . مكتبة ابن تيمية . ١٤١١هـ ١٩٩٠م .
(٣) ابن القيم . بدائع الفوائد : ١٨٧/١ .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

١ ـ استيعاب قواعدهم لما خرج عن هذا الأصل العام ، وذلك في صورة استثناءات تذكر لاحقة له .

٢ ـ تفسير هذا الخروج تفسيراً دلالياً ، أو فتح الباب أمام التأويل بوصفه وسيلة من وسائل تفسير التحول عن الأصل العام للباب النحوى ، فإذا شغل الوظيفة النحوية قالب يخالف ما وضع له من شروط أول معناه بقالب آخر يطابق شروطهم العامة لهذا الباب النحوى ، حتى يصح التركيب معه ، ومن ثم فالتأويل كان وسيلة من الوسائل التي اعتمدوا عليها في مواجهة خروج بعض الأنماط الصرفية عن قواعدهم التي اشترطوها فيما ينبغي أن تكون عليه البنية الصرفية لشغل الوظيفة النحوية .

وعلى العموم فإن هذا البحث لن يقف أمام هذا النوع من التعدد الوظيفي للصيغة الواحدة ، لأن مقصده منصبّ على التناوب الدلالي بين عناصر الوصف العامل ، أما القول بالتناوب الوظيفي فهو أمر مشروع ، ومعترف به من قبل علمائنا القدامى ، ومنا أيضاً .

واستكمالاً لتحديد مصطلحات هذا البحث يتعين على الباحث أن يحدد مراده من مصطلح الوصف العامل ، وسوف يعتمد في تحديده لهذا المصطلح على ما ورد عن علمائنا القدامى ؛ لأن مادة بحثه هي نفسها مادة بحثهم : اللغة الفصحى ممثلة تمثيلاً رئيساً في النص القرآني ، والوارد من كلام العرب في عصر الاستشهاد ، ولاقتناع الباحث بأن الجديد الحق لا ينسلخ عن القديم ، ولا يرفضه ، لمجرد أنه قديم ، كما أن عرضه لآراء القدامى لن يكون من باب التقليد الأعمى لهم ، وإنما هو عرض لإعادة الصياغة ، وإضاءة بعض الجوانب منه ، أو سد نقص هنا ، أو هناك .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الوصف العامل:

وأعنى بهذا المصطلح ما أراده النحاة من الوصف المشتق ، لا ما أراده الصرفيون ولا اللغويون ، إذ من المعلوم أن قضية الوصف المشتق لم تكن خالصة لعلم الصرف وحده ، وإنما كان للنحو فيها نصيب ملحوظ ، وللغة فيها نصيب كذلك ، فإذا كان الصرف قد نظر إلى الاشتقاق على أنه وسيلة من وسائل تغيير البنية لإنتاج بنى جديدة لغرض دلالى خاص بذلك فإن النحو كان معنياً بدور المشتقات فى العمل ، وعلاقتها بغيرها من أجزاء التركيب الأخرى ، فى حين أن اللغة نظرت إليه على أنه وسيلة لتوليد مفردات اللغة .

ولتحديد معنى الوصف العامل نورد هذا التعريف للأشمونى ، فهو عنده : « ما صيغ من المصدر ، ليدل على متصف ، وذلك اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل[١] » ، ويجمع بين هذه الأنماط سمة عامة هى اشتراكها جميعاً فى الدلالة الثنائية : الحدث ومن اتصف به ، أو المعنى وصاحبه ، وهو عين ما نص عليه ابن الحاجب فى تعريفه للوصف بأنه « ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود[٢] »

ويوحى قول ابن الحاجب «باعتبار معنى هو المقصود» أن جانب الحدث ، أو المعنى هو المقصود من الوصف ، خلافاً لما أراه من أن دلالة الوصف على الذات هى الدلالة الأساسية فيه ، لأن جانب الحدث فيه مستفاد من مادته اللغوية ومعناه المعجمى ، أما الدلالة على الذات فهى دلالة صرفية راجعة إلى قالبه الصرفى نفسه .

---

(١) الأشمونى . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ٤١٢/١ .

(٢) الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الإسترا بادى . شرح الرضى على الكافيه : ٢٠١/١ . بيروت . دار الكتب العلمية . ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وإذا كانت الأوصاف العاملة مشتركة في الدلالة على الحدث ومحدثه ، أو المعنى وصاحبه فإن ثمة قيماً خلافية تفرق كل نمط منها عن الآخر . وتقتضي أهداف هذا البحث أن أعرض لكل صنف منها على حدة ، لنقف على دلالته بدقة ووضوح ، وهي :

اسم الفاعل:

التحديد الذي أرتضيه لاسم الفاعل يتضمن ثلاثة جوانب هي الدلالة على الحدث والحدوث وفاعل الحدث ، يأتي هذا التحديد من تعريف ابن هشام له بأنه « ما دل على الحدث والحدوث وفاعله[١] » ، ومن تعريف الإسفراييني له بأنه «اسم مشتق لمن قام بالفعل بمعنى الحدوث[٢] » . وتثبت هذه الجوانب الثلاثة فرقاً دلالياً مهماً بين اسم الفاعل ، وغيره من أصناف الوصف المشتق ، إذ يثبت ملحظ الحدوث الدلالة على الانقطاع في مقابل الثبوت والدوام في الصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، كما يثبت ملحظ فاعل الحدث قيمة خلافية تميزه عن اسم المفعول الدالّ على من وقع عليه الفعل ، وسوف نرى عند عرض أمثلة المبالغة أن ثمة فارقاً بينها وبين اسم الفاعل ، يتمثل في دلالته على مجرد الوصف في مقابل المبالغة فيه منها . ومعنى ذلك أنه وصف عام يطلق على من يصدر منه الفعل دون النص على كيفية وقوعه قلة أو كثرة ، وهذا ما فهمه ابن الحنبلي في رده على زعم الحريري أن صيغة (سائل) لا تقال لمن يكثر منه السؤال ، فجاء رده عليه بما جاء في حاشية ابن برى «إنكاره أن يطلق السائل على من كثر سؤاله ليس بصحيح ؛ لأن باب (فاعل) ، مثل (ضارب) و(قائل) يكون عاماً لا يخص قليلاً من كثير .....

---

(١) ابن هشام . أوضح المسالك : ١٢/٣ . تحقيق محمد عبد العزيز النجار . القاهرة مطبعة الفجالة الجديدة . ط١ ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م . وانظر الشيخ خالد الأزهري . شرح التصريح على التوضيح :

(٢) الإسفراييني ، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد . لباب الإعراب ص٤٧٧ . تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن . الرياض . منشورات دار الرفاعي ط ١٩٨٤م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ألا ترى إلى قوله تعالى « والذين فى أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم[١] » لا يقتضى هنا لمن قلّ سؤاله ، ومثل هذا صفات البارى سبحانه ..... ولو كانت صيغة (فاعل) مخصوصة بالقليل لم يطلق الخالق والرازق عليه تعالى ، واللازم باطل ، والملزوم مثله[٢] »

وإذا كان قيد الحدوث يعني الدلالة على الانقطاع والتجدد فإن ثمة إشكالية أثارها الفراء ومن تبعه من الكوفيين لا تتفق مع هذا القيد ،وذلك فى تسميتهم لاسم الفاعل بالفعل الدائم ، أى المرتبط بالزمان المستمر ، وفى هذا تناقض مع قيد الحدوث ؛ إذ الدائم يعنى ثبات الوصف ، والحدوث يعنى عكس ذلك ، ولن نجد كبير عناء فى التوفيق بينهما ، وذلك إذا علمنا أن الفراء قد استعمل مصطلحه فى مجال التفريق بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، ولا شك أن الوصف باسم الفاعل أكثر ثبوتاً فى الموصوف إذا قورن بالفعل ، وهذا أمر أقره غيره من علمائنا القدامى ، فهذا الجرجانى يذكر «أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشىء من غير أن ينقضى شيئاً بعد شىء ، وأما الفعل فموضوعه على أن ينقضى تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شىء[٣] » وطبق هذا الطرح النظرى فى قوله : «إذا قلت : زيد منطلق فقد أثبتّ الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ، ويحدث منه شيئاً فشيئاً[٤] » .

وقد أكد ذلك الفراء نفسه حين أقر قيد الحدوث فى اسم الفاعل فى معرض التفريق بينه وبين الصفة المشبهة فى نصوص كثيرة يمكننا أن نكتفى هنا بواحد منها ، يقول فيه : «ويقولون هو سكران إذا كان فى سكره ، وما هو بساكر عن كثرة الشراب ، وهو كريم إذا

---

(١) سورة المعارج آية : ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) ابن الحنبلى . جهود ابن الحنبلى اللغوية ، مع تحقيق كتابه : عقد الخلاص فى نقد كلام الخواص . ص٧٦ . دراسة وتحقيق نهاد حسونى صالح . سورية . مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

(٣) عبد القاهر الجرجانى . دلائل الإعجاز : ١٩٣ .

(٤) السابق : ١٤٦ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

كان موصوفاً بالكرم ، فإن نويت منه كرماً يكون فيما يستقبل قلت : كارم[١] » وما يمكن فهمه من هذا النص أن الفراء رأى أن الوصف باسم الفاعل يدلّ على الحدوث في الوصف في الوقت الذي ينبيء عن الثبوت والدوام إذا كان بالصفة المشبهة ، وقد صرح الفراء نفسه بذلك في مجال التفريق بين الحاذر والحِذِر : «كأن الحاذر الذي يحذرك الآن ، وكأن الحِذِر المخلوق حذراً لا تلقاه إلا حِذِراً[٢] » وقد دفع هذا بعض الدارسين إلى القول بأن اسم الفاعل يقع وسطاً «بين الفعل والصفة المشبهة ، فالفعل يدلّ على التجدد والحدوث .... أما اسم الفاعل فهو أدوم وأثبت من الفعل ، لكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة ، فإن كلمة (قائم) أدوم وأثبت من (قام) أو (يقوم) ، لكن ليس ثبوتها مثل ثبوت (طويل) أو (دميم) [٣] » .

وثمة معنى دلالي آخر لهذه الصيغة نص عليه النحاة من تأملهم للاستعمالات اللغوية لها ؛ إذ وردت في كثير من التراكيب دالة على معنى النسبة ، فاستغنى بها عن ياء النسب ، وأطلقوها على صاحب الشيء من غير مزاولة له ، وكثرة معالجة ، يشير إلى هذا المعنى الدلالي قول سيبويه : « وأما ما يكون ذا شيء ، وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون (فاعلاً) ، وذلك قولك لذي الدرع دارع ، ولذي النبل نابل[٤] » ومن ثم فلهذا القالب في الاستعمال اللغوي دلالتان ، يدل عليهما دلالة وضعية أولية ، هما :

١ ـ دلالته على الحدث والحدوث وفاعله .

٢ ـ دلالته على النسب لصاحب الشيء من غير مزاولة له ، وكثرة معالجة .

---

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء . معاني القرآن : ٧٢/٢ تحقيق محمد علي النجار . الدار المصرية للتأليف والترجمة د . ت .

(٢) السابق : ٢٨٠/٢ .

(٣) د . فاضل صالح السامرائي . معاني الأبنية في العربية : ٤٧ .

(٤) سيبويه الكتاب : ٣٨١/٣ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والفرق بين الدلالتين أنه فى الأولى يدل على التجدد والحدوث ؛ لاشتماله على معنى الحدث ، وفى الثانية يدل على مجرد إثبات الوصف لصاحبه ، دون النص على معنى الحدوث ؛ لبعد مدلوله عن الحدث .

أمثلة المبالغة:

وتدل هذه الأمثلة بصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة ، ولذا قيل : إنها لا تصاغ من فعل لا يقبل الزيادة والتفاوت « فلا يقال موات ، ولا قتال فى شخص مات ، أو قُتل ؛ إذ لا تفاوت فى الموت أو القتل[١] » . وقد أقر النحاة أن هذه الأمثلة محولة عن اسم الفاعل لهذا الغرض الدلالى ، المبالغة والتكثير فى الحدث من الموصوف بها ، ينكر هذا إمامهم فى قوله : « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر مجراه ، إذا كان على بناء (فاعل) ، لأنه يريد به ما أراد بـ(فاعل) من إيقاع الفعل ، إلا أنه يحدث عن المبالغة[٢] » وإذن فالقيمة الخلافية بينها وبين اسم الفاعل الذى هو الأصل المقدر لها هو دلالته على مجرد الوصف فى مقابل المبالغة فيها «فإذا لم ترد المبالغة جيء به على الأصل ، لأنه ليس فيه تكثير[٣] » .

غير أن ثمة إشكالية تفرض نفسها فى هذا الصدد ، هى أنه إذا كانت إرادة المبالغة وحدها هى السبب فى التحويل لهذه الصيغ ، فما السبب فى تعددها ؟ إذ كان يكفى لأداء هذا الدور الدلالى صيغة واحدة ، ولذكر العلة فى اختلاف هذه الصيغ أقرر أن أداءها لهذا المعنى لم يكن متساوياً ، إذ تبين أن لكل صيغة منها معنى تختص به ، ليس فى أخواتها ، ومن يتأمل تراثنا

---

(١) عباس حسن . النحو الوافى : ٢٦٩/٣ .

(٢) سيبويه . الكتاب : ١١٠/١ .

(٣) ابن يعيش . شرح المفصل : ١٣/٦ .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

القديم يدرك أن علماءنا ، والبلاغيون منهم بخاصة لم يكتفوا بحصر أبنية المبالغة ، وتصنيفها ، بل تجاوزوا ذلك إلى وضع ضوابط دلالية خاصة بكل صيغة منها ، يأتي في المقدمة أبو هلال العسكري ، إذ حدّد لكل بناء منها معنى يخصه ، نتبين هذا من قوله : « إذا كان قوياً على الفعل قيل : فَعُول ، مثل : صبور وشكور ، وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل : فَعّال ، مثل : عَلّام ، وصبار ، وإذا كان ذلك عادة له قيل : مفعال ، مثل : معوان ومعطاء ومهداء ، ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كلّه يفيد المبالغة فقط ، وليس الأمر كذلك ، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها[1] » . والأمر نفسه حكاه السيوطي عن ابن طلحة على سبيل الادعاء ، يقول : « وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة فـ (فعول) لمن كثر منه الفعل ، و (فعّال) لمن صار له كالصناعة ، و(مفعال) لمن صار له كالآلة ، و (فعيل) لمن صار له كالطبيعة ، و (فَعِل) لمن صار له كالعادة[2] » . أما الصبان فقد أشار إلى القضية من زاوية المقولة الشائعة بأن الزيادة في المبنى تنبيء عن زيادة في المعنى ، ومن ثم رأى « أبلغية فَعّال ومِفْعال على فَعول وفَعيل ، وأبلغية هذين على فَعِل[3] » ولأن مطلبي هو المعنى الدلالي للصيغة يلزم أن أعرض لهذه القوالب قالب قالباً لمعرفة الفروق الدلالية بينها ، وسأكتفي في العرض بالقوالب القياسية الواردة .

---

(١) أبو هلال العسكري . الفروق في اللغة ص١٥ . تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق . بيروت . دار الآفاق ط٥ ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م .

(٢) الإمام جلال الدين السيوطي . همع الهوامع : ٩٧/٢ . بيروت دار المعرفة للطباعة والنشر . د. ت .

(٣) الصبان . حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٢٤/٢ . القاهرة . مكتبة الإيمان . د . ت .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أولاً: فعّال:

ومحصول مقالتهم حول المعنى الدلالي الخاص بهذا القالب تظهر أن له عندهم دلالتين –

١ ـ إطلاقه على الحدث إذا تكرر فعله ، وعلى الموصوف إذا استمر في مزاولة الفعل ، والمداومة عليه ، ففي المقتضب يقول المبرد : « وإنّما أصل هذا لتكرير الفعل ، كقولك : هذا رجل ضرّاب ، ورجل قتّال ، أي يكثر منه [١] » وقد مضى بنا قول أبي هلال من أنه إذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل : فَعّال وذكر الراغب الأصفهاني أن هذا القالب يطلق على من يفعل الفعل بنوع من التكلف والمجاهدة [٢] .

وثمة حديث لابن جني يبين فيه المناسبة بين تكرار الحدث وتكرار العين ، يقول فيه : « إنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل ، فقالوا : كسّر وقطّع وفتّح وغلّق ، وذلك أنهم جعلوا الألفاظ دليلة المعاني ، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل ، والعين أقوى من الفاء واللام ، وذلك لأنها واسطة لهما ومكفوفة بهما ، فصارا كأنهما سياج لها [٣] » . وقد أشار إلى قريب من هذا ابن يعيش عندما ذكر أنه لما كان صاحب الصنعة مداوماً « لصنعته ، فجعل له البناء الدال على التكثير ، وهو فَعّال بتضعيف العين ، لأن التضعيف للتكثير[٤] » .

٢ ـ دلالته على النسب إلى الحرف والصناعات ، ويطلق على من صار له الفعل حرفة أو

---

(١) أبو العباس محمد بن يزيد . المقتضب : ١٦١/٣ . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٣٨٦ هـ .

(٢) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني . المفردات في غريب القرآن ص٢٧٤ . تحقيق محمد سيد كيلاني . بيروت . دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع . د . ت .

(٣) ابن جني . الخصائص : ١٥٥/٢ .

(٤) ابن يعيش . شرح المفصل : ١٣/٦ .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

صناعة يداوم عليها ويزاولها ، ففى الكتاب : « أما ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعالاً[١] » ، وجاء مثل ذلك فى المقتضب ، إذ يقول المبرد : « فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه نحو : بزّار وعطّار[٢] » ، وقد أشار إلى ذلك الرضىّ فى شرحه على الشافية مبيناً أن فعالاً تأتى للنسب مثل (فاعل) يقول : « اعلم أنه يجيء بعض ما هو على (فعّال) و (فاعل) بمعنى ذى كذا من غير أن يكون اسم فاعل ، أو مبالغة فيه ..... ففعّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجيء إلا فى صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ، ويعالجه ، ويلازمه بوجه من الوجوه[٣] » .

وتضافر هذه النصوص ، وغيرها كثير دفع أحد الدارسين إلى القول بأن الأصل فى استعمال هذا القالب إطلاقه على من كان ذا صنعة يداوم عليها ، ثم نقل إلى المبالغة « فعندما نقول : هذا كذّاب كان المعنى كأنما هو شخص حرفته الكذب ، كالنجار الذى حرفته النجارة » مستدلاً على ذلك بما نقله عن التفسير الكبير للرازى فى تفسيره لقوله تعالى : « إنه كان غفاراً[٤] » . « فكأن هذا هو حرفته وصناعته[٥] » .

ثانيـــاً : مِفْعَـــال :

اكتفى سيبويه بالإشارة إلى أن هذا القالب من قوالب المبالغة ، مثله فى ذلك مثل (فعول) ، يقول : « زعم الخليل أن فعولاً ومفعالاً ..... نحو قؤول ومقوال إنما يكون فى تكثير الشيء

---

(١) سيبويه . الكتاب : ٣٨١/٣ . (٢) المبرد . المقتضب : ١٦١/٣ .

(٣) الرضى الإستراباذى . شرح شافية ابن الحاجب : ٨٤/٢ ، ٨٥ . تحقيق محمد نور الحسن والزفزاف ومحيى الدين عبد الحميد . بيروت . دار الفكر العربى ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

(٤) سورة نوح آية ١٠ . (٥) د . فاضل السامرائى . معانى الأبنية فى العربية ١٠٩ ، ١١٠ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وتشديده والمبالغة[١] » وقد علمنا آنفاً البعد الدلالى الجديد الذى أضافه أبو هلال إلى هذا القالب ، وأنه يطلق على من صار له الفعل عادة ، وذهب إلى مثله ابن قتيبة ، فعنده أن مفعالاً « يكون لمن دام منه الشيء ، أو جرى على عادة فيه ، تقول : رجل مضحاك ومهذار ومطلاق ، إذا كان مديماً للضحك والهزر والطلاق[٢] »

أما البعد الدلالى الذى أضافه ابن طلحة فيما حكاه السيوطى من أنه يطلق على من صار له الفعل كالآلة فقد تلقفه أحد الدارسين ، فذهب إلى أن « الأصل فى مفعال أن يكون للآلة ، كالمفتاح ، وهو آلة الفتح ..... فاستعير إلى المبالغة ، فعندما تقول : هو مهزار كان المعنى كأنه آلة للهزر[٣] » ورجح ذلك بقوله : « إن الأصل فى المبالغة النّقل[٣] » ، ولا اعتراض لنا على هذا ، غير أننا نرى أن المبالغة فى هذا البناء وإخوته راجعة إلى النقل عن اسم الفاعل ، لا اسم الآلة . هذا وقد ذهب أحد الباحثين إلى أن هذا القالب أصل لقالب آخر هو (مفعيل) « غير أنهم نحوا به منحى الإمالة التامة المؤدية إلى الإبدال ، كالمعطير للمعطار[٤] » .

ثالثاً: فعّـول:-

أثبت سيبويه لهذا القالب المعنى العام للمبالغة ، مثله فى ذلك مثل غيره من القوالب الأخرى ، وقد مضى بنا البعد الدلالى الذى أضافه أبو هلال لهذا القالب وقد وافقه فى ذلك الأصفهانى ، إذ ذكر رأيه فى معرض التفريق بين (صبور) وصبّار ، فيقول : « والصبور القادر على

---

(١) سيبويه . الكتاب : ٣٨٤/٤ .

(٢) ابن قتيبة . أدب الكاتب ص٢٥٥ . تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط٤ ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م .

(٣) د . فاضل السامرائى . معانى الأبنية فى العربية ص١١٢ .

(٤) د . مصطفى جواد . دراسات فى فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم : ١٨٢ . بغداد . مطبعة أسعد . د . ت .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الصبر ، والصبّار يقال إذا كان فيه ضرب من التكلف والمجاهدة[١] » . أما باقي الأقوال فتتشابه في مضمونها الذي يثبت معنى المبالغة لهذا القالب ، لأنه يطلق على من كثر منه الفعل ، كما حكى السيوطي في قوله الذي سقناه آنفا ، وأنه يطلق على من دام منه الفعل كما ذكر ابن قتيبة[٢] ، ولا تناقض بين هذه الأقوال ، ذلك أن من كثر منه الفعل ، وداوم عليه عُدّ قادراً وقوياً عليه .

رابعاً :فعيل :-

أقر سيبويه[٣] لهذا القالب الدلالة على المبالغة بمعناها العام ، وذلك كالعهد به ، دون أن يحدد خصوصية دلالية تميز كل واحد منها عن سائر أخواته ، ولم يحدد خصوصية له ـ فيما أعلم ـ إلا ابن طلحة في قوله الذي سقناه آنفاً من أنه يستعمل لمن صار الوصف له كالطبيعة . وقد وضح هذا الرأي أحد الدارسين حين ذكر أن فعيلاً في المبالغة منقول من (فعيل) الذي هو من أبنية الصفة المشبهة ، « وهو في المبالغة يدل على معاناة الأمر ، وتكراره ، حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه ، وطبيعة فيه ، كعليم أي هو لكثرة تبحره في العلم ونظره فيه أصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه[٤] » .

ولا نتفق معه في أن هذا القالب للمبالغة منقول من نظيره الذي استعمل للصفة المشبهة ، لأنه ـ بإقرار النحاة ـ محول عن اسم الفاعل ، وهم محقون في ذلك ؛ لأن الحقول الدلالية للبابين مختلفة ، فالصفة المشبهة مرتبطة بالمعاني الثابتة التي هي في حقيقتها صفات وأحوال ،

(١) الراغب الأصفهاني . المفردات في غريب القرآن ص٢٧٤ .
(٢) ابن قتيبة . أدب الكاتب : ٣٣٠ .
(٣) الكتاب :١/١١٠ .
(٤) د . فاضل السامرائي . معاني الأبنية في العربية ١١٧ .

الجديد NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وليست أحداثاً ، على العكس تماماً من صيغ المبالغة التي ينصبّ التركيز فيها على جانب الحدث ، لا مجرد إثبات الوصف ، لكن يمكن أن يقال إن هذا القالب في دلالته على المبالغة في الحدث قد روعي فيه جانب نظيره المستعمل في الصفة المشبهة ، وأن موصوفه في أدائه للحدث يؤديه كأنه طبيعة فيه .

خامساً: فعِل:

نلاحظ أن سيبويه كالعهد به يقر لهذا القالب معنى المبالغة دون أن يحدد ملحظاً خاصاً به في أدائه لهذا المعنى ، فمثل قولهم : « رجل عَمِل ، وَطَعِم ، ولَبِس ، فمعنى ذا معنى قؤول ومقوال في المبالغة[1] » ، وقد مضى بنا ما حكاه السيوطي عن ابن طلحة من إطلاق هذا القالب على من صار الوصف له كالعادة ، وثمة رأي آخر للدكتور السامرائي ذكر فيه أنه منقول من قوالب الصفة المشبهة ، ومعناه هنا كمعناه هناك يدل «على الأعراض وعلى الهيج والخفة ، نحو : فرح وأشر وأسف ، وهو مستعار إلى المبالغة منه ، فحين تقول هو حذر كان المعنى أنه كثر منه الفعل كثرة لا ترقى إلى درجة الثبوت ، غير أنه مصحوب بهيجان وخفة واندفاع[2] » .

ومع موافقتي التامة للظلال الدلالية التي ذكرها خاصة بهذا القالب ، فالرأي أنه منقول عن اسم الفاعل ، لا عن الصفة المشبهة لما أوردته آنفاً . أما إن كان غرضه أن هذه المعاني مستعارة من معانيها في الصفة المشبهة فلا مانع منه ، مع الأخذ في الحسبان الضابط الدلالي العام للبابين .

---

(١) سيبويه . الكتاب : ٣٨٤/٣ .

(٢) د . فاضل السامرائي . معاني الأبنية في العربية : ١١٧ .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الصفة المشبهة وصيغها :

منذ البدء يقرر الصرفيون أن السّمة المميزة لهذا النمط من الأوصاف هي إفادتها نسبة المعنى إلى موصوفها على جهة يراد بها الثبوت والدوام ، وهذا المعنى الدلالي لها يعد قيمة خلافية بينها وبين اسم الفاعل الذي يراد منه إثبات الوصف لموصوفه على جهة يراد بها الحدوث والانقطاع . يؤيد هذا القيد منهم قصرهم صوغها من فعل لازم ، وهو في الغالب يدل على ثبوت المعنى لفاعله ، ولزومه له ، ليس هذا فحسب ، بل إنهم قصروا صوغها على نمطين من أنماط الفعل هما : (فَعِل ـ فَعُل) ، وبالتأمل في المعاني اللغوية التي وردت على هذين الوزنين من الأفعال اللازمة تبين أنها تدور في الغالب حول نمط محدد من الأفعال التي لا تتعلق بغير من قامت به ، لا تنفك عنه ، ولا تجاوزه ، لأنها تدور في الغالب حول الأدواء من العيوب الظاهرة ، والباطنة ، والألوان ، والحلى الظاهرة للعيون ، كما تدل على الغرائز ، وهي الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصغر ، والطول والقصر ، والرقة والغلظ ، والسهولة والصعوبة ، والسرعة والبطء ، والخفة والثقل .

وبهذا التصور للصفة المشبهة جاء تعريفهم لها فهي عندهم « الأوصاف التي تكون خصالاً ، أو ألواناً ، أو خلقاً في الموصوفين ، ولا تكون أعمالاً لهم ، نحو : كريم وكريمة ، ولئيم ولئيمة ، وأحمر وحمراء وأعرج وعرجاء[1] »

وجاء في شرح الشافية : «تكثر الصفة المشبهة في (فَعِل) لأنه غالب في الأدواء ..... وكذا (فَعُل) للغرائز ، وهي غير متعدية ومستمرة ، وأما (فَعَل) فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ،

(١) السخاوي ، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد . سفر العادة وسفر الإفادة : ٦١٣/٢ . تحقيق محمد أحمد الدالي . دمشق . مطبوعات مجمع اللغة العربية . ١٩٨٣م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر كالدخول والخروج ، والقيام والقعود[١] » ، وقد نصّ على أن ما جاء منها على (فَعَل) شاذ ، للأمرين اللذين ذكرهما ، وهما كون أفعاله فى معظمها متعدّية ، وأيضاً لأن ما ورد منها لازماً ليس من الأفعال ذات الحقول الدالة على الثبوت والدوام والاستمرار ، وهذان قيدان مهمان نرقبهما واردين فى كل تعريف وارد عنهم للصفة المشبهة ، كونها من أفعال لازمة ، وقصدت نسبة المعنى على جهة الثبوت ، وقد كان يمكننا أن نجعل الثبوت فى المعنى راجع إلى المادة اللغوية وحدها ، لا القالب الصرفى ، غير أن ارتباط المواد اللغوية ذات الحقول الدلالية الثابتة بقوالب خاصة بها جعلنا نميل إلى أن القالب هو الآخر يدل بهيئته على الثبوت ، بدليل نفور بعض المواد اللغوية الدّالّة على العلاج والحركة من أن يرد منها قالب على وزن (فعيل) مثلاً أو (أفعل) أو (فَعِل) ، أو (فعلان) .. ومع هذا تبقى الدلالة اللغوية هى المعول عليه فى تصورنا لمعنى الثبوت ، ولعله من أجل ذلك جعل علماؤنا القدامى قالب (فاعل) ضمن قوالب الصفة المشبهة آخذين فى الحسبان الدلالة اللغوية للمادة التى تهاوت من أجلها الدلالة الصرفية المنوطة بالصيغة ، وهى دلالة الحدوث لتجنح صوب الدلالة اللغوية المفيدة للثبوت ، ولذا نص الرضى[٢] على أن الحدوث فى بناء (فاعل) غالب ، لا لازم .

وسيثبت هذا البحث أن لقالب (فاعل) مرونة خاصة تجعله يعبر عن معنى الثبوت بخلق وسيلة تركيبية تقربه من الصفة المشبهة ، وهى إضافته إلى فاعله ، ثم إنه من المعروف أن بعض الموادّ اللغوية يتسع لعدد من الصّيغ الاشتقاقية أكثر مما يتسع بعضها الآخر ، ولذا يذهب

(١) الرضى . الإسترابادى . شرح شافية ابن الحاجب : ١٤٨/١ ـ ١٥٠ .
(٢) الرضى . شرح الكافية : ٢٠٥/٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

هذا البحث إلى أنه إذا لم يرد من مادّة لغوية ما إلا قالب اسم الفاعل ، دون قوالب الصفة المشبهة ، وأضفى عليها السياق معنى الثبوت والدوام فإنه يمكن في هذه الحالة تطويع هذا القالب للتعبير عن الهدف الدلالي للصف المشبّهة ، مع صلاحيته في الوقت ذاته لأداء المعنى الدلالي الموضوع له أصلاً ، ويمكن الاستشهاد على ذلك بقول الشّاعر :

تباركت إني من عذابك خائف ∴ وإني تائب النفس ضارع

فسياق البيت الدلالي يجنح إلى إضافة معنى الثّبوت إلى قوالب اسم الفاعل (خائف ـ تائب ـ ضارع) ، يؤيد هذا الملحظ إضافة اسم الفاعل (تائب) إلى فاعله صراحة ، ويمكن تقدير الإضافة أيضاً في المعنى التحتيّ لأخويه ، فإذا أضفنا إلى ذلك عدم ورود مادّة من هذه المواد على قوالب الصفة المشبهة أمكننا أن نحكم بإمكانية أن تكون قالباً من قوالب الصفة المشبهة ، لما فيها من معنى الثبوت ، مع صلاحيتها لأداء الدور الدلالي لاسم الفاعل في استعمالات أخرى تؤدي فيها معنى التجدّد والحدوث ، ولعله من أجل ذلك عدّ علماؤنا القدامى هذا الوزن من أوزان الصفة المشبهة ، يقول الرضي : « وقد جاء (فاعل) في معنى الصفة المشبهة ، أي مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير معنى الحدوث[١] » .

ولا أريد أن أعرض لاختلافهم حول المراد من دلالة الثبوت هذه ، فهل المراد بها مطلق الاتصاف بالمعنى المفاد من الوصف في الحال ، دون نظر إلى وجودها في جميع الأزمنة ؛ لأنها صفة ، وحق الصفة صحبة الموصوف ، كما ذهب إلى ذلك ابن السراج[٢] والرضي[٣] .

---

(١) الرضي الإستراباذي . شرح شافيه ابن الحاجب : ١٤٧/١ ، ١٤٨ .

(٢) أبو بكر محمد بن سهل السّراج . الأصول في النحو : ١٣٣/١ . تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي . بيروت . مؤسسة الرسالة . ط٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

(٣) الرضي . شرح الكافية : ٢٠٥/٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أو أن المراد من هذه الدلالة هو استمرار اتصاف صاحبها بها في جميع الأزمنة ، أقول لن أعرض لهذا ؛ لأنني أرى أنه ترف علمي لا يفيد البحث شيئاً غير أن ما أود قوله في هذا الصدد أنه لا فرق في دلالتها على الدوام بين أن يكون ذلك مستمراً لا يتخلله انقطاع كطويل القامة مثلاً ، أو أن يتخلله انقطاع أحياناً ، نحو بطيء الغضب ، « فيمن طبعه هذا ؛ لأن الانقطاع الطارىء ، ولو تكرّر لا يخرج الصفة عن أنها في حكم الملازمة لصاحبها ؛ إذ إنها من عاداته الغالبة عليه[1] » ، ويدخل في حكم الملازمة أيضاً الأوصاف التي لا تظهر آثارها إلا في مناسبات خاصة بها ، وعرف أصحابها بذلك .

يبقى أن أعرض لبعض قوالب الصفة المشبهة التي استطاع الصرفيون ضبط معانيها في قوالب خاصة ، ومن أشهر هذه القوالب :

١ ـ فَعِـــل :

الأغلب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع ، وما يجرى مجراه ، ومن الأدواء الباطنة ، نحو : وَجِع وحبِط ، وقد وسع سيبويه دائرة المعنى في هذا القالب ليدل على كل ما يكره من الأمور الباطنة العارضة في الغالب ، ففي الكتاب : «بنوا أشياء علىَ (فَعِل ـ يَفْعَل فعلاً ، وهو فَعِل) لتقاربها في المعنى ، وذلك ما تعذر عليك ، ولم يسهل ، وذلك : عسر يعسر عسراً ، وهو عَسِر ، وشكس يشكس شكسا ، وهو شكس ..... فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع ، وصار بمنزلة ما رموا به من الأدواء[2] » ، ومن أصولهم قياس الشيء على نقيضه ، كما يقاس على نظيره ، ولذا وجدناهم في هذا القالب يحتكمون إلى قانون

(١) عباس حسن . النّحو الوافي : ٣٠٦/٣ .

(٢) سيبويه . الكتاب : ٢١/٤ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المخالفة ، فبنوا عليه ما جاء على عكس هذا المعنى ، يقول سيبويه ، وجاءوا بضد ما ذكرنا على بنائه ، قالوا : أشر يأشر أشراً وهو أشِر[١] » .

وبالجملة فقد بنوا على هذا القالب ما دل على الأدواء الباطنة ، وما يناسبها من العيوب الباطنة ، ونحو ذلك من الهيجانات والخفّة ، وكذلك ما دل على المعاني العارضة للذات غيره المستقرة فيها .

٢ ـ أفْعَـــل :

ويكون وصفاً للألوان والعيوب الظاهرة ، وضدها من المحاسن والحلى الظاهرة فمن العيوب الظاهرة نحو : أعمى وأجهر وأعور وأحول وأخفش وأجرب وأجدع وأحدب ومن الألوان نحو : أحمر وأخضر وغيرهما ، والحلى نحو أهيف وأغيد وأكحل وأحور ، يقول الرضى : « وما دلّ على العيوب الظاهرة فعلى (أفعل) ..... ومن ثم قيل : فى عمى القلب (عمٍ) ؛ لكونه باطناً ، وفى عمى العين (أعمى)[٢] .

٣ ـ فَعْـــلان :

ويكون وصفاً لما يصيب الجوف من الامتلاء والشبع والارتواء ، نحو : شبعان ـ ريّان ـ ملآن ـ سكران . وبنوا عليه ما جاء على نقيضه فى المعنى ، فقالوا : جوعان ـ عطشان ـ ظمآن ـ غرثان ، وعلهان ، والعله هو شدة الغرث والحرص على الأكل ، وجاء فى كتاب سيبويه : « وقالوا غضبان وغضبى جعلوه كعطش يعطش عطشاً وهو عطشان ؛ لأن الغضب

(١) سيبويه . الكتاب : ١٩/٤ . وانظر : الرضى . شرح شافية ابن الحاجب : ١٤٤/١٤٣/١ .
(٢) الرضى . شرح شافية ابن الحاجب : ١٤٤/١ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يكون فى جوفه ، كما يكون العطش ، وقالوا : ثكل يثكل ثكلاً وهو ثكلان وثكلى ، جعلوه كالعطش ؛ لأنه حرارة فى الجوف ، ومثله لهفان ..... لأنه غمّ فى جوفه[١] » .

وقد ذكر أحد الدارسين أن القاسم المشترك بين هذه المعانى هو الامتلاء بالوصف إلى الحد الأقصى [٢] . وقد جعل السهيلى هذا القالب من أبنية المبالغة ؛ من حيث كان فى آخره ألف ونون ، فصار كالمثنى ، والتثنية فى الحقيقة تضعيف « وكذلك هذه الصفة ، فكأن غضبان وسكران حامل لضعفين من الغضب والسكر[٣] » . وقد نص الزركشي صراحة على أن هذا القالب من قوالب المبالغة ، يقول تجىء اللفظة الدالّة على التكثير والمبالغة بصيغة من صيغ المبالغة (فَعّال وفعيل وفَعْلان[٤]) ، ومثل لذلك بقوله : غضبان للممتلىء غضباً ، وحذا حذوه أبو حيان الذى نص على أن بناء (فعلان) من صيغ المبالغة ، ودلّ على معناه من حيث إفادته معنى الامتلاء والغلبة[٥] . وقد جعلته ضمن قوالب الصفة المشبهة للإفادة من دلالة الثبوت فيها ، مع احتفاظه بمعنى المبالغة الذى اكتسبه من قالبه المحاكى للفظ التثنية .

٤ ـ فعيل :-

ويكون وصفاً للصفات اللازمة للنفوس ـ على حدّ قول ابن فارس[٦] ـ ؛ لأنها فى الغالب تنتمى إلى أفعال الغرائز ، والطّبائع ، وأيضاً إلى ما هو خلقة ، أو أمر مكتسب بالتكرار

---

(١) سيبويه . الكتاب : ٢٤/٤ . (٢) د . فاضل صالح السامرائى : معانى الأبنية فى العربية ٩٢ .
(٣) أبو القاسم السهيلى . نتائج الفكر فى النحو ص٥٤ .
(٤) الزركشى . البرهان فى علوم القرآن : ٥٠٢/٢ .
(٥) أبو حيان النحوى . تفسير البحر المحيط : ١٧/١ . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط٢ ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م
(٦) أبو الحسن أحمد بن فارس . الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها : ٢٢٨ . تحقيق عمر فاروق الطباع . بيروت . مكتبة المعارف . ط ١٤١٤ هـ ١٩٩٣م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والممارسة ، حتى صار سجية ، أو كالسجية لصاحبه ، وفعل هذا الوصف (فَعُل) وهو فعل دال في الأغلب على الطبائع والغرائز ، والأوصاف الثابتة ، كما يدلّ أيضاً على التحول في الوصف إلى ما يقرب من كونه طبعاً أو خلقة « فمعنى بَلُغ صار بليغاً ، ومعنى خَطُب صار خطيباً ، أي مارس الخطابة حتى صارت الخطابة سجية له[١] » .

أما باقي قوالب الصفة المشبهة فلم يتمكن الصرفيون من وضع ضوابط عامة يمكن صوغ أبنيتها على أساسها ، وليس هذا قدحاً في اللغة ، لأن ما يطرد على نسق واحد ليس كثيراً في معظم اللغات ؛ إذ إنّ اللغة أية لغة نظام يتسم بالمرونة والطواعية ، ولذا كثيراً ما نجد بعض عناصر هذا النظام تخرج على قواعده ، أو تتسع معانيه اتساعاً يجعل من الصعب وضع أصول عامة تنضبط على أساسها عملية صوغ الأبنية في أنماط متسقة وفقاً لمعان محدودة . ويجمع هذه القوالب المتعددة ضابط دلالي عام هو دلالتها على معنى الثبوت اللازم لموصوفها ، المرتبط بدلالة أفعالها التي يجمعها وزن صرفي واحد هو (فَعُل) ، وقد تبين أن هذا الوزن يغلب عليه الجانب الدلالي المختص بالغرائز ، وهي الأوصاف المخلوقة الثابتة في أصحابها ، وموادها اللغوية بعيدة عن الحقول الدلالية ذات الدلالة العلاجية التي يحتاج حدوثها إلى تحريك عضو كالضرب والقيام والقعود ... وغيرها .

اسم المفعول:

محصول مقالتهم فيما وضعوه من تعريفات لاسم المفعول أنه وصف مشتق دال على الحدث والحدوث ، وذات وقع عليها فعل الفاعل ، وأشار الرضي إلى أن الأصل فيه أن يقال : اسم المفعول به ، غير أن حرف الجر قد حذف اتساعاً ، فاستتر الضمير في الوصف[٢] . وهذا

(١) د . فاضل . صالح السامرائي . معاني الأبنية في العربية : ٩٥ .
(٢) الرضي . شرح الكافية : ٢/٢٠٣ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الملحظ من الرضى يبين مدى الاهتمام بالذات ، وأن دلالة الوصف عليها دلالة أساسية ، حتى إن عبد القاهر لم يلحظ فى تعريفه لاسم المفعول إلا هذا الملحظ ، إذ يعرفه بقوله : « واسم المفعول ما دل على من وقع عليه الفعل[١] » . وهذا يؤكد ما سبقت الإشارة إليه آنفاً من أن دلالة الوصف المشتق على الذات دلالة أساسية ، هى المقصودة عند استخدام الوصف . أما دلالة الحدث فهى دلالة تابعة للأولى « ويظهر كونها دلالة ثانية تابعة للأولى مشابهتها للدلالة المستفادة من الصفة ، أو المضاف إليه ، إذا قيل : رجل يعلم ، أو رجل علم بدلاً من عالم[٢] » .

ولست فى حاجة إلى التذكير بأن قيد الحدوث فى اسم المفعول مثله فى اسم الفاعل ؛ إذ يعدّ قيمة خلافية مهمة فى التفريق بينه وبين الصيغ التى اصطنعتها اللغة للدلالة على الحدث ومن وقع عليه من غير صيغ اسم المفعول ، أما ما يميزه عن اسم الفاعل فهو بالطبع الدلالة على الموصوف ، فهو مع اسم الفاعل ذات الفاعل ، ومع اسم المفعول يدل على ذات المفعول به الحدث .

اسم التفضيل:-

تؤكد تعريفات القدامى لاسم التفضيل على ضابطين له : أولهما : ضابط لفظى متمثل فى كونه على وزن (أفعل) ، وثانيهما : ضابط معنوى هو . مشاركة موصوفة لغيره فى المعنى مع الزيادة للموصوف ، يدل على هذين الضابطين تعريف الرضى له بأنه «اسم مبنىّ على (أفعل)

(١) عبد القاهر الجرجانى . المفتاح فى الصرف : ٥٩ . تحقيق على توفيق الحمد . بيروت . مؤسسة الرسالة . ط١ ١٩٧١م .

(٢) محمد عبد العزيز عبد الدايم . أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية : ١٢٣ . رسالة دكتوراه بدار العلوم . ١٩٩٢م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل[١] » ، وتعريف ابن هشام له بأنه «الصفة الدالّة على المشاركة والزيادة[٢] » .

وقيد المشاركة والزّيادة هذا يعد قيمة خلافية تميزه عن غيره من الأنماط الأخرى من المشتقات العاملة ، فهذه تثبت الوصف لصاحبها دون إشارة إلى مشاركته لغيره فى الصفة ، وزيادته عليه فيها ، ومن ثم فهى خالية عن معنى الأفضلية التى تعد من أخص خصائص اسم التفضيل ، وبهذا القيد يعد (أفعل) التفضيل « من دقائق التصاريف الاشتقاقية التى تتجلى فيها عبقرية اللغة العربية ؛ ذلك أن معنى الاشتراك فى صفة مع إثبات الزيادة فيها لأحد المتشاركين يدل عليها بلفظ يتضمن الصفة المشتركة بمادته ، ويتضمن معنى الزيادة بصيغته ، وفى ذلك حسن الدقة فى التعبير بضبط النسب بين الأشياء العديدة ، من حيث اتصافها بالمعنى الواحد ، واختراع العربية له من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين[٣] » .

ولن أعرض هنا لشروطهم التى وضعوها لإمكانية صوغ (أفعل) التفضيل ، غير أننى أودّ الوقوف أمام شرط دلالى يؤكد ما يذهب إليه هذا البحث من أن التفضيل يكون من الأفعال ذات الحالة النفسية ، أو الصفات الخلقية التى لها مكث ودوام ، أو ما نزلت منزلتها ، يقول الأشمونى حاكياً هذا الرأى عن بعضهم ، ولم يأخذ به : «عدّ بعضهم من الشروط أن يكون على (فَعُل) بالضم أصلاً أو تحويلاً ، أى يقدر ردّه إلى ذلك ؛ لأن (فَعُل) غريزة ، فيصير لازماً ..... والصحيح عدم اشتراط ذلك[٤] » .

---

(١) الرضى . شرح الكافية : ٣١٢/٢ .

(٢) أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى . قطر الندى وبل الصدى : ٢٩٥ . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . د . ت .

(٣) عبد الحليم عبد الباسط . صيغة (أفعل) فى النحو والصرف : ١٤٢ رسالة ماجستير بدار العلوم ١٩٧٩م. وانظر : برجشتراسر . التطور النحوى : ٦٧ . المركز العربى للبحث والنشر . القاهرة ١٩٨١م .

(٤) الأشمونى . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ٢٥/٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والحق مع هؤلاء الذين حكى الأشمونى عنهم ؛ إذ يلاحظ استعمال (أفعل) لهذا النمط من الأفعال ذات الصفات التى لها مكث ، ودوام كأكرم وأعظم وأحسن وأجمل وأبهى وأقوم وأهدى وأضل ، ونفورها فى الوقت ذاته من أن تصوغ هذا الوزن من أفعال الحركة ، أو الأفعال العلاجية كالضرب والقتل ، واللعب والجلوس والخروج والذهاب ، وغيرها من الأفعال ، ولا يتم صوغه من هذا النمط إلا بعد جريانه من صاحبه مجرى الغريزة ، بأن يتكرر وقوعه منه ـ على حدّ قول الجرجانى « أو تقع منهم على صفة تقتضى تمكنهم فيها ، فلا يقال : ما أضرب زيداً ، وهو ضارب ضربة خفيفة ، لا بل يقال ذلك إذا كثر الفعل ، أو وقع بقوة ، وصدر على حدّ يوجب فضل قدرة منه عليه[1] » ومن أجل هذا الملحظ الدلالى علل الجرجانى امتناع صوغ (أفعل) التعجب ، ومثله بالضرورة (أفعل) التفضيل من فعل المفعول ؛ إذ ذكر أن « الفعل يصح أن يصير كالغريزة ، والعادة للفاعل الذى منه يوجد ، فأما المفعول فلا يتصور فيه ذلك ، إذ لا يكون وقوع الفعل على زيد من غير غريزة له على الحقيقة ، كيف ولاحظ له فى إيجاد الفعل ، وأكثر ما يمكن أن يقال إنه يعتاد الضرب ، بمعنى يمرن على احتماله ، واحتمال الفعل الواقع من الغير عليه معنى خارج عن الفعل ، فلا يصير الفعل متمكّناً فيه تمكن الغريزة ، لكونه محتملاً له[2] » .

نخلص إذن إلى أن (أفعل) التفضيل دالّ بمعناه على ثبوت الوصف لصاحبه ، وهى سمة مميزة للصفة المشبهة أيضاً ، وقد تبين آنفاً أن بعض أنماطها يأتى على (أفعل) ، فيحصل لدينا أنماط لغوية بصيغ متطابقة وبدلالة تكاد تكون واحدة ، وهى مع ذلك تنتمى إلى نوعين

(١) عبد القاهر الجرجانى . كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح : ٣٨٣/١ تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر . بغداد ١٩٨٢م وانظر : شرح المفصل ٩٤/٦ .

(٢) عبد القاهر الجرجانى . كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح : ٣٨٣/١ ، ٣٨٤ .

الجديد و الحصرية NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

مختلفين من أنواع الوصف المشتق ، ولأن اللبس والإخلاط ليس من غايات اللغة ، ولا من مقاصدها ، وعلى النقيض من ذلك يعد أمن اللبس مطلباً مهماً تراعيه اللغة عند صوغ مبانيها المختلفة ، وبخاصة عندما يؤدى اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج صيغ متطابقة يضحى التمييز بينها صعباً ، وعندها تعدل اللغة عن الصيغة الملبسة إلى صيغة أخرى يؤمن معها اللبس ، ولهم قاعدة مشهورة في ذلك ، صاغها ابن مالك في عبارته الدقيقة : « وإن بشكل خيف لبس يجتنب » ؛ ولذا تأبت اللغة أن تصوغ (أفعل) التفضيل بالصورة المباشرة من الأفعال التي جاء منها (أفعل) الصفة المشبهة ، لأنهم رأوا أن اللغة قد استعملت هذا الوزن بوصفه نمطاً من أنماط الصفة المشبهة « فكرهوا أن يبنوا منها (أفعل) التفضيل فيلتبس[١] ويوضح ذلك قول الرضي : «لم يبن ـ يقصد أفعل التفضيل من باب الألوان والعيوب ؛ لأنه جاء منهما (أفعل) من غير اعتبار الزيادة على غيره ، فلو بني منهما (أفعل) التفضيل لالتبس أحدهما بالآخر ، لو قلت : زيد الأسود على أنه للتفضيل لم يعلم أنه بمعنى نو سواد ، أو بمعنى الزائد في السّواد[٢] » .

وقد قرروا أن (أفعل) في الصفة المشبهة مقدم بناؤه على (أفعل) التفضيل ؛ « لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة ، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع[٣] » .

(١) ابن الحاجب . الإيضاح في شرح المفصل : ٦٥٣/١ تحقيق موسى بناى العليلى . بغداد . مطبعة العانى ١٩٨٢م .

(٢) الرضى . شرح الكافية : ٢١٣/٢ .

(٣) الرضى الاستراباذى . شرح الكافية : ٢١٣/٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

موضـــوع البحـــث:

والآن وبعد هذا التطواف غير المجحف لتحديد مفهوم صيغ الوصف المشتق العامل وبيان الدور الدلالى المنوط بكلّ صيغة من صيغه ، وخصوصية هذا المعنى بكل واحدة منها ، وثباته فيها فإننا نودّ أن ننتقل إلى القضية التى عقد من أجلها هذا البحث ، وهى :

هل يمكن لصيغة من صيغ الوصف العامل أن تتنازل عن معناها الذى تبوأته ، وثبت لها ، لتؤدى دوراً دلالياً معقوداً أمره بصيغة أخرى ؟

وبعبارة ثانية : هل يمكن أن يحدث تناوب دلالى بين صيغ الوصف العامل ؟ فتؤدى صيغة (فاعل) مثلاً الدور الدلالى لصيغة (مفعول) ، أو لصيغ المبالغة ، وتؤدى صيغ الصفة المشبهة الدور الدلالى لصيغة (فاعل) ، أو (مفعول) .. وهكذا الحال مع باقى الصيغ .

ولا شك أنه بالنظر إلى الصيغة مفردة ، وقبل تهيؤها للدخول فى التراكيب المختلفة تكون الإجابة بالنفى القاطع ، لأن التمييز بين الأبنية لا يتم فى حال كونها حقائق مجردة ، ولذا يتحتم على الباحث لكى تكون إجابته على هذا التساؤل علمية وموضوعية أن يعرج صوب التركيب كله ؛ لأن قضية التناوب الدلالى بين العناصر اللغوية بعامة ، وصيغ الوصف المشتق خاصة من معطيات علاقة هذه الصيغ بغيرها فى التراكيب المختلفة ، وتحققها فى الواقع اللغوى ، ودخولها مع غيرها فى علاقات تركيبية ، تحددها طبيعة التركيب نفسه ، ففى مثل قولهم : زيد نهاره صائم نلحظ عدم استقامة التركيب عقلاً ، للإخبار باسم الفاعل (صائم) عن مبتدأ لا يتصور منه وقوع الخبر ، فالنهار لا يكون منه صوم ، وإنما هو محل للصوم ، ولذا فسروره بقولهم : مصوم فيه ، وقادهم ذلك إلى القول بجواز أن ينوب اسم الفاعل عن

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

اسم المفعول ، وإذن فيمكننى أن أحدّد موقع هذا البحث من خريطة النظام اللغوى بمستوياته المتعددة فأذكر أنه سوف يركز جهده على المستوى الصرفى والنحوى ، مع ملاحظة أنه سوف يتخطى ذلك إلى مستوى الدلالة ، إذا رأى فى ذلك خدمة لأغراض البحث وأهدافه .

ولست فى حاجة إلى التذكير بأن العلاقة بين المستويين : الصرفى والنحوى شديدة الترابط والإحكام ، فإذا كان النحو ـ كما يقول ابن جنّى[١] ـ لمعرفة أحوال الكلمة المتنقلة فإن الصرف لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة ، ومن هنا نظر علماء اللّسانيات[٢] إلى اللغة على أنها نظام كلّى متكامل يتكون من أنظمة متداخلة يرتبط بعضها ببعض بعلاقات محكمة ، والفصل بين هذه الأنظمة لا يتم نظرياً إلا لغايات البحث والدراسة ، ومن ثم فلا يصح أن نعزل مستوى منهما عن الآخر ، « لأن كلاً منهما يتحقق فى الواقع اللغوى بواسطة الآخر إذ إن كل وحدة صرفية ترتبط بوظائف تركيبية محددة ، وكل وظيفة تركيبية تتحقق بوحدات صرفية مخصوصة[٣] » . يبقى أن أقرر أن المستوى الصرفى الذى يعنى بالصيغة فى حالتها الإفرادية سوف يكون لحمة هذا البحث وسداه متبعاً فى ذلك منهج الصرفيين الذين ربطوا بين الصيغة الصرفية ودلالتها ربطاً صريحاً ، وقد اتضح مما أسلفته من أقوالهم مدى حرصهم على قصر الصيغ الصرفية على دلالتها ، وعندى أنه لا يمكن التهوين من شأن الدلالة الإفرادية للصيغة ، صحيح أن للسياق دوراً مهماً فى تحديد الدلالات العامة للصيغ ، لكن مع ذلك تبقى الدلالة الإفرادية لها

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جنى . المنصف :

(٢) د . تمام حسان . اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٢ ، ٣٤ . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .

(٣) لطيفة إبراهيم النجار . دور البنية الصرفية فى وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : ٢٧ .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وجودها المؤثر فى السياق ، وقد حذر ابن سنان[١] الخفاجى من أن تكون المواضعة لا تأثير لها ؛ لأن فائدة المواضعة تمييز الصيغة التى متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها .

وفى ضوء هذه الإفادة أودّ أن أعرض لموقف علمائنا القدامى وتصوراتهم حول قضية التناوب الدلالى بين صيغ الوصف المشتق خاصة . والحق أن من يتأمّل كتب التّراث النحوىّ والبلاغىّ ، وكتب التفسير التى عرضت للنص القرآنى يمكن أن يستنتج أن لهم فى ذلك رأيين متعارضين :

الأول : يرى أن التناوب الدلالى بين الصيغ الصرفية عمل مشروع ، ومعترف به فى العربية ، وأن القالب الصرفى صالح لأداء النّور الدّلالى لقالب آخر ، لأن فيه نوعاً من المرونة والطوعية يجعله قابلاً للاستعمالات المتنوعة ، ويرى أصحاب هذا الرأى أن ترك الصيغة لمعناها الأصلى ، وتطويعها لأداء دور دلالى جديد يجعل المتلقّى يعمل فكره لفهم هذا المعنى الجديد ؛ إذ «إن اللفظ إذا احتيج فى فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وآكد عما إذا لم يكن كذلك ؛ لأن النفس حينئذ تحتاج فى فهم المعنى إلى فكر وتعب ، فتكون به أكثر كلفة وضنّة ، مما إذا لم تتعب فى تحصيله[٢] » .

ويتبّدى هذا الموقف بصورة خاصّة عند مفسرى القرآن الكريم ، ويكون ذلك عندما يتعرضون لتفسير آية يمكن توجيه أصلها المقدر ، أو بنيتها التّحتيّة بمعنى مختلف عما توحيه بنيتها الظاهرة ، وهذه الآراء فى مجملها عبارة عن نتف متناثرة فى هذا التفسير ، أو ذاك ؛ مما يجعلنا نقر بأنها كانت وليدة الموقف ، ولم تكن رأياً عامّاً ، بلوره أصحابه فى موضوع

(١) ابن سنان الخفاجى . سر الفصاحة : ٣٢ تصحيح عبد المتعال الصعيدى . طبعة محمد على صبيح ١٩٦٩م .
(٢) السيوطى . الأشباه والنظائر ١/٧٤ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

خاص ، وقد استفاد النحاة بعد ذلك من توجيهات المفسرين ، فذكروا شيئاً من ذلك فى عبارات وجيزة ومقتضية .

ولن أترسل فى سرد الأقوال الممثلة لهذا الاتجاه ، وسأكتفى بما يعطى تصوراً عاماً لهذا الاتجاه فى التراث ، لأننى سأتعرض لكثير منها عند مناقشتها فى نصوصها اللغوية ، ومن أقوالهم فى ذلك :

ـ ما ساقه الفراء فى معرض تفسيره لقوله تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم[١] » إذ يذكر أن قوله : إلا من رحم فى موضع نصب ، ولا يجوز أن يكون فى موضع رفع إلا إن جعلت العاصم فى معنى معصوم « كأنك قلت : لا معصوم اليوم من أمر الله[٢] » ، ثم يقر بهذا التناوب الدلالى بين الصيغتين فى قوله : « ولا تنكرن أن يخرج المفعول على (فاعل) ألا ترى قوله : من ماء دافق ، فمعناه ـ والله أعلم ـ مدفوق ، وقوله : فى عيشة راضية معناها مرضية ، وقال الشاعر :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ... واقعد فإنّك أنت الطاعم الكاسى

معناه المكسوّ[٢] » . هكذا وبكل وضوح يقر هذا الإمام بإمكانية أن تؤدى صيغة (فاعل) فى سياق الآية المعنى الدلالى لصيغة (مفعول) ، دون أن يجد مانعاً لذلك ، صحيح أنه قدم تفسيراً دلالياً لذلك فى تناوله لآية الحاقة « فهو فى عيشة راضية[٣] » فبعد أن ذكر أن ذلك صنيع العرب فى لغتهم ، من مثل قولهم : «هذا ليل نائم وسر كاتم وماء دافق فيجعلونه فاعلاً ،

(١) سورة هود . آية ٤٣ .

(٢) أبو زكريا ، يحيى بن زياد الفراء . معانى القرآن : ٢/١٥ ، ١٦

(٣) سورة الحاقة . آية ٢١ ، وسورة القارعة . آية ٧ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وهو مفعول في الأصل» قدم التفسير الدلالي لذلك بأنهم أرادوا به وجه المدح ، أو الذم ، إذ لا يجوز عنده : «أن تقول للضارب مضروب ، ولا للمضروب ضارب ؛ لأنه لا مدح فيه ولا ذم [١] »

وإذا أقررنا القول بالتحويل بين الصيغ بدلاً من القول بالتناوب فإنه يمكننا أن نعيد هذا النص للفراء بقولنا : إن البنية التحتية لقوله : راضية هي مرضية تحول اسم المفعول إلى اسم الفاعل بمقتضى قانون تحويلي ، هو قانون الاستبدال ، وسرّ هذا التحويل عندهم قصد المدح .

وإذا كان الفراء قد أقر بأن التناوب الدلالي بين (فاعل) و (مفعول) من صيغ العرب عامتهم فإنه في آية الطارق «خلق من ماء دافق[٢] » قد ذكر صراحة أن « أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم ، أن يجعلوا المفعول فاعلاً ، إذا كان في مذهب نعت[٣] » .

وذهب إلى القول بالتناوب أيضاً الأخفش في معرض تفسيره لقوله تعالى : «فإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً[٤] » إذ يقول : « وقال حجاباً مستوراً ؛ لأن الفاعل قد يكون في لفظ المفعول ؛ كما تقول : إنك مشئوم علينا وميمون وإنما هو شائم ويامن ؛ لأنه من شَأَمَهم ، ويَمَنَهم ، والحجاب ههنا هو الساتر ، وقال مستوراً[٥] » . فهذا النّصّ من الأخفش يقر هو الآخر صراحة ، ودون مواربة بأن الفاعل في لفظ المفعول ، أي أن لفظ المفعول في السطح الظاهر من التركيب يعبر عن المعنى التحتّي المراد من لفظ الفاعل ، لأن الحجاب ساتر ، لا مستور .

---

(١) الفراء . معاني القرآن : ٣/١٨٢ .

(٢) سورة الطارق . آية ٦ .

(٣) الفراء . معاني القرآن : ٣/٢٥٥ .

(٤) سورة الإسراء . آية ٤٥ .

(٥) الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة . معاني القرآن . ٢/٣٩١ . تحقيق الدكتور فائز فارس ط٢ ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وسأكتفى الآن بما أوردته من نصوص لهذين العالمين الممثلين لأهم مدرستين من مدارس التّراث النّحوى ليُعلم أن هذا الرأى لم يكن قاصراً على مدرسة بعينها ، أو اتجاه نحوى بذاته ، وإنما هو رأى عام مبثوث فى كتب التراث على اختلاف مدارسها وتباين مشاربها ، حتى إن النحاة عندما تلقفوها ، وبثوها فى كتبهم لم ينسبوها لمدرسة بعينها ، وإنما أوردوها على أنها أمر بدهى يجب الإقرار به .

الرأى الثانى الذى يمكن استنتاجه أيضاً :

يؤكدّ على المعنى الثابت للصيغة الخاص بها ، والأصيل فيها ، ومن أجله أوثرت فى مكانها ؛ لذا فهى مقصودة لذاتها ، ولم ترد لتنوب عن غيرها فى موضعها ، نلمس هذا الرأى فيما حكاه السيوطى عن ابن درستويه مبيناً أنه من المحال « أن يختلف اللفظان ، والمعنى واحد ، كما يظن كثير من اللغويين والنحويين[٧]» ، معلّلاً ذلك بكونهما ليسا على بناء واحد ، ثم استثنى من ذلك حالة كونهما من لغتين مختلفتين ، كما نلمس هذا الاتجاه واضحاً عند العسكرى فى كتابه الفروق الذى ألح فيه إلحاحاً يكاد يكون متواصلاً على الظّلال الدّلاليّة التى تخص الصيغ الصرفية ، والبنى اللّغوية بعامة ، وقد صرح بذلك فى الباب الأول من كتابه المذكور ؛ إذ عقده حول كون اختلاف العبارات والأسماء موجباً لاختلاف المعانى ، ونص فيه صراحة على أنّه من المحال «أن يختلف اللفظان ، والمعنى واحد ، كما ظن كثير من النحويين واللغويين[٢] .....»

والحق أن كتاب الفروق يعد تطبيقاً عملياً لهذا الطرح النظرى يمكننا أن نجتزىء منه نصاً

(١) السيوطى . المزهر فى علوم اللغة وأنواعها : ٣٨٤/١ . تحقيق محمد جاد المولى بك وآخرين . بيروت . المكتبة العصرية ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م .

(٢) أبو هلال العسكرى . الفروق فى اللغة : ١٥ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

له صلة وثيقة بفكرة هذا البحث ، ساقه فى مجال التفريق الدلالى بين صيغتى (عالم) و(عليم) ، يقول فيه : « والفرق بين العالم والعليم أن قولنا (عالم) دالّ على معلوم ؛ لأنه من علمت وهو متعد ، وليس قولنا (عليم) جارياً على علمية ، فهو لا يتعدى ، وإنما يفيد أنه إن صحّ معلوم علمه ، كما أن صفة (سميع) تفيد أنه إن صحّ مسموع سمعه ، والسامع يقتضى مسموعاً ، وإنما يسمى الإنسان وغيره سميعاً إذا لم يكن أصمّ ، وبصيراً إذا لم يكن أعمى ، ولا يقتضى ذلك مبصراً ومسموعاً ، ألا ترى أنه يسمى بصيراً ، وإن كان مغمضاً ، وسميعاً وإن لم يكن بحضرته صوت يسمعه ، فالسميع والسامع صفتان ، وكذلك المبصر والبصير و ..... ؛ لأن كل واحد منهما يفيد ما لا يفيده الآخر[1] » .

إن إلحاح أبى هلال على إبراز تلك الفروق المعنوية ليدلّ دلالة واضحة على عدم إقراره بما يسمى بالتناوب الدلالى بين الصيغ ؛ لأن لكل صيغة قيمتها الدلالية المرتبطة بها ، والتى لا يجوز بحال التخلى عنها ، أو السماح لغيرها بأدائها ؛ لسبب بسيط هو أن الصيغة البديلة لا تحمل هذا القدر من الدلالة التى تحمله الصيغة الأصلية ، أو المرادة فى المعنى الباطنى للتركيب .

هذا ما يمكن أن نستشفّه من تراثنا اللغوى فى هذه القضية العامة التى استلّ البحث بعضاً منها عندما اقتصر على معالجة التناوب الدلالى بين صيغ الوصف العامل فقط .

وأودّ قبل أن أقدّم رأيى فى القضية أن أقرر أن اللغة فى مسلكها مع فصائل الوصف المشتق كانت حريصة كل الحرص على توزيع مفرداتها اللغوية على صيغ الوصف المشتق

(١) أبو هلال العسكرى . الفروق فى اللغة : ٨٠ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

متراكبــة مع دلالتها المعجمية ، وبالتأمل للأفعال اللغوية فى العربية نتبين أنها تتوزع بين دلالتين :

دلالة الحدث المتجدد والمنقطع وهى ما تسمى بأفعال الحركة ، أو الأفعال العلاجية ، ودلالة الحدث الثابت ، أو لنقل المعنى الثابت ؛ لأنه فى الحقيقة صفات وأحوال ، وتسمى بأفعال الحالة . وقد تعاملت اللغة مع المشتقات من هاتين الدلالتين تعاملاً مختلفاً ، إذ ربطت كل دلالة منها بصيغ محددة متخذة من هذه الصّيغ وسيلة دقيقة وحاسمة بدرجة كبيرة للتفريق بين هاتين الدلالتين ، فوزعت دلالة التجّدد والحدوث على صيغ اسم الفاعل ، ومثلها بالطبع صيغ المبالغة ، لأنها محولة عنها لقصد المبالغة فى الحدث ، وأيضاً اسم المفعول الذى يختلف عن اسم الفاعل فى كنه الذات المتصفة بالحدث ـ كما تبين من البحث ـ أما الصفة المشبهة فقد تكلفت بحمل دلالة الأحداث الثابتة التى لا تنتمى إلى حقل الأحداث المتجددة والمنقطعة ، وشاركها فى هذه الدلالة اسم التفضيل مع فارق جوهرى بينهما ، هو إرادة المشاركة والزيادة فيه دونها .

ولأتيقن من المسلك اللغوى فى توزيعه المفردات اللغوية على فصائل الوصف المشتق قمت بالنظر فى تردّد هذا الوصف المشتق فى القرآن الكريم فتبين لى أن ما ورد على قالب (فاعل) من الثلاثى وحده أو على قالب من قوالب المبالغة ، أو على قالب (مفعول) كان من المواد اللغوية غير الدالة على السجايا والطبائع والألوان والعيوب والحلى ، وغيرها من الموادّ الدّالة على الثبوت ، وكل ما يمكن وصف هذه الأفعال به أنها عبارة عن أحداث واقعة من أصحابها ، وتنتمى موادها اللغوية إلى حقل الأحداث المنقطعة والمتجددة ، وبعبارة أخرى هى أعمال لأصحابها ، وليست خصالاً ثابتة فيهم ، ولذا وجدناها مصوغة من أفعال ، نسوق بعضاً منها هنا على سبيل المثال لا الحصر ، منها :

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أتى ـ أخذ ـ أسن ـ أفل ـ أكل ـ بخع ـ بدى ـ برز ـ بزغ ـ ترك ـ تلى ـ تاب ـ ثجّ ـ ثقب ـ ثوى ـ جبر ـ جثم ـ جذّ ـ جرى ـ جزى ـ جعل ـ جمد ـ جار ـ حجر ـ حجز ـ حذر ـ حسد ـ حشر ـ حضر ـ حلف ـ ختم ـ خدع ـ خرج ـ خرص ـ خزن ـ خسأ ـ خشع ـ خضع ـ خفض ـ خلق ـ خمد ـ خنس ـ خاف ـ خان ـ خوى ـ خاب ـ دحر ـ دخل ـ دعا ـ دفع ـ دفق ـ دار ـ ذأم ـ ذهب ـ ذاق ـ رجع ـ ردّ ـ ردف ـ رزق ـ رعى ـ ركع ـ زجر ـ زرع ـ زنى ـ سرق ـ سطر ـ سقط ـ سمد ـ سمر ـ ساغ ـ ساق ـ سار ـ شحن ـ شرب ـ شاد ـ صبأ ـ صبر ـ صحب ـ صخّ ـ صرف ـ صفّ ـ صلح ـ صام ـ ضحك ـ ضلّ ـ طرد ـ طلب ـ طاع ـ طاف ـ طار ـ عبر ـ عدّ ـ عصف ـ عصم ـ عكف ـ عمل ـ غرم ـ غشى ـ غلب ـ غلّ ـ غاب ـ فتح ـ فتن ـ فجر ـ فحش ـ فرغ ـ فسق ـ فعل ـ فنى . فاز ـ قبض . قرع ـ قسم ـ قصد ـ قصف ـ قضى ـ قطع ـ قنت ـ قهر ـ قال ـ كتب ـ كدح ـ كذب ـ كره ـ كشف . كلح ـ كمل ـ كنّ ـ لعب ـ لعن ـ لغا ـ لقى ـ لهى ـ لام ـ مشى . مكث . مكر ـ منّ ـ ندم ـ نزغ ـ نشر ـ نشط ـ نضر ـ نظر ـ نام ـ هجر ـ هدى ـ هزم ـ هلك ـ همد ـ همز ـ هوى ـ وجف ـ ورث ـ وزن ـ وهب ـ وعظ ـ وقع ـ ولد ـ يبس .

فهذه المواد اللغوية جاء الوصف منها على (فاعل) ، أو (مفعول) ، أو على صيغة من صيغ المبالغة ، ويلاحظ على هذا النوع من الأفعال أنها ليست من أفعال السّجايا أو الألوان ، أو الأفعال التي لها صفة المكث والدّوام ، وذلك بخلاف مواد لغوية اختارت أن يكون الوصف منها على قالب من قوالب الصفة المشبهة ، مثل الموادّ :

أصل ـ بكم ـ بلغ ـ بهج ـ بيض ـ حسُن ـ حنف حيي ـ خبُث ـ خبر ـ خفّ ـ ذلّ ـ رؤف ـ ربؤ ـ رذل ـ رفق ـ سعد ـ سقم ـ سمن ـ شقي ـ شيب ـ شاخ ـ صمّ ـ ضعف ـ طاب ـ

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

عجب . عزّ ـ عسر ـ عصب ـ عظُم ـ عقُم ـ عمق ـ عند ـ غلظ ـ فخر ـ فرح ـ قرب ـ قلّ ـ قوى ـ كثر ـ كرم ـ كهل ـ لطف ـ لفّ ـ متن ـ مرض ـ مكن ـ نخر ـ هضم ـ هلع ـ وجل ـ يتم .

ويلاحظ على هذا النمط من الأفعال أنه على العكس من سابقه ، فمادته اللغوية من الحقول الدلالية التى لها صفة المكث ، أو مُنزّلة منزلة ما له صفة المكث والدوام ، كما نرى أنها لا تنتمى إلى المواد اللغوية العلاجية التى يغلب مجيء الأفعال المتعدية فيها ، بل اقتصرت على الأفعال اللازمة ، وهى فى معظمها موضوعة للثبوت .

وثمة نوع ثالث من الموادّ اللغوية لم يقتصر وروده على قالب (فاعل) وحده ، بل جاء عليه وعلى قوالب أخرى يمكن إدراجها ضمن قوالب المبالغة ، أو الصفة المشبهة ، وذلك مثل المواد :

أثم ـ أمن ـ بئس ـ برأ ـ بغى ـ جهل ـ حسب ـ حفظ ـ حكم ـ حمد ـ حمل ـ رحم ـ رشد ـ رضى ـ رفع ـ زهق ـ سلم ـ سمع ـ شفع ـ شكر ـ شهد ـ صدق ـ طهر ـ ظلم ـ عفى ـ علم ـ علا ـ غفر ـ قدر ـ قعد ـ قنط ـ كظم ـ كفر ـ مرج ـ مرد ـ ملك ـ نصح ـ نصر ـ ولى .

وبالتأمل فى هذه الموادّ اللغوية نجدها تنتمى إلى المواد اللغوية العلاجية ، ومن ثم يمكننا أن نحكم على التحول الذى حدث فى صيغها بأنه تحول جنح نحو المبالغة فى الحدث ، وهو معنى من المعانى المطروقة فى صيغ الأحداث العلاجية التى تقبل مادتها اللغوية معنى المبالغة ؛ لتفاوت هذه الأحداث قلة أو كثرة ، ونستبعد أن تكون القوالب المستعملة من قوالب الصفة المشبهة ، لارتباطها بالمعانى الثابتة التى هى فى حقيقتها صفات وأحوال وليست أحداثاً . وكل

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ذلك يجعلنا نخرج بنتيجة تؤكد ما انتهى إليه هذا البحث من أن مسلك اللغة فى توزيع موادها اللغوية على صيغ الوصف المشتق كان متراكباً مع الدلالة المعجمية لهذه الموادّ ، وأن ارتباط هذه المواد اللغوية بقوالبها الخاصة بها جعل القالب نفسه أمارة وعلامة على الدلالة المرتبطة به ، فقالب (فاعل) مثلاً علامة على التجدد والحدوث ، بخلاف قالب مثل (فعيل) الذى يدل بهيئته على الثبوت والدوام ، وهذا يفسر لنا ما نجده من ورود قالب (فاعل) مثلاً من مادة لغويّة ما ، وعدم وروده من مادة أخرى ، والأمر نفسه نجده فى قالب مثل (فعيل) ، كما يفسر لنا ما نجده من كثير من علمائنا القدامى الذين كانوا يدرجون الأبنية الخاصة بالصفة المشبهة فى الأبنية التى تخص اسم الفاعل ؛ لإدراكهم أن نمط الأفعال التى يأتى منها قالب (فاعل) مختلف دلالياً عن التى يصاغ منها قالب من قوالب الصفة المشبهة ، إذ تأتى هذه من أفعال ذات حقل دلالى لا يأتى منها الآخر ، فلما امتنع التداخل بين الأفعال تم الخلط بين البابين فى المصطلح ، فهذا سيبويه يعبر عنها بمصطلح الاسم جامعاً تحته صيغ اسم الفاعل والصفة المشبهة ، يقول مثلاً متحدثاً عن قالب (فعلان) : «وأما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى فى الأسماء على (فعلان) ، وذلك نحو ظمىء ظمأً وهو ظمآن[١] » ، وكقوله عن فعيل : « وقد يجىء الاسم (فعيلاً) نحو مرض يمرض مرضاً وهو مريض[٢] » وبالطبع هو يعنى بمصطلح الاسم اسم الفاعل ، وقد صرح بذلك فعلاً جملة غيره من العلماء منهم أبو القاسم[٣] الزجاجى وابن عصفور[٤] والسرقسطى[٥] ، وغير هؤلاء ، ولا أريد أن أترسل فى نقل النصوص التى تثبت هذه الحقيقة فهى من الكثرة بمكان .

(١) سيبويه . الكتاب : ٤/٢١ . (٢) السابق : ٤/١٧ .
(٣) الجمل فى النحو ص .. ٣ . تحقيق على توفيق الحمد . بيروت . مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٨٤م .
(٤) شرح جمل الزجاجى : ٢/٤٠٢ تحقيق د . صاحب أبو جناح د . ت .
(٥) كتاب الأفعال : ١/٦٢-٦٤ . تحقيق الدكتور حسين محمد شرف . القاهرة . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

الجديد NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

نخلص إذن إلى أن الدلالة المعجمية للموادّ اللغويّة كانت ملحظاً مهماً في تحديد صيغ أوصافها ، وربط كل صيغة منها بمعنى دلاليّ خاص بها ، تتلازم فيه الصيغة بهذا المعنى ، ولا تتعداه إلى غيره ، حتى إذا وجد تداخل في الصيغ ويقتصر هذا التداخل على صيغ الصفة المشبهة لأنها تنتمي إلى حقل دلالي واحد يكون الأمر مدعاة إلى البحث عن السر في هذا التداخل ، وغالباً ما يكون ذلك إما من باب تداخل اللغات ، وإما اللجوء إلى الدلالة ؛ لتكون أصلاً يمكن على ضوئه أن يضبط الأمر ، فهذا سيبويه يقدم تفسيراً دلالياً لتداخل (أفعل) في وصف خاصّ بـ (فعيل) ، يقول : « وقالوا : شنُع شناعة ، وهو شنيع ، وقالوا : أشنع ، فأدخلوا (أفعل) في هذا ؛ إذ كان خصلة فيه كاللون[1] »

فالسر ـ عنده ـ في الإتيان بـ (أفعل) من صفة حقها أن تأتي على (فعيل) ، هو جنوح (أشنع) صوب الدلالة الخاصة بـ (أفعل) في جعلها خصلة كاللون ، والألوان تأتي على (أفعل) ـ كما هو معلوم ـ والكتاب ـ وبخاصة جزؤه الرابع ـ مليء بهذه التفسيرات التي قدمها سيبويه في تداخل الصيغ ، وقد دارت هذه التفسيرات غالباً حول وحدة المعنى ، ووحدة المعنى هذه تجعلنا نقف على ملحظ في غاية الأهمية ، هو أنه حين يكون المعنى كالمعنى ، يجعلون الصيغة كالصيغة ، وبتطبيق هذا الضابط المهم على صيغ الوصف العامل ، وبخاصة اسم الفاعل والصفة المشبهة نخرج بحقيقة عامة مفادها أن تباين الحقل الدلالي لاسم الفاعل عنه في الصفة المشبهة كان السبب المباشر في اختلاف صيغهما ، ويقودنا هذا الضابط العام إلى النتيجة التي أود أن أخلص إليها في هذا البحث ، **وهي القول بعدم جواز التناوب الدلالي بين صيغ الوصف المشتق العامل** ؛ لما تقدّم من التركيز المستمر والإلحاح المتواصل على أن

(١) سيبويه . الكتاب : ٢٩/٤ .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ثمة قيماً خلافية تفرق كلّ نمط منها عن الآخر ، سواء كان ذلك فى الدلالة على الذات ، كما هو الحال بين اسم الفاعل ، واسم المفعول ، إذ يختلفان فى كنه الذّات المتصفة بالحدث ، فاعلة للحدث ، أو واقعاً عليها ، أو فى الدلالة على مجرد الحدث بجانب المبالغة فيه ، كما هو الحال بين اسم الفاعل واسم المفعول ، وبين صيغ المبالغة ، أو الدلالة على تجدد الحدث وانقطاعه فى مقابل ثبوته ودوامه ، كما هو الحال بين صيغ الصفة المشبهة ، وقوالب اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول ، أو إرادة المشاركة والزّيادة ، دون إرادة ذلك ، كما هو الحال بين اسم التفضيل وغيره من المشتقات الأخرى .

وانتهيت إلى أن هذه الدلالات مرتبطة بصيغها ارتباطاً صارت به هذه الصيغ علامة على تلك الدلالات ، وأمارة لها ، فتلبّست بها حتى صارت من معطياتها اللغوية التى تنبىء بها الصيغة عند التّلفّظ بها . والقول بوقوع التناوب الدلالى يهدر كل هذه القيم الخلافية ، والفروق الدلالية التى ثبتت للصيغ ، إذ يعنى أن الصيغة المستعملة تقوم بالدور الدلالى الذى هو للصيغة البديلة ، والقائل بذلك يعفى نفسه مؤونة البحث عن التفسير الملائم لإيثار الصيغة المستعملة ، ودون أن يجيب عن سؤال كهذا : ما السرّ فى إيثار صيغة ما ، لتنوب عن أخرى فى أداء دورها ؟ وما علة عدم استخدام المتروكة ؟ وستكون الإجابة بالقطع راجعة لسبب ، أو لآخر للظلال الدلالية الخاصة بالصيغة نفسها .

وفى هذا المجال سوف يعرض البحث للتراكيب التى ذكرها العلماء دليلاً على جواز التناوب بين صيغ الوصف المشتق ، وسوف يثبت أنها جميعاً مستعملة فى معانيها الأصلية .

أما ما يمكن تبنّيه والأخذ به فى هذا البحث فهو القول بالتحويل بين صيغ الوصف العامل ،

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بمعنى أن يتحول قالب إلى آخر للاستفادة من الظلال الدلالية للقالب المحول إليه ، فقالب (فاعل) يتحول إلى قوالب أمثلة المبالغة عند قصد توظيف هذا المعنى ، وقوالب الصفة المشبهة تتحول إلى قالب فاعل إذا أرادت اللغة تناسى معنى الثبوت فى الصفة المشبهة ، والجنوح صوب التجدد والانقطاع .... وهكذا .

والحق أن القول بالتحويل بين صيغ الوصف العامل يقطع الطريق تماماً أمام القول بالتناوب الدلالى ؛ لأن القول بالتحويل يقر للوحدة الصرفية المحول إليها الاستفادة من معطياتها اللغوية الثابتة فى صيغتها ، وهى التى كانت سبباً مباشراً لعملية التحويل .

ويأخذ هذا التحويل منحيين :-

١ ـ تحويل قاصر على الصيغ ؛ إذ تحول صيغة إلى أخرى ، تصلح لأداء الدور الدلالى الوافد .

٢ ـ تحويل يشمل التركيب كله ، كما سوف نرى فى اسم الفاعل ، فإذا كان اسم الفاعل فى معناه العام لا يضاف إلى فاعله فإن إضافته إليه تغير دلالته من الحدوث إلى الثبوت .

أما التحويل بين الصيغ فله قواعد تضبطه ، وقيود يجب توفرها ، وأهم هذه الضوابط على الإطلاق أن تكون الصيغة محولة عن صيغة مستعملة لهدف دلالى من وراء عملية التحويل . ومن نماذج التحويل بين صيغ الوصف العامل :

١ ـ التحويل من اسم الفاعل إلى صيغ المبالغة :

وهى صيغ محولة عن اسم الفاعل للمبالغة فى الحدث وتكثيره ، وقد أشار إلى عملية

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

التحويل هذه علماؤنا القدامى منذ سيبويه[١] ، وحتى يوم الناس هذا ، والوارد عنهم من ذلك كثير ، حتى صار من بدهيات علم النّحو أنه «كثيراً ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة ؛ لقصد المبالغة والتكثير[٢] » ، وهذا ابن الناظم يقرّ أيضاً أنه « كثيراً ما يبنى اسم الفاعل ، بقصد المبالغة والتكثير على فَعّال ..... فيستحق ما لاسم الفاعل من العمل ؛ لأنه نائب عنه ويفيد ما يفيده مكرراً[٣] » .

ويؤكد هذان التعريفان ، وغيرهما كثير على ما أوردته من أن أهم شرط يجب التأكيد عليه والتسليم به هو أن جعل صيغة ما من صيغ المبالغة مشروط بكونه معدولاً به ، أو منقولاً من عنصر لغوى لا مبالغة فيه ، يذكر هذا صراحة ابن جنى فى قوله : « وذلك أنك فى المبالغة لابد أن تترك موضعاً إلى موضع ، إما لفظاً إلى لفظ ، وإما جنساً إلى جنس[٤] » ، كما يؤكّد هذا ابن القيّم فى قوله : « إن الدالّ على المبالغة لابد أن يكون له بنية لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتتغير بنيته ، كضارب وضروب ، وعالم وعليم[٥] » ، وبهذا القيد انتفى عنده معنى المبالغة عن لفظة (قريب) فى قوله تعالى : « إن رحمة الله قريب من المحسنين[٦] » لأنه لم يعدل به عن (فاعل) ، فالوصف من (قرب) قريب ، (لا قارب) ، وفى هذا الصدد يمكننى أن أقرر فرقاً جوهرياً بين (فعيل) التى للمبالغة ، و (فعيل) الصفة المشبهة ، فالتى للمبالغة معدولة عن (فاعل) ، والثانية أصلية فى بابها .

كما نص على شرط العدول هذا ابن الأثير ، غير أنه أضاف بعداً جديدا لا نوافقه عليه ، إذ

---

(١) سيبويه . الكتاب : ١/١١٠ .
(٢) الأشمونى . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ١/٥٥٦ .
(٣) ابن الناظم . شرح ألفية ابن مالك : ٤٢٦ . تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد . بيروت . دار الجيل ١٤٠٩ هـ . ١٩٨٨م .
(٤) ابن جنى . الخصائص : ٣/٤٦ .
(٥) ابن القيم . بدائع الفوائد : ٢/٣٦ .
(٦) سورة الأعراف . آية ٥٦ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

شرط فى العنصر المحوّل إليه أن يكون أكثر مبنى من البنية الأصلية ، يقول : « اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ، ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلابدّ أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولاً ، لأن الألفاظ أدلّة على المعانى ، وأمثلة للإبانة عنها ، فإذا زيد فى الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعانى ، وهذا لا نزاع فيه لبيانه[١] » ، وركزّ على شرط الزيادة فى المبنى فى قوله : « إن قوة اللفظ لقوة المعنى لا تستقيم إلا فى نقل صيغة أكثر منها ، كنقل الثلاثى إلى الرباعى ، وإلا فإذا كانت صيغة الرباعى مثلاً موضوعة لمعنى فإنه لا يراد به ما أريد من نقل الثلاثى إلى تلك الصيغة[٢] » ، ويستدل على هذا القول بالموازنة بين صيغتى (قتّل) المنقولة عن (قتَل) وصيغة (كلّم) المستعملة من غير نقل ، فيذكر أن الفائدة من النقل فى الأولى التكثير بخلاف الثانية التى لم يرد منها إلا إفادة معناها المعجمى فحسب .

ولم آخذ برأى ابن الأثير هذا لاقتناعى التّام بأن عملية التحويل فى حدّ ذاتها سبب رئيسى للتغير الدلالى ، سواء كانت الصيغة المنقولة أكثر مبنى ، أو مساية ، أو حتى أقل مبنى فعندى أن قالباً مثل (حذر) يختلف دلالياً عن (حاذر) فى أن الأول دالّ على المبالغة لعدوله عن الثانى إلى صيغة من صيغ المبالغة ، فى مقابل الدلالة على مجرد الوصف من الثانى ، ولذا قال الفراء : « كأن الحاذر الذى يحذرك الآن ، وكأن الحذر المخلوق حذراً ، لا تلقاه إلا حذراً[٣] » والأمر فى النهاية مرجعه إلى اختيار الصيغة ، ومدى مطابقة ما فيها من ظلال دلالية إلى ما يراد منها فى التركيب . وقد علمنا أن اشتراك صيغ المبالغة فى أداء هذا المعنى لا يعنى تساويها تماماً فى ذلك ، وإنما لكل قالب منها ظلال دلالية خاصة به .

---

(١) ضياء الدين بن الأثير . المثل السّائر فى أدب الكاتب والشاعر : ٢٤١/٢ . تحقيق د . أحمد الحوفى و د . بدوى طبانة . دار نهضة مصر للطباعة والنشر . ط٢ ١٩٧٣م .

(٢) السابق : ٢٤٥/٢ .

(٣) الفراء . معانى القرآن : ٢٨٠/٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وفى هذا الصدد أود أن أسوق قولاً لابن جنى نسب فيه التغير الدلالى للصيغة إما إلى زيادة المبنى ، أو تحويلها إلى أخرى ، يقول : « فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعانى ، ثم زيد فيها شىء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ، وكذلك إن انحُرف به عن سمته وهَدْيته كان ذلك دليلاً على حادث متجدد له[١] »

ولأن التحويل من قالب إلى آخر شرط رئيس فى التّغيّر الدلالى فإنه لا يمكننا ، والحالة هذه ، أن نحجب عن الصيغة المحولة المعنى المرتبط بها ، بل لابد من الاستفادة الكاملة من كلّ الإمكانات ، والمعطيات اللغوية التى تمنحها الصيغة فى ثوبها الجديد ؛ ومن ثم فنحن لا نوافق من نفى معنى المبالغة عن القالب (ظلاّم) فى قوله تعالى : « وأنّ الله ليس بظلاّم للعبيد[٢] » بحجة أن تمام المدح فى الآية لا يحصل بإرادة الكثرة ، لأنّ النّفى فى هذه الحالة يقع على المبالغة وحدها « فيكون المعنى وما ربك بكثير الظلم ، فالمنفى هو الكثرة وحدها ، دون الظلم الذى ليس كثيراً ، وهذا معنى فاسد[٣] » ؛ لأن الله سبحانه منزّه عن الظلم يسيره وكثيره . وقد جاء فى التبيان[٤] وفى البحر المحيط [٥] ، وفى الدر المصون[٦] أوجه كثيرة ، منها ما حجب عن الصيغة معنى المبالغة ، وأنها بمعنى (ظالم) ، وهو ما لا نوافق عليه ، لعدم توقّفه أمام المعطيات اللغوية لصيغة (فعّال) ، ومنها ما أثبت للصيغة معنى الكثرة مقدماً لرأيه

(١) ابن جنى . الخصائص : ٢٦٨/٣ . وانظر السيوطى : الأشباه والنظائر : ١٧٢/١ .
(٢) سورة آل عمران آية ١٨٢ .
(٣) عباس حسن .النّحو الوافى : ٢٧٠/٣ . القاهرة . دار المعارف . الطبعة الخامسة .
(٤) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى التّبيان فى إعراب القرآن : ٣١٦/١ . تحقيق على محمد البجاوى القاهرة . عيسى البابى الحلبى وشركاه ١٩٧٦م .
(٥) أبو حيان النحوى . تفسير البحر المحيط : ١٣١/٣ .
(٦) شهاب الدين أبو العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبى . الدرّ المصون فى علوم الكتاب المكنون : ٢٧٤/٢ . تحقيق على محمد معوض وآخرين . بيروت . دار الكتب العلمية ط١ : ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بمسوغات دلالية يقبلها المقام ، فبين أن معنى الكثرة فى الصيغة مقابل لكثرة العبيد التى وردت هى الأخرى على قالب من قوالب الكثرة ، وإذا قوبل بهم الظلم كان كثيراً ، أو أنه إذا انتفى الظلم الكثير انتفى الظلم القليل ضرورة ؛ لأن الذى يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم ، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه فى حق من يجوز عليه النّفع والضّر كان للظلم القليل المنفعة أترك ، أو أن العذاب الذى توعد أن يفعله بهم لو كان ظالماً لكان عظيماً ، فنفاه على حد عظمته لو كان ثابتاً ، أو أنها بمعنى النّسب ، بمعنى أنه لا ينسب إلى الظلم ، وكل هذه تفسيرات انطلقت من المعنى الدّلالى لصيغة الكثرة ، فأبقت لها معناها ، مع صرفها للآية على وجه مقبول ، ومعنى مقبول ، « فعلى أى هذه الوجوه المذكورة تأملت الصيغة وجدتها من البلاغة ، فالمبالغة فى الظلم جديرة بالملك إذا ظلم عبيده ، مع استغنائه عن ظلمهم[١] » .

وكلّ هذا لا يجعلنا على وفاق مع ابن أبى الحديد فى ردّه على ابن الأثير الذى استمسك بالتفسير الدّلالى لصيغة (فعّال) ، ولم يشأ أن يهدره عندما عاب على الشاعر اختياره لفظة (حيّاد) فى قوله :

ومحشّ حربٍ مُقدم متعرض ∴ للموت غير مكذبٍ حيّاد

قاصداً بها المبالغة فى وصفه الممدوح بالشجاعة « فانعكس عليه المقصد الذى قصده ؛ لأن (حيّاداً) من (حيّد) فهو حيّاد ، أى وجد منه الحيدودة مراراً ..... وإذا كان غير حيّاد كان حائداً ، أى وجدت منه الحيدودة ، وإذا وجدت منه مرة كان ذلك جبناً ، ولم يكن شجاعة ، والأولى أن كان قال : غير مكذب حائد[٢] » .

---

(١) د . عبد الحميد أحمد هنداوى . التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة . دراسة نظرية تطبيقية : ١٧٩ . رسالة دكتوراه بدار العلوم .

(٢) ابن الأثير . المثل السّائر : ٢٤٤/٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وواضح من النّص أن ابن الأثير متمسك بالمعطيات الدلاليّة التى قدمتها صيغة (حيّاد) ، ومعه الحق فى ذلك ؛ لأن الباحث اللغوى حقاً هو الذى ينطلق من المعطيات اللغوية التى تقدمّها له الصيغة . أما ردّ ابن أبى الحديد فقد وصف الظاهرة اللغوية دون تقديم تفسير دلالى لها ؛ إذ ذكر أن هذا صنيع العرب مع هذه الصيغة عند وقوعها فى سياق نفى ، لا يريدون بها إلا معنى (فاعل) «وأما فى الإثبات فإنهم قلّ أن يستعملوها إلا فى الكثرة والتكرار[1] » . وتبقى الإشكالية قائمة حتى مع هذا التقديم الوصفى للظاهرة ، وهى : ما سبب إيثار صيغة (فعّال) بدلاً من (فاعل) ، إذا كانت بمعناها حقاً ؟ ولمَ لم تأت (فاعل) فى التراكيب التى قدمها ؟ كنا نتمنى منه أن يقدم التفسير اللغوى المقبول مجيباً به عن مثل هذه التساؤلات ؛ إذ لم يعد يكفى فى الدرس اللغوى الحديث مجرّد وصف الظاهرة ، دون تقديم التفسيرات المقبولة لها ، ولو صرفها فى التراكيب التى ساقها داعماً رأيه بها إلى معنى النسبة ، وهو من المعانى الأصلية لصيغة (فعّال) لكان وجهاً مقبولاً .

التحويل فى الصفة المشبهة:

ويأخذ منحيين :

١ ـ تحويل من صيغة إلى أخرى ضمن صيغ الباب الواحد :

ومثل هذا النمط خارج نطاق هذا البحث الذى تكفل بإظهار الفوارق الدلالية بين صيغ الوصف العامل من الزاوية التقسيمية التى تعنى بالنظر فى الصيغ تبعاً لمعانيها الصّرفية المتعدّدة ، غير أنى رأيت أن أعرض له بإيجاز ؛ لمسايرته للخط العام للبحث فى أنّ التحويل فى

(١) ابن أبى الحديد . الفلك الدائر على المثل السائر مطبوع على الجزء الرابع من المثل السائر : ٢٦٧/٤ . تحقيق د . أحمد الحوفى ود . بدوى طبانة . دار نهضة مصر للطباعة والنشر . ط٢ ١٩٧٣م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

حد ذاته سبب رئيسى للتغيّر الدلالى بين الصّيغ الصّرفيّة

ويمثل لهذا النمط من التحويل بين صيغ الصفة المشبهة ما نجده من استعمال اللغة للقالبين (فُعَال) و (فُعّال) بدلاً من الصيغة الأصلية (فعيل) ، وذلك بقصد المبالغة فى الوصف ، وقد أقر بذلك لغويونا القدامى ، وبخاصة الذين وقعوا على مرامى اللغة فى استعمال صيغها ، كابن جنى عندما أشار إلى التحويل بين هذه الصيغ مستخدماً مصطلحات متقاربة الدلالة مع مصطلح التحويل ، كالعدول والانحراف ، أو الترك والخروج ، يقول : «ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله ، وذلك (فُعّال) فى معنى (فعيل) ، نحو : (طوال) ، فهو أبلغ معنى من (طويل)[1] » ، ودلّل على أن (فُعالاً) معدولة عن (فعيل) ؛ ومن ثم فهى أبلغ معنى منها بقوله : « ففُعّال ـ لعمرى ـ وإن كانت أخت (فعيل) فى باب الصفة فإنّ (فعيلا) أخص بالباب من (فُعّال) ، ألا تراه أشد انقياداً منه ، تقول : جميل ، ولا تقول : جُمّال ، فلما كانت (فعيل) هى الباب المطّرد ، وأريدت المبالغة عدلت إلى (فُعّال) ، فضارعت (فُعّال) بذلك (فُعّالاً) ، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله ، أما (فُعّال) فبالزيادة ، وأما (فُعّال) فبالانحراف عن (فعيل)[2] » . وقد استخدم مصطلحى التّرك والخروج فى موضع آخر ، يقول فيه « وذلك أنك فى المبالغة لابد أن تترك موضعاً إلى موضع ، إما لفظاً إلى لفظ ..... كقولك : عُراض ، فهذا قد تركت فيه لفظ عريض ، فعراض إذن أبلغ من عريض ، ..... قال الأصمعى : الشىء إذا فاق جنسه قيل له : خارجىّ ، وتفسير هذا ما نحن بسبيله ، وذلك أنه لما خرج عن معهود حاله أخرج أيضاً عن معهود لفظه[3] » .

(١) ابن جنى . الخصائص : ٢٦٧/٣ .
(٢) ابن جنى . الخصائص : ٢٦٧/٣ ، ٢٦٨ . وانظر : السيوطى . الأشباه والنظائر : ١٧١/١ ، ١٧٢ .
(٣) ابن جنى . الخصائص : ٤٦/٣ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد ذكر أحد الدارسين أن عملية التحويل بين الأبنية راجعة فى الأساس إلى أن اللغة تحاول أن تحتفظ بقوتها المعبّرة ، ومن وسائلها فى ذلك ـ شأنها شأن جميع اللغات ـ « عملية التّرميم هذه المستمرة التى تقوم بها بين الحين والحين ؛ لإصلاح لفظ قد بلى بالاستعمال ؛ أو إنعاش كلمة قد حطّ عليها الخمول ، فقد توجد كلمة تدل على المبالغة ثم ضعف معنى المبالغة فيها ، فعندئذ تحاول اللغة أن ترمّم هذه الكلمة ، فتعيد إليها قوتها بإضافة مقطع ، أو بتغيير البنية ، مثال ذلك قولهم : طويل ، فإذا أرادوا المبالغة قالوا : طوال بتغيير بنية الكلمة ، وربما شعروا بعد زمن أن معنى المبالغة قد ضعف ، فأرادوا إعادة قوتها إليها ، فأضافوا التّشديد ، فقالوا : طوّال[1] » .

ولا يخرج الذى ذكره هذا الدارس عن أن التحويل فى الصيغة لا يكون إلا لمعنى جديد يراد إضافته إليها ، وهذا يجعلنا لا نتفق مع الفراء عندما ذكر تساوى هذه القوالب فى أدائها لمعنى واحد ؛ إذ لم يأخذ بعين الاعتبار عمليـــة التحويل بين القوالب الصرفية ، يقول : «والعرب تقول : هذا رجل كريم وكُرَام وكُرَّام ، والمعنى كله واحد[1] » . وكم كان الزمخشرى أقرب إلى المعنى من الفراء عندما نظر إلى أن هذه القوالب الثلاثة تتدرج متصاعدة فى أداء معناها ، إذ يقول : «والكُبَار أكبر من الكبير ، والكُبَّار أكبر من الكُبار[2] » .

٢ ـ التحويل من الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل :

إذا كانت قوالب الصّفة المشبّهة منبئة بنواتها عن المعانى الثابتة التى هى فى حقيقتها

(١) د . عبد المجيد عابدين . المدخل إلى دراسة النحو العربى على ضوء اللغات السامية : ٥٤ ، ٥٥ . القاهرة . دار الطباعة الحديثة ١٩٥١م .

(٢) الفراء . معانى القرآن : ٣٩٨/٢ .

(٣) الزمخشرى . الكشاف : ١٦٤/٤ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

صفات وأحوال ، وليست أحداثاً فإن السياق قد يقتضى تحويل هذا المعنى الثابت إلى حدث علاجى ، وهنا لا تسوق اللغة الوصف بقالبه القديم المنوط به بيان معنى المكث والدّوام ، بل تجرى عليه تحويلاً لفظياً ؛ لتغيّره إلى القالب الذى ارتبط بهذا المعنى الجديد ، فتحوّله إلى صيغة (فاعل) المرتبطة بالأحداث العلاجية ، للاستفادة من ظلالها الدلالية المتمثلة فى إفادة معنى التجدد والحدوث وهى معانٍ دلاليّة منعدمة فى قوالب الصفة المشبهة . وقد نص على عملية التحويل هذه علماؤنا القدامى فى كثير من النصوص ، فقد اتفقوا على «أنه لو قصد بالصفة المشبهة معنى الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل ، واستعملت استعماله ، كقولك : زيد فارح أمس وجازع غدا[1] » .

فواضح من هذا النص أن القالبين (فارح – جازع) محولان عن القالبين (فرح – جزع) للدلالة على مجرد الوصف على جهة يراد بها الحدوث والانقطاع بدلاً من دلالتهما المرتبطة بقالب (فَعِل) الموحية بمعانى الاندفاع والهيج والخفة ، وهى من الأمور الباطنة ، ونصوصهم[2] التى ساقوها فى مجال التفريق الدلالى بين الصيغ : (ميّتَ ومائت ، وسيد وسائد ، وطمع وطامع ، وشريف وشارف ، وسكران وساكر ، وكريم وكارم ، وحذر وحاذر) تنصب كلها على أن قالب (فاعل) من هذه الصفات قالب محول عن القوالب الأخرى ، وتم التحويل للدلالة على التجدد والانقطاع فى مقابل قوالب الصفة المشبهة المفيدة للمكث والدوام ، وعليه فمن أراد « الدلالة على ثبوت الوصف ، ودوامه نصًا فعليه أن يجىء بالصفة المشبّهة ،

---

(١) ابن الناظم . شرح ألفية ابن مالك : ٤٤٤ .

(٢) ارجع إلى : الرضى . شرح الكافية : ٢٠٥/٢ ، والفراء . معانى القرآن : ٧٢/٢ ، ٢٣٢ ، ٢٨٠ والزمخشرى . الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل : ٢٦١/٢ . بيروت . دار الفكر للطباعة والنشر . د. ت . وأبو حيان الأندلسى . ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢٣٤/١ . تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النّماس . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م . والراغب الأصفهانى . المفردات : ٤٧٧ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن يريد الدلالة نصا على حدوثه ، وتقييده بزمن معين ، دون باقي الأزمنة فعليه أن يجيء باسم الفاعل[١] » .

دلالة اسم الفاعل على الثّبوت :

وهو نموذج للتحويل الذى يشمل التركيب كله ، وفيه نقف أمام عبقريّة اللغة ، وقدرتها الفائقة على تطويع تراكيبها ، وصيغها المتعددة للتعبير بها عن المعانى الكثيرة التى لا يمكن حصرها . دليل ذلك ما اصطنعته اللغة من إمكانية التعبير باسم الفاعل الدال بصيغته على التجدد والحدوث عن المعانى الثابتة ، والانتقال بذلك من الأحداث العلاجية إلى الصفات والأحوال ، وذلك عن طريق عملية تحويل ، تمّت على التركيب كله ، لا على الصيغة نفسها ، وكان ذلك بخلق وسيلة تركيبية ، هى إضافته إلى فاعله ، وذلك خلاف ما هو معهود فيه ، فالأصل فيه ألا يضاف إلى فاعله ؛ لأنّه هو وفاعله سواء ، والشيء لا يضاف إلى نفسه ـ على حد قول ابن يعيش[٢] ـ فإذا ورد فى استعمال مخالف لهذا الأصل تحتم أن يصاحب هذا التحول التركيبى تحوّل دلالى مشابه للباب الذى تحسن فيه إضافة الوصف لفاعله وهو الصفة المشبهة ، ولذا اقتصر أمر هذا التحول التركيبى على نمط محدد من الأفعال ، هو نمط الأفعال اللازمة ، وامتنع عند الجمهور ، أو قل جداً إذا كان الفعل متعدياً ، لتضمنه آنئذ معنى الحدث العلاجى ، وهو أمر لا يراد من اسم الفاعل فى تركيبه الجديد ، حتى إن من أجاز ذلك اشترط حذف المفعول به اقتصاراً ، لا اختصاراً[٣] ، يقول الأشمونى : « إذا كان اسم الفاعل غير متعد ، وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبّهة ، وساغت إضافته إلى مرفوعه ، فتقول

(١) عباس حسن . النحو الوافى : ٣/٢٠٧ .

(١) ابن يعيش . شرح المفصل : ٦/٦١ . (٢) الأشمونى . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ١/٥٦٤ ، ٥٦٥ .. وانظر : الصبان . حاشية الصبان على شرح الأشمونى : ٢/٤٣٢ . ٤٣٣ ،

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

: زيد قائم الأب ، برفع الأب ونصبه وجره على حدّ حسن الوجه[١] » . ويعنى هذا النص أن إضافة اسم الفاعل إلى فاعله كان المسلك الذى تمكنت منه اللغة لتغيير دلالته من الحدوث إلى الثبوت ، ففعلت فعلتها فى التركيب كله عندما لم تتمكن من تغيير الصيغة ، ثم تناست جانب الحدوث فيه تماماً ، فألحقته بقوالب الصفة المشبهة فى خطوة تالية عندما أجازت فى معموله ما أجازته فى معمول الصفة المشبهة من جواز رفعه ونصبه ، فصار كأنه منها ، أو بعبارة أدق صار منها ـ على حد قول الأشمونى[٢] ـ وانطلق عليه اسمها .

أما عدم تمكن اللغة من تغيير صيغة (فاعل) إلى صيغة من صيغ الصفة المشبهة فيمكن تفسيره بتعدد هذه القوالب ، وتنوعها ، فضلاً عن تداخلها ، مما أعطى انطباعاً بعدم قياسيتها ، يضاف إلى ذلك ما سبق تقريره من أن معنى الثبات فى الصفة المشبهة راجع فى الأصل إلى أمرين : دلالتها اللغوية المعجمية ، وسياقها التركيبى ، صحيح أن ارتباط هذه القوالب بها جعلها مكوناً صيغياً لمعانى الثبوت والدوام ، لكن يبقى للسياق أيضاً دوره فى إبراز هذا الجانب الدلالى للصفة المشبهة ، وأهم مظهر تركيبى فى هذا السياق هو استحسان إضافتها إلى فاعلها ، ولعله من أجل هذا الجانب الدلالى فى حالة الجر جعله النحويّون وجهاً راجحاً ، وفضلوه على أخويه : الرفع والنصب ، مما يمكننا أن نعدّه وجهاً ثالثاً إلى جانب ما ذكروه من التخفيف ورفع القبح ؛ ذلك أن رفع معمول الصفة المشبهة ، أو نصبه يوحيان بجانب الحدث فيها ، ويجعلانها قريبة من الأحداث العلاجية ، وهو أمر تنفر منه دلالتها اللغوية ، فإذا ورد معمولها على شىء منهما انصرفت دلالة الثبوت إلى الصيغة وحدها ، لا إلى التركيب كله .

(١) الأشمونى . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : : ٥٦٤/١ .

(٢) الأشمونى . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ٢/٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ويمكن أن يندرج تحت مفهوم التحويل ما أقروه من مشروعية مجيء المصدر نعتاً أو حالاً أو خبراً وكلها وظائف خرجت عن منهجهم فى تحديد الشروط الصرفية لهذه الوظائف النحوية ، ويمكن تفسيرها فى القول بالتحويل ، ومن قوانينه الاستبدال بين الأبنية ؛ ليسهل بعد ذلك إظهار الجانب الدلالى من وراء هذا الاستبدال ، وها هو ذا الإمام عبد القاهر يذكر السرّ الدلالى من وراء الإخبار بالمصدر فى قوله :

ترتع ما رتعت ، حتى إذا ادكرت ... فإنما هى إقبال وإدبار

فى أن الشاعر جعلها «لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذاك عليها ، واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرهما ، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار[1] » ، كما يذكر ابن يعيش السرّ الدّلالى من قولهم : رجل عدل ورضا وفضل ، فيقول : «كأنه لكثرة عدله والرضا عنه ، وفضله جعلوه نفس العدل والرضا والفضل[2] ...» ووجه المبالغة فى هذه التراكيب نابع من أن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ، كما يقول ابن جنى فيما حكاه السيوطى[3] عنه .

التناوب الدلالى والرأى فيه :

رأيت من باب الأمانة مع القدماء من علمائنا أن أحافظ على مصطلحاتهم التى استخدموها ؛ ولذا عالجت ما مضى من قضايا تحت مصطلح التحويل ، لأنه هو المصطلح الغالب عندهم ، سواء استخدموه بلفظه ، أو بمصطلحات قريبة الدلالة منه كالعدول ، أو الانحراف ، أو الترك وقد وافقهم البحث فى ذلك أيما اتفاق .

---

(١) عبد القاهر . دلائل الإعجاز : ٢٤٢ .

(٢) ابن يعيش . شرح المفصل ٣/٥٠ . وانظر : د . محمود سليمان ياقوت . ظاهرة التحويل فى الصيغ الصرفية : ٥٣ .

(٣) السيوطى . الأشباه والنظائر : ٢/١٥٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أما ما سيأتى فقد غلب على حديثهم فيه القول بالتناوب ، وقد آثرت إبقاء المصطلح على ما هو عليه ، مع مناقشتهم فيه ، وفى البدء أذكر أن هذا البحث لن يسلم بالرأى القائل بالتناوب الدلالى بين صيغ الوصف العامل ؛ لتمسكه بالدور الدلالى الذى تقدمه الصيغة فى سياقها ، ولاقتناعه بأن التطابق بين هذه الصيغة وتلك يكاد يكون منعدماً ، وما يبدو فى ظاهره الترادف بين صيغة وأخرى ينتفى تماماً عند البحث والتحليل ، بحيث يبدو هذا الترادف منعدماً تماماً ، أو يكاد . وما ذكره الصرفيون من ربط كل صيغة صرفية بدلالتها المعنوية الخاصة بها يؤكد ذلك تماماً ، إذ نجدهم يذهبون إلى وجوب التأكيد على الخصائص الفارقة بين الصيغ فى صورتيها الإفرادية والتركيبية وأن لكل صيغة معنى دلالياً خاصاً بها ، وأصيلاً فيها ، لا ينفك عنها ، بل يظل قابعاً خلفها ، يوجه المعنى ، ويتسلل إليه ، ولا يتركه ، ولذا نقول إن مفهوم التناوب الدلالى بين الصيغ بالتحديد الذى سقناه فى أول البحث مفهوم مضلل ؛ لأنه يوهم أن القالب فى أدائه للمعنى الجديد قد انقطعت صلته بالمعنى الثابت المقرر له ، إلى جانب أن السماح به يؤدى إلى نوع من الغموض الذى منشؤه الصيغة ذاتها .

وفى هذا الصدد أود أن أنوه بأن السيوطى كان موفقاً عندما اختار مصطلح التأويل بدلاً من التناوب ، وذلك فى حديثه عن (فعيل) نعتاً للمؤنث ، إذ يقول : «ما كان على (فعيل) نعتا للمؤنث ، وهو فى تأويل (مفعول) كان بغير هاء ..... وإن كان فى تأويل (فاعل) كان مؤنثه بالهاء[1] » والأمر نفسه ذكره فى (فعول) التى فى تأويل (فاعل) وفى تأويل (مفعول) ، ومصطلح التأويل يعنى تفسير مآل الصيغة ، وبيان معناها الذى صارت إليه ، دون الادعاء بأدائها لدور ما أُوِّلت به ، يقول الرضى : « ليس كل مؤول بشىء حكمه حكم ما أُوِّل به[2] » ،

(١) السيوطى . المزهر فى علوم اللغة وأنواعها : ٢١٦/٢ .

(٢) الرضى : شرح الكافية : ١٩٥/٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ويمكنني أن أزيد عليه ، ولا يؤدى الدلالة نفسها التى يؤديها المؤول به ، وهذه المعانى لا يتضمنها مصطلح التناوب بتحديده الذى سقناه آنفاً .

هذا وقد وجدت ابن دريد فى الاشتقاق يستخدم مصطلح التحويل فى مواطن عالجها غيره تحت مصطلح التناوب ، يقول : « وقولهم : السافى ، جعل الفعل له من المقلوب ، كأنه (فاعل) حُوِّل عن (مفعول) ، كما قالوا : عيشة راضية فى معنى مرضية ، وحجابا مستوراً فى معنى ساتر[١] » ، وقد أوردت آنفاً أن القول بالتحويل يقطع الطريق تماماً أمام القول بالتناوب ، لأن التحويل لا يتم بين الصيغ إلا لغرض دلالى ، وهنا سوف نعود إلى الصيغة فى ملفوظها السطحى للاستفادة من معطياتها اللغوية الثابتة فى شكل الصيغة ، فالتفسير هنا منصب على الشكل المستعمل فى الملفوظ السطحى ، بخلاف القول بالتناوب الذى ينظر إلى الملفوظ السطحى بوصفه مؤدياً دوراً دلالياً لقالب آخر فى المعنى الباطنى ، أو الأصل المقدر له . ومن أجل ذلك أخذت بمبدأ التحويل ، دون التناوب .

وفيما يلى يعرض البحث مناقشة ذلك بشىء من التفصيل :

١ـ نيابة (فاعل) عن (مفعول) :

سبق أن أوردت حديث الفراء ، وتبين منه أنه لم يجد غضاضة فى أن تتخلى صيغة (فاعل) عن دلالتها الصرفية إلى دلالة (مفعول) ، وذلك فى تفسيره لبعض الآيات القرآنية التى توحى بنيتها الظاهرة بمعنى مختلف عما يوحيه الأصل المقدر لها ، إذ يفترض فى هذه التراكيب أن التعبير باسم المفعول هو الذى يقتضيه سياق الكلام ، وصحة تركيبة لغة وعقلاً ، ويحسن أن

(١) ابن دريد . الاشتقاق : ٧٣ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أعرض لبعض هذه التراكيب كأمثلة لتوضيح القضية ؛ لأننى - بالطبع - لست معنياً بحصرها ، إذ تأبى علىّ ظروف البحث وضيق مساحته القيام بذلك ، ومن الأمثلة :

- « قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم[١] » .

- « فهو فى عيشة راضية[٢] »

- « خلق من ماء دافق[٣] »

- قول الشاعر : لقد عيّل الأيتام طعنة ناشرة ... أنا شرّ لا زالت يمينك آشرة[٤]

- ما ورد من قول العرب : هذا سر كاتم ، وليل نائم . ونهار صائم ، وتراب سافٍ[٥] .

فعند الفراء ، ومن حذا حذوه من علمائنا القدامى أن اسم الفاعل فى الملفوظ السطحى لهذه التراكيب يؤدى دور اسم المفعول فى الأصل المقدر لها ؛ لأنه هو الذى يقتضيه سياق الكلام ، وصحة تركيبه لغة وعقلاً ، وأن الملفوظ (عاصماً) فى معنى (معصوم) و(راضية) فى معنى (مرضية) عنها ، و (دافقاً) فى معنى (مدفوق) ، و(آشرة) فى معنى (مأشورة) ، أى مقطوعة ، فالأشّر الحزّ والقطع ، والأمر كذلك بالنسبة لقولهم : سر كاتم ... الخ أى مكتوم ، ومنوم فيه ، ومصوم فيه ، ومسفيّ ، لأن الريح سفته .

ولحرصى على دور الصياغة فى الدلالة ، وعلى أن ربط الصيغة بالدلالة شىء ينبغى الإقرار

---

(١) سورة هود . آية ٤٣ .
(٢) سورة الحاقة . آية ٢١ ، والقارعة . آية ٧ .
(٣) سورة الطارق . آية ٦ .
(٤) انظر ابن جنى . الخصائص : ١٥٢/١ .
(٥) انظر : السيوطى . المزهر : ٨٩/٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

به ، كما ينبغي عدم تناسي الدور الدلالي للصيغة ، لأنها تمثل المقوم الأساسيّ الذي تلزم ملاحظته عند التفريق بين الصيغ في تنوعاتها المختلفة فإنني أرى أن الوصف في هذه التراكيب باق على بابه ، وأن التركيب برمّته قد استفاد تماماً من الظلال الدلالية التي في صيغة (فاعل) ، وأن توجيه هذه التراكيب على ظاهرها أوفق بالمعنى من القول بالتّناوب ، يؤيدني في ذلك جملة من علمائنا القدامى ، أذكر منهم على سبيل المثال ، لا الحصر ابن القيم الذي رد على من زعم أن (عاصماً) بمعنى معصوم بقوله : « وهذا معنى فاسد ؛ لأن كل واحد من اسم الفاعل واسم المفعول موضوع لمعناه الخاص به ؛ فلا يشاركه فيه الآخر ، وليس الماء الدافق ، بمعنى المدفوق ، بل هو (فاعل) على بابه ، كما يقال : ماء جارٍ ، فدافق كجار ، فما الموجب للتكلف البارد[1] » . ثم يفسر رأيه هذا بقول يكشف عن أن بقاء الصيغة على معناها يثري الجانب الدلالي في الآية ، لأنها تعبر بلفظها عن المعنيين كليهما : معنى الفاعل ، ومعنى المفعول ، الأول باللفظ ، والثاني بالتلازم ، يقول : «إنه لما قال لا عاصم اليوم من أمر الله بقي ٨ ودلّ هذا اللفظ باختصاره ، وجلالته وفصاحته على نفي كل عاصم سواه ، وعلى نفي كل معصوم سوى من رحمه الله[2] » ومثل هذا التفسير ما ذكره الراغب الأصفهاني ملتمساً تفسيراً مقبولاً لمن زعم أن العاصم بمعنى المعصوم قائلاً : ومن قال : معناه لا معصوم فليس يعني أن العاصم بمعنى المعصوم ، وإنما ذلك تنبيه منه على المعنى المقصود بذلك ، وذلك أن العاصم والمعصوم يتلازمان ، فأيهما حصل حصل معه الآخر[3] » ومعنى ذلك أن الصيغة باقية على معناها ، ودلّت في الوقت ذاته على المفعول ، وتسلّلت إليها هذه الدلالة عن طريق

(١) ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد : ٧٠/٢ .
(٢) السابق : ٧٠/٢ .
(٣) الراغب الأصفهاني . المفردات في غريب القرآن : ٣٣٧ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

التلازم والاستدعاء ، فصارت دلالتها مزدوجة ؛ لأن العاصم والمعصوم - عنده - متلازمان ، فأيهما حصل حصل معه الآخر ، وهذا معنى لا نفهمه إذا قلنا بالتناوب الدلالى .

ويؤكد رأيى فى بقاء الصيغة على بابها ترجيح ابن جرير الطبرى لذلك فى آية هود التى معنا ، فبعد أن عرض لآراء من زعم أن عاصماً بمعنى معصوم ، أو أن (إلا) بمعنى (لكن) ، أو أن عاصماً على النسب بمعنى ذى عصمة قال : « ولا وجه لهذه الأقوال التى حكيناها عن هؤلاء ، لأن كلام الله إنما يوجه إلى الأفصح الأشهر من كلام من نزل بلسانه ، ما وجد إلى ذلك سبيل ، ولم يضطرنا شىء إلى أن نجعل عاصماً فى معنى معصوم .. إذا كنا نجد لذلك فى معناه الذى هو معناه فى المشهور من كلام العرب مخرجاً صحيحاً ، وهو ما قلنا من أن معنى ذلك قال نوح : لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحمنا فأنجانا من عذابه[١] » .

ومن هذا المنطلق الذى يبقى للصيغة دورها الدلالى يمكن النظر فى آية الحاقة «فهو فى عيشة راضية» ولعل أفضل ما قيل من تفسير دلالى لبقاء الوصف على بابه ما ذكره أبو البقاء فى قوله : «وكأن العيشة قد رضيت بمحلها ، وحصولها فى مستحقها ، أو أنها لا حال أكمل من حالها[٢] » ، ويعنى هذا القول الرائع أن العيشة قد رضيت عن نفسها عندما صادفت من استحقها من أهلها ، فالمقام كله رضا ، هى راضية عن أهلها ، وهم راضون بما نالوه منها .

والأمر نفسه يمكن ذكره فى آية الطارق ، إذ يمكن تفسير (دافق) فى الآية بما يحفظ للصيغة دلالتها ، دون اللجوء إلى القول بالتناوب ، وقد مضى ردّ ابن القيم الشديد على من زعم أن دافقاً بمعنى مدفوق ، ومن المنظور نفسه قدم الراغب الأصفهانى ما يفيد بأن (دافقاً)

---

(١) ابن جرير الطبرى . جامع البيان من تأويل آى القرآن : مجلد ٧ . جزء ١٢/٤٥ . بيروت . دار الفكر . ١٩٨٨م .

(٢) أبو البقاء العكبرى . التبيان فى إعراب القرآن : ٢/١٢٣٧ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فى الآية على بابها ، إذ فسرها بقوله : « سائل بسرعة ، ومنه استعير قولهم : جاءوا دفقة[١] » ، وهو تفسير يوحى بأن سرعة الماء فى ذاته جعلتنا نتخيل أنه هو الذى فعل الدفق ، وهو معنى سوف نفتقده إذا أخذنا بقول ابن خالويه : « الماء الدافق فاعل فى اللفظ مفعول فى المعنى ، ومعناه مدفوق[٢] »

ومن هذا المنطلق الذى يتمسك بالربط بين الصيغة ومدلولها يمكن تفسير قولهم : هذا سر كاتم ، إذ إن بقاء الصيغة على بابها يجعلنا نتخيل مدى حرص صاحب هذا السر عليه ، وعدم البوح به إلى نفسه ذاتها ، فضلاً عن الآخرين » ، فنزل السّر فى هذه الحالة التى خفى فيها حتى عن صاحبه منزلة الفاعل للحدث ، الكاتم نفسه حتى عن صاحبه ، ويمثل هذا التفسير الدلالى يمكن تخريج قولهم : نهار صائم وليل قائم ، ومثل ذلك من قولهم : يوم عاصف، وقد ذكر الفراء لذلك تخريجين فى تفسيره لقوله تعالى : «مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح فى يوم عاصف[٣] » أولهما : « أن العصوف وإن كان للريح فإن اليوم يوصف به ؛ لأن الريح تكون فيه ، فجاز أن تقول : يوم عاصف كما تقول : يوم بارد ، ويوم حار ..... والوجه الآخر أن يريد فى يوم عاصف الريح ، فتحذف الريح ، لأنها قد ذكرت فى أول الكلمة[٤] » ، ومثل ذلك ما ذكره ابن فارس بأن « من سنن العرب وصف الشىء بما يقع فيه ، أو يكون منه ، كقولهم : يوم عاصف ، والمعنى عاصف الريح[٥] » ، فهو من باب الدلالة على وصف الشىء بما يقع فيه ، وهو ما يعرف عند البلاغيين بالمجاز المرسل الذى علاقته المحلية .

---

(١) الراغب الأصفهانى . المفردات فى غريب القرآن : ١٧٠ .

(٢) أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه . إعراب ثلاثين سورة من القرآن : ٤٥ القاهرة . مكتبة الزهراء ١٣٦٠هـ .

(٣) سورة إبراهيم . آية ١٨ .

(٤) الفراء . معانى القرآن : ٢/٧٣ ، ٧٤ .

(٥) أبو الحسين أحمد بن فارس . الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها ، وسنن العرب فى كلامها : ٢٢٤

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وإذا كان ما تقدّم من تفسيرات كان معنياً بالناحية الدلالية فإن ثمة تفسيراً نحوياً قدمه لنا العلامة ابن جني لكثير من التراكيب الواردة ، وهو يبقى الصيغة على بابها أيضاً ، وذلك حين صرفها إلى معنى النّسب ، وهو من المعاني التي نص عليها النحاة من خلال تأمّلهم للاستعمالات اللغوية لهذه الصيغة ؛ لذا ذكر ابن جني أن تفسيره لها على هذا النحو تفسير صناعة ، لا تفسير معنى ، وقد ذكر هذا الرأي في معرض ردّه على علماء اللغة الذين جعلوا (دافقاً) بمعنى (مدفوق) ، فردّ عليهم بقوله : « هذا ـ لعمري ـ معناه ، غير أن طريق الصنعة فيه أنّه ذو دفق ، كما حكاه الأصمعي عنهم من قولهم : ناقة ضارب ..... وتفسيره : أنها ذات ضرب ، أي ضربت ، وكذلك قوله تعالى « لا عاصم اليوم من أمر الله » ، أي لا ذا عصمة ، وذو العصمة يكون مفعولاً ، كما يكون فاعلاً ، فمن هنا قيل : إن معناه معصوم ، وكذلك قوله :

لقد عيل الأيتام طعنةُ ناشرة ∴ أنا شر لا زالت يمينك أشرة

أي ذات أشر ، والأشر الحزّ والقطع ، وذو الشيء قد يكون مفعولاً ، كما يكون فاعلاً ، وعلى ذلك عامة باب طاهر وطالق وحائض وطامث ، ألا ترى أن معناه : ذات طهر وذات طلاق ، وذات حيض ، وذات طمث[1] » . وبتفسير الصنعة هذا خرج ابن يعيش الصيغتين الواردتين في قول الحطيئة هاجياً الزبرقان بن بدر في قوله :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ∴ واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فعنده « كاسٍ ، أي ذو كسوة ، وطاعم أي ذو طعم ، أي آكل ، وهو مما يذمّ به ، أي ليس له فضل غير أنه يأكل ويشرب[2] » .

(١) ابن جنّي . الخصائص : ١٥٢/١ ، ١٥٣ .

(٢) ابن يعيش . شرح المفصل : ١٥/٦ .

إهداء من شبكة الألوكة — www.alukah.net

ويمكن أن يستفاد بهذه الدلالة فى الأوصاف التى لا يتصور فيها معنى الحدوث والتجّدد ، كالقارعة ، والحاقّة والطامّة والحافرة والخاسرة والرادفة والراجفة ، إذ يغلب عليها جميعاً معنى النسب .

يبقى أن أشير إلى أن ثمة تراكيب قرآنية اقترن اسم الفاعل فيها بتاء التأنيث ، من قوله تعالى :

« ليس لها من دون الله كاشفة[١] »

« ليس لوقعتها كاذبة[٢] »

« فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية[٣] »

« فهل ترى لهم من باقية[٤] » .

وقد انصبت معظم تخريجات علمائنا القدامى لهذه الصيغ على أن التاء ألحقتها بالأسماء ، وأن اسم الفاعل فيها بمعنى المصدر ، نجد مثل هذا التخريج عند الفراء فى قوله : « وتأنيث الكاشفة ، كقولك : ما لفلان باقية ، أى بقاء ، والعافية والعاقبة ، وليس له ناهية ، كل هذا فى معنى المصدر[٥] » ، وذكر الطبرى شيئاً قريباً من هذا ، فعنده أن (كاشفة أنثت ، « وهى بمعنى الانكشاف[٦] » والأمر نفسه نجده عند الأشمونى ، فعنده أن « نحو فأهلكوا بالطاغية ، أى الطغيان ، فهل ترى لهم من باقية ، أى بقاء[٧] » . أما الرضىّ فقد أجاز فيها وجهين أن

---

(١) سورة النجم . آية ٥٨ .
(٢) سورة الواقعة . آية ٢ .
(٣) سورة الحاقة . آية ٥ .
(٤) سورة الحاقة . آية ٨ .
(٥) الفراء . معانى القرآن : ٣/١٠٣ .
(٦) ابن جرير الطبرى . جامع البيان عن تأويل آى القرآن . مجلد ١٣ جزء ٢٨/٨١ .
(٧) الأشمونى . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ١/٥٧١ .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يكون اسم الفاعل فيها بمعنى المصدر ، وأن يكون على بابه على أنه صفة لموصوف مقدر فى المعنى الباطنى ، يقول : «وأما الباقية فى قوله تعالى : « فهل ترى لهم من باقية ، فقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية . والكاذبة فى قوله تعالى : « ليس لوقعتها كاذبة ، قيل بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة ، أى تكون النفوس فى ذلك الوقت مؤمنة صادقة[١] »

والرأى أن بقاء الوصف على بابه أبلغ فى الدلالة ، لأن فيه نفياً للحدث مع صاحبه ، وهو أقوى فى الدلالة من نفى الحدث منفرداً عند من يذهب إلى انصرافه إلى معنى المصدرية ، هذا إذا أغفلنا النظر عن أن مثل هذا القول يتجاهل ، أو يتناسى شكل الصيغة وهيئتها اللتين اتخذت منهما اللغة وسيلة حاسمة للفصل بين كلماتها ، ومن ثم ربط الصيغة بدلالتها ، وكلها مقومات أساسية تلزم ملاحظتها عند تفسير الصيغ ، وذكر معطياتها اللغوية .

٢-نيابة (مفعول) عن (فاعل) :

أوردت فيما مضى حديثاً للأخفش استشهد فيه على جواز أن تؤدى صيغة (مفعول) الدور الدلالىّ لصيغة (فاعل) ، وأعاد قوله فى ذلك ابن جرير الطبرىّ ، حتى إنه التزم بعبارته نفسها ، فعندهما أن (مستوراً) فى قوله تعالى : « فإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً » بمعنى (ساتر) «ولكنه أخرج وهو (فاعل) فى لفظ المفعول ، كما يقال : إنك مشئوم علينا وميمون ، وإنما هو شائم ويامن [٢] .... وبالطبع فإن تفسير موقف الفريق القائل بذلك هو ما صادفوه من خلل دلالى عقلى ، أو عرفى ، منشؤه علاقة عنصر

(١) الرضى . شرح الشافية : ١/١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢) ابن جرير الطبرى . جامع البيان عن تأويل القرآن : مجلد ٩ جزء ١٥/٩٣ ، ٩٤ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

لغوى ما بما يجاوره من عناصر أخرى ، فمثلاً إذا كان القالب (مستوراً) قد وقع فى الآية صفة للعنصر اللغوى (حجاباً) فإن العقل يعلم أن الحجاب ساتر ، لا مستور ، ومن ثم ساروا وراء هذه البدهية العقلية ، وأعلنوا رأيهم السابق على أنه قضية مسلّمة ، دون أن يقفوا وراء الملحظ الدلالىّ لهذا الملفوظ السطحى ، ولأن البحث قد اختط لنفسه طريقاً واضحاً ومحدداً ، تمسك فيه بالربط بين الصيغة ودلالتها الأولية فلن يقف فى صف القائلين بهذا الرأى ؛ لأسباب منها :

أ ـ الخلط بين الصيغ ودلالتها يؤدى حتماً إلى نوع من الغموض ، يمكن تداركه ، إذا أخذنا بالظاهر الدلالى للصيغة .

ب ـ أن العربية ـ كما يقول الأستاذ على النجدى ناصف ـ « لغة حسّاسة ، يغلب أن يتأثر معناها بكل ما يدخل الكلمات والأساليب من تغيير ، مهما كان موضعه ، وأياً كان مقداره[1] » ، ومن ثم فلا يمكن فى لغة كهذه أن نلقى القول على عواهنه ، وأن نسلم ـ هكذا ـ بجواز أن تؤدى صيغة ما دوراً دلالياً لأخرى متجاهلين ما يمكن أن يستفيده التركيب من المعطى اللغوى لهذا الملفوظ الوافد ، ولنتأكد من صدق ذلك أعرض لصيغتى اسم الفاعل ، واسم المفعول من الفعل (أحصن) مبيناً كيف تعاملت معهما اللغة دلالياً من خلال الاستعمال القرآنى ، ومستفيداً فى ذلك بما جاء فى كتاب المفردات من أنه يجوز إطلاقهما معاً على المرأة ، تقول : امرأة محصِن ، ومحصَن ، فالتغيير فى الوصفين من الفتح إلى الكسر جعل الدلالة مختلفة ، واختلافها راجع إلى الصيغة ذاتها فالأول يقال للمرأة : إذا تصور حصنها من نفسها ، فهى فاعلة الإحصان ، والثانى يقال لها إذا تصور حصنها من غيرها ، وهو زوجها ،

(١) على النجدى ناصف . من قضايا اللغة والنحو : ٦ . مكتبة نهضة مصر ١٩٥٧م .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

لأنه هو الذى أحصنها » والمحصنات بعد قوله : (حرمت) بالفتح لا غير ، وفى سائر المواضع بالفتح والكسر ، لأن اللواتى حرم التزوج بهن المزوّجات ، دون العفيفات ، وفى سائر المواضع يحتمل الوجهين[١] » . وبمثل هذا التفسير الرائع يكون التعامل مع المعطى اللغوى للصيغة ، ولا يسعنا إلا القبول به ، والتسليم له ، وهذا بخلاف عرض القضية على هذا النحو : يقول العرب امرأة محصِن ومحصَن ، ومعناهما واحد .

وإذن فالوجه الذى يرتضيه هذا البحث فى آية الإسراء السالفة أن صيغة اسم المفعول فيها باقية على بابها ؛ لأن الأظهر بمعنى الكلام أن يكون الحجاب نفسه مستوراً لا يرى ، وإذا كان هذا شأن الحجاب فكيف يبصر المحتجب به فالصيغة فى سياقها تعكس صورة الحجاب ، والرسول من ورائه ، فإذا كان الحجاب مستوراً عن أعينهم فإن الرسول من ورائه سوف يكون ـ لا محالة ـ أشدّ تمكناً فى الستر من الحجاب ، وقد ألمح إلى هذا التفسير الزمخشرى فى قوله : «وقيل هو حجاب لا يرى ، فهو مستور ، ويجوز أن يراد أنه حجاب من دونه حجاب ، أو حجب ، فهو مستور بغيره ،أو حجاب يستر أن يبصر فكيف يبصر المحتجب به [٢] » ، وحكى الطبرى أيضاً أن الصيغة على بابها ، وأن الحجاب كان مستوراً عن العباد ، فلا يرونه ، ويرجح هذا الرأى على رأى الأخفش الذى نقلناه عنه مبيناً أنه «أظهر بمعنى الكلام أن يكون المستور هو الحجاب ، فيكون معناه أن الله ستره عن أبصار الناس ، فلا تدركه أبصارهم[٣] » ، وممن أقر بأن الأرجح جعل الصورة على بابها أبو حيان ، فهو يرى أن «الظاهر إقرار (مستوراً) على موضوعه من كونه اسم مفعول ، أى مستوراً عن أعين الكفار ، فلا يرونه ، أو مستوراً به الرسول عن رؤيتهم[٣] .

(١) الراغب الأصفهانى . المفردات فى غريب القرآن : ١٢١ . (٢) الزمخشرى . الكشاف : ٤٥١/٢ ، ٤٥٢ .
(٣) ابن جرير الطبرى . جامع البيان عن تأويل آى القرآن : مجلد ٩ جزء ٩٤/١٥ .
(٣) أبو حيان النحوى . تفسير البحر المحيط : ٤٢/٦ . وانظر : السمين الحلبى . الدرّ المصون : ٣٩٤/٤ ، ٣٩٥ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ومن الصيغ التي اختلفوا في المراد منها صيغة (مأتياً) في قوله تعالى : إنه كان وعده مأتياً[١] » ، فمنهم من أبقاها على بابها ، وهو الرأي الذي نأخذ به ؛ لعدم تجاهله للمعطى اللغوي للصيغة ، وبين أن معناه يعود إلى قولهم : «أتيت الأمر ، أي فعلته ، فالمعنى إنه كان وعده مفعولاً[٢] » ، أو أن الوعد هو الجنة ـ كما ذكر الزمخشري[٣] وابن جرير[٤] الطبري ـ وهي مأتيّة من أولياء الله ، وأهل طاعته ، وهذا التخريج المقبول لغوياً ودلالياً لا يجعلنا نتفق مع الفراء الذي فسر (مأتياً) بمعنى (آتيا) «ولم يقل (آتيا) ؛ لأن كل ما أتاك فأنت تأتيه ، ألا ترى أنك تقول : أتيت على خمسين سنة ، وأتت عليّ خمسون سنة ، وكل ذلك صواب[٥] » ، إن الفراء هنا قد اعتمد على ما يمكن تسميته في الدراسات اللغوية الحديثة بتبادل الأدوار الدلالية بين الوحدات الصرفية ، فاسم المفعول قد تبادل دوره الدلالي مع اسم الفاعل استناداً على أن المعنى فيهما واحد ، ولذ عقب بقوله : « وكل ذلك صواب » صحيح أن قولنا : أتيت على خمسين سنة ، وأتت عليّ خمسون سنة صواب من ناحية الصنعة النّحوية ، أما من الناحية الدّلاليّة فالأمر مختلف ؛ لأن ما تأتيه أنت ليس كما يأتيك هو ، فالفعل في الأوّل لك ، والسعي منك ، وكذلك القصد والإرادة ، كل هذا منك ، وذلك بخلاف ما يأتيك دون قصد منك ، ولا سعي إليه ، ولا شك أن التفسير الأول هو الأليق بالمقام ؛ لما فيه من حث العباد على السعي إلى الجنة بأعمالهم الصالحة ؛ وعليه فوعد الله الذي هو الجنة مطلوبهم ، وهم طالبوه ، ولعل هذا هو ما عناه الراغب الأصفهاني في رده على من زعم أن (مأتيًا) بمعنى (آتيا) ، إذ

(١) سورة مريم ، آية ٦١ .
(٢) الرضي (، شرح الكافية) : ١٩٩/٢ . وانظر : الزمخشري ، الكشاف : ٥١٥/٢ والسمين الحلبي ، الدرّ المصون : ٥١٣/٤ .
(٣) الزمخشري ، الكشاف : ٥١٥/٢ .
(٤) ابن جرير الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن : مجلد ٩ جزء ١٠١/١٥ ، ١٠٢ .
(٥) الفراء ، معاني القرآن : ١٧٠/٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يقول : «وليس كذلك ، بل يقال : أتيت الأمر ، وأتانى الأمر[١] » ، ولعله يعنى بذلك الاختلاف الدلالى الذى بين الجملتين ، كما سبق توضيحه .

نيابة (فعيل) عن (فاعل) و(مفعول) :

مضى بنا القول أن صيغة (فعيل) من الصيغ التى اصطنعتها اللغة للدلالة على الأوصاف الملازمة لأصحابها ؛ لأنها خصال وأوصاف ثابتة فيهم ، وقد استمدت هذه الدلالة من فعلها الذى تصاغ منه (فَعُل) ، وقالب هذا النمط من الأفعال ذو حقل دلالى متصل بأفعال الغرائز والطبائع ، كما يتصل بما هو خلقة ، أو أمر مكتسب بالتكرار والممارسة ، حتى أصبح سجية فى صاحبه ، أو كالسجية فيه .

كما أسلفت القول بأن ثمة استخداماً آخر لهذا القالب (فعيل) هو وروده دالاً على المبالغة فى الحدث ، وذلك عندما يتوفر له شرط التحويل من (فاعل) ، ومن يتأمل حديث سيبويه عن هذا القالب بهذا الاستعمال يجد مصداق ذلك فى أمثلته التى ساقها ، فكلها محولة عن (فاعل) مستعمل فى اللغة ، إذ يقول ، وهو يتحدث عن صيغ المبالغة : «ومنه قدير وعليم ورحيم ؛ لأنه يريد المبالغة فى الفعل[٢] » ، ونص على شرط التحويل هذا أبو حيان من خلال حديثه عن القالب (رحيم) ؛ إذ يذكر أنه (فعيل) محوّل من (فاعل) للمبالغة ، وهو أحد الأمثلة الخمسة[٣] » . وقد سبق أن أشار السيوطى[٤] ـ فيما حكاه عن ابن طلحة من أن فعيلاً للمبالغة لا يستعمل إلا لمن صار الوصف له كالطبيعة ، ولا يكون إلا لمن تكرّر منه الفعل ، حتى

(١) الراغب الأصفهانى . المفردات فى غريب القرآن : ٩٠.
(٢) سيبويه . الكتاب : ١/١١٥ . (٣) أبو حيان النحوى . تفسير البحر المحيط : ١/١٥.
(٤) السيوطى . همع الهوامع : ٢/٩٧ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أصبح كأنه خلقة فى صاحبه وطبيعة فيه ، وإذن فالمعنيان الدلاليان المرتبطان بهذا القالب هما الدلالة على الأوصاف الثابتة ، والخصال الملازمة لأصحابها ، وأيضاً الدلالة على المبالغة فى الحدث ، وتكراره من صاحبه ، حتى صار طبيعة فيه ، ولا شك أن هذه الظلال الدلالية التى ثبتت لهذا القالب جعلته ذا طبيعة دلالية خاصة ، تنأى به عن أن يقوم بدور دلالى لصيغة أخرى ، كاسم الفاعل أو اسم المفعول ، لأنهما ـ كما نعلم ـ يتسمان بسمات دلالية بعيدة تماماً عما ثبت لهذه الصيغة من سمات ، وهنا تبدو إشكالية ، مفادها :

إذا كان الأمر كذلك فكيف ساغ لعلمائنا القدامى من نحويين وغيرهم أن يرددوا فى كثير من أقوالهم مجىء (فعيل) بمعنى (فاعل) ، أو بمعنى (مفعول) ؟ مما يعنى أن هذه الفوارق كانت غائبة عنهم ، وما يمكن ذكره لتفسير هذه الإشكالية ، هو أنه على الرغم من أن قالب (فعيل) يغلب عليه الجوانب الدلالية الخاصة بالأوصاف الثابتة ، لا الأفعال العلاجية فإن جانب الحدث المفهوم من الوصف يبقى مطلاً برأسه ، فإذا كانت الذات المتلبسة به هى الفاعلة له تصوراً قيل : إن الوصف بمعنى (فاعل) ، أما إن كان الحدث متلبساً بالذات على جهة المفعولية قيل : إن الوصف بمعنى (مفعول) آخذين فى الحسبان المعنى العام للفاعل والمفعول ، دون أن يراد بذلك جواز التناوب الدلالى بين هذه الصيغ ، ومع هذا لابد من الإقرار بخطئهم فى استعمال مصطلح التناوب فى هذا الشأن ، وقد سبق التنويه بأنّ ما حكاه السيوطى من استخدام مصطلح التأويل بدلاً من التناوب كان أشد توفيقاً ، فالقول بأن (فعيلاً) فى تأويل (فاعل) ، أو (مفعول) يفسر المعنى العام للصيغة ، مع احتفاظه لها بدلالتها المتفردة التى سوف تبدو ـ لا محالة عند موازنتها بهما فى التراكيب اللغوية ، ولو كان المراد تساويها بهما فى الدلالة لكانا أحق منها فى تراكيبها للدلالة الصريحة والمباشرة على الفاعلية من اسم

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الفاعل ، وعلى المفعولية الصريحة والمباشرة من اسم المفعول ، بخلافها ، إذ تأتى أحياناً محتملة الدلالتين معاً ، يؤيد ذلك ما جاء فى المفردات فى تفسيره لقوله تعالى : «وعندنا كتاب حفيظ[١] » بما نصه « أى حافظ لأعمالهم ، فيكون (حفيظ) بمعنى (حافظ) ، نحو « الله حفيظ عليهم[٢] » ، أو معناه محفوظ لا يضيع[٣] » ، وتبعاً لهذا فإننى أفهم أن إيثار الآية قالب (فعيل) مع إمكانية التعبير بأخويه لا يكون إلا لغرض دلالى خاص بهذا القالب ليس فى أخويه ، ألا وهو التركيز على إثبات المعنى المراد منه بقالب يفيد دوام الوصف ، وثبوته لموصوفه مع المبالغة فيه متناسياً تماماً الجانب العلاجى للحدث الذى يفيده القالبان : (حافظ) أو (محفوظ) ، لو جىء بهما ، مع صلاحيته ـ بالطبع ـ للتعبير عن معنى الفاعلية الصرفى ، أو المفعولية ، لكنه تعبير متشح بالمعنى المتفرد بالصيغة ، والمختص بها ، فكانت دلالتها فى سياقها دلالة مزدوجة ، وهو ما لا نجده فى صيغة الفاعل الصريحة ، أو صيغة المفعول ، والأمر نفسه نجده فى دلالة (فعيل) فى هذه التراكيب :

« فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه فارتد بصيراً[٤] »

« إن رحمة الله قريب من المحسنين[٥] » .

« لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم[٦] » .

« غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب[٧] » .

---

(١) سورة ق . آية ٤ . (٢) سورة الشورى . آية ٦ .
(٣) الراغب الأصفهانى . المفردات فى غريب القرآن : ١٢٤ .
(٤) سورة يوسف . آية : ٩٦ .
(٥) سورة الأعراف . آية ٥٦ .
(٦) سورة التوبة . آية ١٢٨ . (٧) سورة غافر ، آية ٢ .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

فمن يتأمل تلك التراكيب سوف يتبدى له أن أهم ما يميز القوالب (بصير ـ قريب ـ عزيز ـ رحيم ـ شديد) هو الدلالة على صفات ملازمة لأصحابها بعيدة تماماً عن معنى الأحداث العلاجية التى تميز قالب (فاعل) عن قالب (فعيل) ، فهذا الزركشى يوضح الفرق الدلالى بين صيغتى (غافر وقابل) ، وصيغة (شديد) ، فيقول : «إنما عطف فيه بعضاً ، ولم يعطف بعضاً ؛ لأن (غافراً) و (قابلاً) يشعران بحدوث المغفرة والقبول ، وهما من صفات الأفعال ، وفعله فى غيره ، لا فى نفسه ، فدخل العطف للمغايرة ؛ لتنزلها منزلة الجملتين تنبيهاً على أنه سبحانه يفعل هذا ، ويفعل هذا . وأما شديد العقاب فصفة مشبهة ، وهى تشعر بالدوام والاستمرار ، فتدل على القوة[١] » .

ومن المنظور نفسه يمكن التفريق بين الباصر ، أو المبصر والبصير ، فالأول صفة من أبصر الشىء ، إذا رآه أما الثانى فقد ذكر له الأصفهانى دلالتين ، كلاهما من الأوصاف اللازمة البعيدة عن الحدث العلاجى الذى نجده فى المبصر ، يذكرهما فى قوله : « أحدهما : المختص بأنه يدرك المبصَر إذا وجد ..... والآخر البصير بمعنى العالم[٢] » وهو وصف من الأوصاف المعنوية الثابتة المستقرة ، وقد مضى بنا قول العسكرى فى معرض التفريق بين (عالم) و (عليم) و (سامع) و(سميع) وعلمنا منه أن صيغتى (عليم) و(سميع) لا يراد بهما إلا إثبات الوصف لصاحبه ، دون إظهار الجانب العلاجى ، بخلاف (عالم) و (سامع) اللذين لا يطلقان إلا عند وجود معلوم ومسموع ؛ مما يؤكد التركيز على جانب الحدث فيهما .

فإذا أضفنا إلى ذلك ما يمكن أن يتسلل إلى الصيغة من معنى المبالغة ، لأنها من الصيغ

---

(١) الزركشى . البرهان فى علوم القرآن : ٣/٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٢) الراغب الأصفهانى . المفردات فى غريب القرآن : ٧٤ .

الجديد و الحصرية NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الموضوعة لهذا المعنى أمكننا أن نضيف فرقاً دلالياً آخر ، تختلف به عن صيغة (فاعل) ، وهو المبالغة فى إثبات الوصف لصاحبه ، يؤيد ذلك ما ذكره الأصفهانى من أن اسم الفاعل من (بخل) باخل ، ثم يقول : « وأما البخيل فالذى يكثر منه البخل[١] » .

وإذا ثبت أن (فعيلاً) التى فى تأويل (فاعل) غرضها الدلالى إثبات الوصف لصاحبه على جهة تقيد ثبوت هذا الوصف ودوامه ، دون التركيز على جانب الحدث فإنه يمكننا أن نؤكد هذا التوجه أيضاً فى (فعيل) التى تؤول بـ (مفعول) فى المعنى العام لها ؛ إذ إنّ التعبير عن معنى المفعولية الصرفى بصيغة من صيغ الصفة المشبهة ، والمبالغة لابد أن يصاحبه بالضرورة ظلال دلالية من هذين البابين ، ومن ثم فإن ما ورد عن النحاة من أنه « قد ينوب (فعيل) عن (مفعول) ، كدهين بمعنى مدهون[٢] » قول تنقصه الدقة العلمية ، وعدم الضبط الموضوعى فى استعمال المصطلح ، لما سبق التأكيد عليه من أن بين الصيغتين فروقاً دلالية ، فاسم المفعول يؤدى دوره الدلالى على جهة يراد بها التجدد والحدوث ، ودون أن يفيد معنى المبالغة فى الحدث وتكثيره ، بخلاف صيغة (فعيل) التى تؤدى إلى جانب معنى المفعولية معانى متصلة بقالبها هى الثبوت والدوام إلى جانب المبالغة ، وكلها معطيات دلالية مرتبطة بالصيغة .

فالقالب (وكيل) مثلاً فى قوله تعالى : « وما أنت عليهم بوكيل[٣] » مختلف دلالياً عن القالب (موكّل) فى أنه أدى معنى المفعولية بظلال وإيحاءات متعددة تابعة من معناها الدلالى الذى تسلّل إلى الصيغة ليكسبها معنى المبالغة ، ومعنى الثبات واللزوم ، ويمكن أن نستنتج هذه الدلالات المتنوعة من قول للفراء ، ساقه فى مقام التعليل لطرح تاء التأنيث من (فعيل) دون

(١) الراغب الأصفهانى . المفردات فى غريب القرآن : ٣٨ .
(٢) الشيخ خالد الأزهرى . شرح التصريح : ٢/٨٠ . وانظر : ابن الناظم . شرح ألفية ابن مالك : ٤٤٢ .
(٣) سورة الأنعام . آية ١٠٧ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

(مفعول) راجعاً هذا إلى أن (فعيلا) مصروف عن جهته ، وبين جهة الصرف هذه بأن طرح الهاء جاء فرقاً «بين ما هو مفعول به ، وبين ماله الفعل[١] » ، إذ يفهم الباحث من قوله : مفعول به النص على جانب الحدث ، مع تركيزه على ذات من وقع عليه الفعل ، كما يفهم من قوله : ما له الفعل إفادة إثبات معنى الوصف ، وتأصله في صاحبه ، وأضيف إلى ذلك ما أجده مطلاً برأسه من معنى المبالغة في الوصف ، وتكثيره ، وكلها معان تعطيها صيغة (فعيل) ، ولا نجدها في صيغة (مفعول) ، ولعله من أجل هذه المعاني أشار ابن الناظم في استحياء إلى أن (فعيلاً) منقول عن (مفعول) مستدلا على ذلك بأنه «قبل النقل من (مفعول) كان معناه الشدة والضعف ، وبعد النقل إلى (فعيل) لم يصلح إلا حيث يكون معنى الحدث فيه أشد ، ألا ترى أن من أصيب في أنملته بعدية يسمى مجروحاً ، ولا يسمى جريحاً[٢] » ، لكنه بعد أن وقع على هذه اللفتة الطيبة التي تعنى أن (فعيلاً) محول عن (مفعول) ؛ لأغراض دلالية عاد وتراجع عن ذلك بقوله : «على أنا نمنع أن فعيلاً بمعنى (مفعول) مأخوذ من لفظ المفعول على وجه العدول ، بل مما أخذ المفعول منه » ، ولعله يعني بقوله الأخير أن الأصل في التعبير عن معنى المفعولية كان القالب (فعيل) ، ثم تحول إلى (مفعول) ، وبقيت آثار من الصيغة الأصلية تدل عليه ، وهذا الطرح نفسه جاء على لسان أحد المحدثين مع فارق في الصيغة ، إذ ذكر أن اللغات السامية تعبر عن معنى المفعولية بصيغة (فعول) « ثم أحست العربية بمضي الزمن أن الصيغة في حاجة إلى تأكيد إبقاء عليها ، ومحافظة على قوتها المعبرة ، فأضافوا الميم إليها[٣]» .

(١) الفراء . المذكر والمؤنث : ٦٠ . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة . دار التراث ١٩٧٥م .
(٢) ابن الناظم . شرح ألفية ابن مالك : ٦٤١ .
(٣) عبدالمجيد عابدين . المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية : ٥٥ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يبقى أن أشير إلى أن اختصاص هذا القالب بإفادة معنى الوصف لصاحبه بظلاله الدلالية التى سقناها ، وبابتعاده عن التركيز على جانب الحدث العلاجيّ جعله سهل الانتقال إلى أداء معان أخر ، إذا حدث له تغيير ما ، كأن تقترن به التاء مثلاً ، على خلاف ما هو معهود فيه من التعبير على المذكر والمؤنّث بلفظه ، إن هذا التغيير الطفيف يخرجه عن قاعدته المعهودة ويجعله يجنح تماماً صوب الإسمية ، ويباعد بينه وبين الوصف فى دلالته على الحدث وصاحبه ، فالقالب (ذبيح) مثلاً مختلف دلالياً عن (ذبيحة) ، وكذلك نطيح مع نطيحة ، وأكيل مع أكيلة «لأن الذبيحة ليس بمعنى المذبوح فقط ، حتى يقع على كل مذبوح ، كالمضروب الذى يقع على كل من يقع عليه الضرب ، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ،ويعد له من المنعم ، وكذا الأكيلة ليس بمعنى المأكول ..... بل الأكيلة مختص بالشاة ، وكذا الضحية مختص بالنعم ..... فهذه هى العلة فى خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه فى الأصل ، وغلبتها فيه[1] » .

نيابة (فعول) عن (فاعل) و(مفعول) :

لن تطول وقفتنا أمام هذا القالب كثيراً ؛ لأن ما طرحناه من حديث عن قالب (فعيل) يصدق بدوره على هذا القالب ؛ ذلك أنه يشترك مع (فعيل) فى الدلالتين اللتين ثبتتا له ، فكلاهما قالب من قوالب المبالغة فى الحدث وتكثيره ، وأيضاً من قوالب الصّفة المشبّهة الدّالة على إثبات الوصف لصاحبه ، مع استمراره ، والأمر فى انتمائه لهذين المعنيين مرجعه إلى مادة هذا القالب اللغوية ، فإن كان قد ورد منها قالب (فاعل) فهى للمبالغة ؛ لأنها محولة عنه ، وإلا فهى صفة مشبهة ، وقد أقر سيبويه بهذين المعنيين لصيغة (فعول) ، يقول : « وتقول :

(١) الرضى . شرح الشافية : ٢/١٤٢ ، ١٤٣ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

أعبد الله أنت رسول له ، ورسوله ، لأنك لا تريد بـ (فعول) ها هنا ما تريد به فى (ضروب) ، لأنك لا تريد أن توقع منه فعلاً عليه[١] » ، وتمثيل سيبويه لهذين المعنيين يؤكد ما نحن بصدده ، فضروب بناء مبالغة ، لأنه محوّل عن (ضارب) . أما (رسول) فهو صفة مشبهة ؛ لأنها ليست محولة عن (فاعل) ولا (مفعول) من مادتها اللغوية ، إذ لم يرد منها : (راسل) ، ولا (مرسول) ، ومثلها فى ذلك العنصران اللغويان (عدو ـ هلوع) ، إذ يندرجان ضمن قوالب الصفة المشبهة للسبب نفسه ، غير أن ثمة فارقاً دلالياً مهما بين هذا القالب ، وقالب (فعيل) ، يتمثل فى أن (فعولاً) الذى للصفة المشبهة يدلّ فى الوقت ذاته على المبالغة فى الحدث وتأكيده أكثر من (فعيل) ، ولعل ربط (فعول) بالمبالغة فى الحدث عائد ـ فى رأيى ـ إلى عدم وجود بناء من أبنية الفعل يطرد مجيء هذا القالب منه ، فاسم الفاعل مثلاً قد اطرد بناؤه من (فَعَل) لازماً ومتعدياً ، ومن (فَعِل) المتعدى ، كما اطرد مجيء (فعيل) من (فَعُل) الذى لا يكون إلا لازماً ، وذلك بخلاف (فعول) الذى لم يطرد مجيئه من بناء خاص[٢] من أبنية الفعل ، وتبعاً لذلك كان يمكننا أن نقصره على أبنية المبالغة مستندين فى ذلك إلى أنه بالضرورة صيغة محولة من (فاعل) التى لها بناء مطرد ، أو من (فعيل) ذات البناء المطرد أيضاً ، لولا ما وجدناه فى بعض تراكيبها من جنوح نحو الاسمية ، وتناس لمعنى الحدث العلاجى تماماً ، ولعل هذا ما دفع سيبويه إلى الإقرار بأن (فعولا) من أبنية الصفة المشبهة لإفادتها معناها فى الدلالة على ثبوت الوصف لصاحبه ، مع أنه قد جعله أول بناء من أبنية المبالغة ، ثم إن مما يؤكد ارتباط هذا القالب بالمبالغة إقرار الكثير من علمائنا القدامى بأن هذا البناء لابد فيه من المبالغة ، فهذا العكبرى[٣] ينص صراحة على أن (فعولاً) بناء مبالغة ،

(١) سيبويه . الكتاب : ١١٧/١ .
(٢) راجع فى ذلك : ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد : ٢١/٢ .
(٣) العكبرى . التبيان فى إعراب القرآن : ٧٦/١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وأيضاً أبو حيان الذى جعله بناء مبالغة فى تناوله لقوله تعالى : « وإن مسه الشر فيئوس قنوط[١] » ؛ إذ يقول : «أتى بهما صيغتى مبالغة [٢] » ، مع أن فعل الصيغتين من الأفعال اللازمة التى تجنح مادتها اللغوية تجاه الأوصاف الثابتة ، وهى دلالة الصفة المشبهة ، لا صيغ المبالغة . كما أقر بربط هذه الصيغة بالمبالغة الراغب الأصفهانى[٣] وابن القيم الذى ينص صراحة على ذلك فى قوله : « وفعول لابد فيه من المبالغة[٤] » .

نخلص إذن إلى أن هذه الصيغة ذات خصوصية دلالية فى تراكيبها تباعد بينها وبين قالبى (فاعل) ، أو (مفعول) اللذين تفسر بهما دلالياً ، والقيمة الأساسية الفارقة بينها وبينهما هى ما فى صيغتها من الدلالة على المبالغة فى الوصف وتأكيده ، فدلالتها إذن دلالة مزدوجة ، هى التعبير عن معنى الفاعلية الصرفى ، أو معنى المفعولية الصرفى بقالب يفيد ثبوت هذا المعنى ودوامه ، إلى جانب المبالغة فيه وتأكيده ؛ وللتأكيد من صدق ذلك نعرض لهذه التراكيب القرآنية :

- « إن الله بالناس لرءوف رحيم [١] »
- « ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبد شكوراً[٢] » .
- «وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً[٣]

---

(١) سورة فصلت . آية ٤٩ .
(٢) أبو حيان النحوى . تفسير البحر المحيط : ٥٠٤/٧ .
(٣) الراغب الأصفهانى . المفردات : ١٤٤ ، ٢٠٠ ، ٣٩٢ .
(٤) ابن قيم الجوزية . بدائع الفوائد : ٣٦/٢ .
(٥) سورة البقرة . آية : ١٤٣ .
(٦) سورة الإسراء . آية ٣ .
(٧) سورة الفرقان . آية ٤٨ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ـ « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً[١] » .

ـ « إن الإنسان خلق هلوعاً . إذا مسّه الشّر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً[٢]» .

ـ « وهو الغفور الودود[٣] » .

وبالتأمل لهذه التراكيب نتبين أن ما جاء على صيغة (فعول) قد أفاد بعضها معنى الفاعلية الصرفى ، وبعضها الآخر معنى المفعولية الصرفى بقالب من القوالب التى ارتبطت بإفادة معناها على جهة يراد بها الثبوت والمبالغة فيها ، وقد أقر بذلك علماؤنا القدامى ، فهذا أبو حيان يثبت أن آية البقرة قد اشتملت على عناصر تأكيد ومبالغة « فبولغ فيها بـ(إن) ، وباللام ، وبالوزن على (فعول) و (فعيل) ، كل ذلك إشارة إلى سعة الرحمة وكثرة الرأفة[٤] ، كما أثبت هذا المعنى أيضاً للصيغتين (غفور – ودود) فالودود عنده مبالغة فى الواد ، «وقيل :الودود فعول بمعنى مفعول ، كركوب وحلوب ، أى يوّده عباده الصالحون [٥] » وأثبت معنى الثبوت والدوام مع إفادة المبالغة عند تناوله للصيغتين (منوعاً – جزوعاً) مبيناً أنه « لما كان شدة الجزع والمنع متمكنة فى الإنسان جعل كأنه خلق محمولاً عليهما[٦] » ، والأمر نفسه أكد عليه أيضاً فى آية الملك ، فعنده أن« الذلول فعول للمبالغة ، من ذلك تقول : دابة ذلول بينة الذل[٧] «ونقل عن ابن عطية أنها «فعول بمعنى مفعول ، أى مذللة ، فهى كركوب وحلوب[٧] » .

---

(١) سورة الملك . آية : ١٥ .
(٢) سورة المعارج . الآيات : ١٩ : ٢١ .
(٣) سورة البروج . آية ١٤ .
(٤) أبو حيان النحوى . تفسير البحر المحيط : ٤٢٧/١ .
(٥) السابق : ٤٥١/٨ ، ٤٥٢ .
(٦) أبو حيان النحوى . تفسير البحر المحيط ٣٣٥/٨ .
(٧) السابق : ٣٠٠/٨ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وممن أكد معنى المبالغة وارتباطه بقالب (فعول) الأصفهانى ، وذلك فى رده على أصحاب الشافعى ما ذهبوا إليه من أن الطهور بمعنى المطهِّر ، فعنده أن ذلك لا يصح من حيث اللفظ ، إذ إن (فعولاً) لايبنى من (فَعّل) و (أفْعل) ، غير أن أداءه لهذا المعنى نابع من صيغته ذاتها ، وهذا هو موطن الخلاف بينها وبين صيغة (طاهر) ، فهذه تفيد معنى الطهارة فى موصوفها دون أن يتعداه إلى الغير ، بخلاف صيغة (طهور) التى تفيد بلفظها معنى الطهارة فى موصوفها ، وتعدى هذا المعنى إلى الغير ، فيجعل غيره طاهراً به ، « فوصف الله تعالى الماء بأن طهور تنبيها على هذا هذ المعنى[١] » .

نيابة (أفعل) عن اسم الفاعل والصفة المشبهة :

تبين من تحديد القدامى لمفهوم هذا الوصف المشتق اشتماله على ثلاثة ضوابط : « أحدها : اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه ، وبهذا الأمر كان وصفاً . والثانى : مشاركة مصحوبة له فى تلك الصفة . والثالث : تمييز موصوفه على مصحوبه فيها ، وبكل من هذين الأمرين فاق غيره من الصفات[٢] » ، وقد سبق القول أن وجود قالب لغوى يحمل هذا الدور الدلالى المزدوج يعد من دقائق التصاريف الاشتقاقية التى تتجلى فيها عبقرية اللغة العربية ، لأنها استطاعت أن تعبر فى قالب واحد عن معنى الصفة والاشتراك فيها ، مع إثبات الزيادة لأحد المتشاركين .

ومن يتأمل معالجة النّحاة القدامى لهذا العنصر اللغوى يتبّدى له أن جهدهم كان منصباً على إبراز جانب المفضول ، وهو العنصر الثالث من عناصر عملية التفضيل التى يقوم بأدائها

(١) الراغب الأصفهانى . المفردات فى غريب القرآن : ٣٠٨ .
(٢) الصبان . حاشية الصبان على شرح الأشمونى : ٣/٧٣ ، ٧٤ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

قالب (أفعل) ، أما العنصران الأول والثانى ، وهما الفاضل والصفة التى هى محل الاشتراك بينهما فقد قل حديثهم عنهما ، لأنه من باب تحصيل الحاصل ؛ لوجودهما ضرورة فى (أفعل) وموصوفه ، ويرجع اهتمامهم بالعنصر الثالث إلى دوره المهم فى شكل صيغة (أفعل) ، وتحديد مدلولها .

وقد اتخذ حديثهم عن العنصر الثالث صورة غير مباشرة تمثلت فى أقوالهم عن حالات استعمال (أفعل) ؛ إذ يجب ذكره مجروراً بـ (من) فى الاستعمال الأول الذى يخلو فيه (أفعل) من (ال) والإضافة ، يشير إلى النص على المفضول فى هذا الاستعمال قول الرضى : « اعلم أن الأصل فى (أفعل) أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه ، وهو (من) التفضيلية ؛ لأنه بصوغه على هذه الصيغة المقيدة لهذا المعنى تعدى إلى المفضول بـ(من) الابتدائية[١] .....» ولأنه لا تستقيم عملية التفضيل إلا بذكر عناصرها الثلاثة ، وبخاصة عنصر المفضول نص النحاة على تقدير (من) ، ومعها بالطبع المفضول فى البنية التحتية للتركيب إذا حذفت فى الملفوظ السطحى ، فعندهم أن تركيباً مثل قوله تعالى : « فإنه يعلم السرّ وأخفى[٢] » ، يقدر فى تركيبه الباطنى : وأخفى منه ، أى من السر ، وهو حديث النفس ، والذى يدل على إرادة (من) أن (أخفى) لا ينصرف[٣] » . وبالنص على وجود عنصر المفضول فى الملفوظ السطحى ، أو بتقديره فى البنية الباطنية يمكن القول بأن (أفعل) قد خلص تماماً لمعنى التفضيل فى هذا الاستعمال ، ولعله من أجل ذلك قد لزم صيغه واحدة إشعاراً بأدائه لدور دلالى واحد .

والأمر نفسه يمكن أن نسوقه فى الاستعمالين الآخرين لـ (أفعل) ، إذ نلاحظ أن عنصر

(١) الرضى . شرح الكافية : ٢/٢١٦ ، ٢١٧ .
(٢) سورة طه . آيه : ٧ .
(٣) ابن يعيش . شرح المفصل : ٦/٩٧ .

الجديد و الطريف NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المفضول كان له وجود بارز في معالجتهم ، وذلك لتتمكن الصيغة من أداء دورها الدلاليّ ، نلحظ ذلك في إقرارهم بأن (ال) الداخلة على (أفعل) يجب أن تكون للعهد ، لأن (ال) إشارة إلى معين قد تقدم ذكره لفظاً ، أو حكماً ، وتعيينه يشعر بالمفضول ، فعلى هذا لا تكون (ال) في أفعل التفضيل إلا للعهد ، لئلا يعرى عن ذكر المفضول[١] » ، ولعله من أجل ذلك امتنع الجمع بين (من) و (ال) ، إذ ذكروا أن العلة في ذكر (من) إنما كانت ليعلم المفضول ، وتحديد معنى العهدية في (ال) يصرفها إلى تعيين هذا المفضول أيضاً ، والفرق بينهما يتمثل في تخصيص عنصر المفضول بـ (من) ، وجعله عاماً بـ (ال) ؛ لأن (من) « تكسب ما يتصل بها من (أفعل) تخصيصاً ما ، ألا تراك لو قلت : دخلت البصرة فرأيت أفضل من ابن سيرين لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن رضي الله عنه . وإذا قلت : الأحسن والأفضل ، أو نحو ذلك فقد استوعبت من التعريف أكثر مما تفيده (من) من حصتها من التخصيص ، فكرهوا أن يتراجعوا بعدما حكموا به من قوة التعريف ، إلى الاعتراف بفضله[٢] » ، وهذا هو ما عناه ابن يعيش عندما قرر أن (ال) تغني عن (من) « ألا ترى أن (من) تخصص ما يخصص باللام ، فتقول : زيد أفضل من عمرو ، فإذا قلت الأفضل دخل فيه عمرو وغيره ، فـ(من) تقتضي تفضيله على المجرور بها لا غير ، واللام تقتضي تفضيله عليه ، وعلى غيره[٣] » ، ولعله من أجل هذا التعميم في عنصر المفضول ، وعدم ذكره صراحة ، بل الاكتفاء بلمحه طابق (أفعل) موصوفه ، لخلوّ عملية التفضيل من ذكره صراحة ، مما أدى إلى ترجيح جانب[٤] الاسمية في (أفعل) وإضعاف معنى التفضيل ، دون انعدامه بالطبع .

---

(١) الصبان . حاشية الصبان على شرح ابن عقيل : ٦٦/٣ وانظر : الرضي . شرح الكافية : ٢١٤/٢ .
(٢) ابن جني . الخصائص : ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ .
(٣) ابن يعيش شرح المفصل : ١٠٤/٦ .
(٤) الرضي . شرح الكافية : ٢/ ٢١٧ .

الجديد NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وإذا تبين أن عنصر المفضول كان له وجود بارز عند معالجتهم لـ(أفعل) المحلى بـ (ال) فإن المطلع على أحاديثهم عن استعماله مضافاً سوف يدرك أن هذا العنصر لم يغب عن وعيهم أيضاً ، يتضح ذلك من خلال ما قدموه من تعليلات لمطابقة (أفعل) المضاف لموصوفه ، أو عدم مطابقته له ، فعندهم أن للمضاف معنيين ، وذلك بالنظر إلى موقع المفضول في العملية التفضيلية ذاتها : « أحدهما : وهو الأكثر ، أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ، وإنما كان هذا أكثر ؛ لأن وضع (أفعل) لتفضيل الشيء على غيره ، فالأولى ذكر المفضول ..... والثاني : أن يقصد به زيادة مطلقة ، أي يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقاً ، لا على المضاف إليه وحده ، وإنما تضيفه إلى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح[١] » . ومن هذين المعنيين اكتسب (أفعل) حكمه في المطابقة وعدمها «فإذا أردت تفضيل صاحبه على من سواه من أجزاء المضاف إليه كان كأفعل المصاحب لـ (من) في لزومه صيغة واحدة ؛ وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكوراً بعده مجروراً[٢] » وأما إذا قصدنا بالمضاف المعنى الثاني فإنه يطابق لسبب بسيط ، هو خلو التركيب صراحة من المفضول ، ومن ثم « فلا يشابه المصاحب لـ (من) ، إذ لم يذكر بعده المفضول[٣] » .

يتضح من خلال هذه المعالجة الجادة من علمائنا القدامى مدى حرصهم على ضرورة توفر العناصر الثلاثة لعملية التفضيل ، وبخاصة عنصر المفضول الذي جعلوه شرطاً ضرورياً لأداء صيغة (أفعل) دورها في عملية التفضيل ، ولذا كان حرصهم على وضعه في مكانة بارزة ، إما بالنص على ذكره صراحة ، وذلك بجعله مجروراً بـ (من) ، أو بالإضافة ، وإما بتعيينه عن

(١) الرضي . شرح الكافية : ٢/٢١٦ .
(٢) السابق : ٢/٢١٧ .
(٣) السابق : ٢/٢١٥ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

طريق (ال) العهدية ، ولذا نصوا على أنه لا يجوز أن يجتمع شيئان من هذه الاستعمالات الثلاثة ؛ « لأن كل واحد منهما يغني عن الآخر في إفادة ذكر المفضول[١] » .

وبالتحقق من وجود هذه العناصر الثلاثة مجتمعة لا يمكن القول بأن في استطاعة الصفة أن تخرج عن بابها المقرر لها ، لتأدية دور دلالي لصيغة أخرى ، وإلا انفكّت الدلالات عن قوالبها ، وأضحت أشكالاً بلا معان ـ أو بالأحرى ـ صارت معانيها غير منضبطة ، يستخدمها من يشاء فيما يشاء ، ويقودنا ذلك إلى الخطر المتمثل في الغموض ، والإبهام . ولا يرتاب عاقل في أن اللغة في طريقة اشتقاقها لمبانيها ، واستعمالها لتلك المباني تنطلق دائماً من فلسفة واحدة ، وهي أمن اللبس ، والقول بالتناوب الدلالي يؤدي إلى اللبس والإخلاط . ومن أجل ذلك التزم علماؤنا القدامى بالمعنى الدلالي لـ (أفعل) في هذه الاستعمالات الثلاثة التي استوفت العناصر الثلاثة للعملية التفضيلية التي تقتضيها صيغة (أفعل) .

وثمة استعمال آخر ، ورد فيه (أفعل) مجرداً من العناصر الثلاثة مجتمعة ، فلم تقترن به (من) جارة للمفضول ، ولا حلّى بـ (ال) ولا أضيف ، وفقدان هذه العناصر في الملفوظ السطحي ، دون تقديرها في المعنى الباطني يعني تجاهل المفضول ، أو نسيانه تماماً ؛ لأن وجوده لا يكون إلا من خلالها ، كما أنه لا فائدة في ذكرها ـ كما يقول الرضي[١] ـ إلا للإشارة إليه ، وانعدامها في التركيب يعني فقدانه في الدلالة ، ومن أجل ذلك وجد العلماء المحللون للتراكيب بعد فقدان الركن الرئيسي في عملية التفضيل أنفسهم أمام قالب على شكل (أفعل) ، لكن ما يحمله من دلالة لا يعدو أن يكون مجرد إثبات وصف لمحله ، من غير نظير إلى تفضيل ، فصار بذلك وصفاً عادياً ، مثله مثل غيره من المشتقات التي لا تحمل معنى

(١) الرضي شرح الكافية : ٢/٢١٥ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المشاركة والزيادة ، فيدل على ما يدل عليه اسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة ، أشار إلى ذلك المبرد فى قوله : « واعلم أن (أفعل) إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطرد[١] » ، وحذا حذوه فى ذلك النحاة من بعده ، فذهبوا إلى أن صيغة (أفعل) قد تأتى عارية عن التفضيل ، فتدل على مجرد نعت قائم بالمنعوت ، يقول الزركشى : « تارة يجىء ـ يقصد (أفعل) ـ مؤولا باسم فاعل ، كقوله تعالى : « هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض[٢] » ، ومؤولا بصفة مشبهة ، كقوله تعالى : «وهو أهون عليه[٣] » ، فـ (أعلم) ها هنا بمعنى (عالم) ؛ إذ لا مشارك لله تعالى فى علمه بذلك ، وأهون عليه بمعنى هين ؛ إذ لا تفاوت فى نسبة المقدورات إلى قدرته تعالى[٤] » ، كما فسر ابن يعيش صيغة (أهون) بقوله : « يجوز أن يكون (أهون) بمعنى (هين) ، لأنه سبحانه ليس عليه شىء أهون من شىء[٥] » . ونص على ذلك ابن الناظم ، فذكر أنه « كثيراً ما يستعمل (أفعل) غير مقصود به التفضيل وهو عند المبرد مقيس[٦] » ، واستشهد على ذلك بآية الروم ، وبقوله تعالى : ربكم أعلم بما فى نفوسكم[٧] » ، وبقول الفرزدق :

إن الذى سمك السماء بنى لنا ... بيتاً دعائمه أعز وأطول

إذ فسر هذه التراكيب بقوله : « أى ربكم عالم بما فى نفوسكم ، وهو هين عليه[٨] » كما فسر البيت بقوله : « أراد عزيزة طويلة[٨] »

---

(١) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . المقتضب ٣/٤٢٧ .
(٢) سورة النجم . آية ٣٢ .
(٣) سورة الروم آية . ٢٧ .
(٤) الزركشى . البرهان فى علوم القرآن ٤/ ١٧١ .
(٥) ابن يعيش . شرح المفصل : ٦/٩٩ .
(٦) ابن الناظم . شرح ألفية ابن مالك : ٤٨٣ .
(٧) سورة الإسراء . آية ٢٥ .
(٨) ابن الناظم . شرح ألفية ابن مالك ٤٨٣ .

الجديد و الحصرية NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وممن أشـار إلى هذا المعنى الدلالى لـ (أفـعل) الرضى ، إذ يقـول : «واعلم أنه يجـوز استعمال (أفعل) عارياً عن اللام والإضافة و (من) مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل ، أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد ، سماعاً عند غيره وهو الأصح ، قال :

قبحتمُ يا آل زيد نفراً ∴ ألام قوم أصغرا وأكبرا

أي صغيراً وكبيراً[١] » .

نخلص إذن إلى أن (أفعل) قد تتخلى عن معنى التفضيل ، إذا وردت فى تركيب لم ينص فيه على ذكر المفضول ، أو لمحه ، وتدل فقط على مجرد إثبات الصفة لموصوفها ، والإشكالية التى أمامنا تبدو فى تفسيرهم لها فى هذه التراكيب بأنها بمعنى (فاعل) ، ، أو بمعنى الصفة المشبهة فهل يعنى ذلك تساويه فى الدلالة معهما ، أو أن ثمة ظلالاً دلالياً مرتبطة بـ (أفعل) ، لا توجد فيهما ؛ ولأن المفترض عند التحليل أن يستفيد المحلل من كل الإمكانات اللغوية لديه ، بحيث يفيد من كلّ اختلاف شكلى بين الصيغ لمناسبة المعنى المراد منها فإننى أرى أن إيثار هذه التراكيب بصيغة (أفعل) إنما كان لأغراض دلالية لا تؤديها صيغة (فاعل) التى أولت بمعناها ، كما لا تؤديها أيضاً صيغ الصفة المشبهة ، وتبرز هذه الأغراض الدلالية التى تعد قيماً خلافية بين (أفعل) وغيرها من الأنماط الأخرى التى أولت بمعناها فى إيثار اللغة لهذه الصيغة لأداء معنيين صرفيين ، لا يصلح غيرها من الصيغ لأدائهما ، وهما معنى التعجب ومعنى التفضيل ، وكلاهما يعنى أن الموصوف بهذه الصيغة قد فاق غيره فى الوصف بها ، وأنه جاء مستوعباً للصفة ، ومستغرقاً لها فى أعلى درجاتها ، وأسمى مراتبها ، وهذه معان

(١) الرضى . شرح الكافية : ٢/٢١٧ ، ٢١٨ . وانظر : المبّرد . المقتضب : ٣/٢٤٧ ،

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

دلالية يمكن ربطها بـ(أفعل) ، والنص على أنه من أجلها استعمل فى هذين البابين اللذين يؤديان ظلالاً دلالية تعنى السبق والسموّ والتفوق للموصوف بها على كل من عداه ، ولعله من أجل هذه المعانى كلها سماه ابن جنى[١] (أفعل) المبالغة ، وحذا حذوه فى ذلك ابن يعيش فذهب إلى « أنك إذا قلت : ما أعلم زيداً كنت مخبراً بأنه فاق أشكاله ، وإذا قلت : زيد أعلم من عمرو فقد قضيت له بالسبق والسموّ عليه[٢] » ، ولذا فعندما نقف أمام قوله تعالى : « ربكم أعلم بما فى نفوسكم » ، أو قول المؤذن : الله أكبر ، وغيرهما من التراكيب المماثلة فإننا نفهم أن إيثار هذه الصيغة فى مثل هذه التراكيب يعنى استغراق الموصوف بكل درجات هذه الصفة ومراتبها ، فعلمه بما فى النفوس قد استغرق كل صغيرة وكبيرة استغراقاً تحار فيه العقول لبلوغه الغاية فى الإلمام بكل دقائقها وأحوالها ، ولا يعترض على ذلك بأن علم الله مثلاً ، أو قدرته وعظمته مما لا يقبل الزّيادة ولا النقصان ؛ لأنه «يكفى فى وجود شرط الزيادة هنا أن مطلق العلم ، ومطلق القدرة ، ومطلق العظمة مثلاً مما يقبل الزيادة ، وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى ، وقدرته وعظمته[٣] » ، كما يمكننا أن نردّ على ذلك بأن القرآن الكريم جاء متمشياً مع طبيعة الأسلوب العربى الذى يخاطب الناس على قدر عقولهم ، ووفق رؤيتهم وفهمهم للتراكيب .

والأمر كذلك فى بيت الفرزدق ؛ إذ نفهم من الصيغتين (أعز وأطول) أن بيته قد بلغ الغاية فى المجد والعزة والفضل ، وهذه ظلال دلالية مرتبطة بـ (أفعل) تجعله أصلاً فى بابه ، ولم يرد لأداء معنى دلالى لصيغة أخرى .

---

(١) ابن جنى . الخصائص : ١٨٥/١ .

(٢) ابن يعيش . شرح المفصل : ٩١/٦ .

(٣) الصبان . حاشية الصبان على شرح ابن عقيل : ٢٥/٣ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وبعد فهذا كل ما لدى في موضوع هذا البحث ، وهو جهد المقل ، ولا أزعم أنه جاء مبرأ من النّقص ، ولي أمل في الله أن أكون قد أصبت شيئاً من التوفيق في بلوغي للهدف المأمول منه ، وأخلص في ختام هذا البحث إلى جملة من الأمور أجملها فيما يلي :

ـ الاختلاف القالبي في صيغ المادة الواحدة راجع في الأساس إلى تعدد المعاني المختلفه ، ومن المحال ـ كما يقولون ـ أن يختلف اللفظان والمعنى واحد .

ـ معنى الصيغة الصرفي الذي يتحدد من خلال عدد حروفها ، وترتيب هذه الحروف وضبطها مرتبط بهذه الصيغة ، وثابت فيها ، لا ينفك عنها لغيرها .

ـ نجاح الدرس الصرفي القديم وتوفيقه في وصفه لصيغ الوصف العامل وتقسيمه لها إلى فئات متناسقة باذلاً جهداً مضنياً في تحديده للدلالات المتعلقة بكل صيغة وتوضيحه للقيم الخلافية والفروق الدلالية بينها .

ـ كان منطلق الدرس الصرفي في تحديده لصيغ الوصف العامل الدلالة المعجمية للأفعال اللغوية ، فمن خلال هذا الملحظ تحددت صيغ الوصف العامل اللغوية ، وارتبطت كل صيغة منها بمعناها الدلالي الخاص بها ، فاختصت الأفعال العلاجية ذات الدلالة المنقطعة والمتجددة بقوالب اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة أما الأفعال ذات الحقل الدلالي الثابت لأنها في الغالب خصال في أصحابها وصفات ثابتة فيهم فكانت من نصيب نمطين من أنماط الوصف المشتق هما الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ؛ إذا لا يتم صوغ الصفة المشبهة من الأفعال العلاجية أصلاً ، أما أفعل التفضيل فلا يتم صوغه منها إلا بعد جريانها من صاحبها مجرى الغريزة ، بأن يتكرر وقوعها منه إلى حد يقتضي تمكنها فيه ، حتى صارت فيه

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

كالخصلة الثابتة . وفى هذا الصدد أثبت البحث صدق هذا التوجه من الصرفيين ، وذلك بالنظر فى تردد الوصف المشتق العامل فى القرآن الكريم ، إذ تبين له أن صيغ اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة كانت من الأفعال العلاجية ذات الدلالة المنقطعة والمتجددة بخلاف صيغ الصفة المشبهة و(أفعل) التفضيل التى كانت من الأفعال ذات الحقل الدلالى الثابت .

كان لتباين الحقل الدلالى لاسم الفاعل وأخويه : اسم المفعول وصيغ المبالغة عنه فى الصفة المشبهة و(أفعل) التفضيل أثره فى الرأى الذى أخذ به البحث ، وهو عدم جواز القول بالتناوب الدلالى بين هذه المعانى الصرفية ، لاقتناعه التام بارتباط كل صيغة بمعناها حتى صارت علامة دالة على هذا المعنى وأضحت بذلك معطى لغوياً تنبئ به الصيغة عند التلفظ بها والقول بوقوع التناوب الدلالى فيه إهدار لكل القيم الدلالية والمعطيات اللغوية التى ثبتت للصيغة ، كما رأى البحث أن فى القول بالتناوب نوعاً من إعفاء القائل به مشقة البحث عن التفسير الملائم لإيثار الصيغة ، وفى هذا الصدد أثبت البحث أن التراكيب التى قيل فيها بوقوع التناوب بين الصيغ مستعملة فى معانيها الأصلية وأن الوصف فيها باق على بابه مستفيداً فى توجيهاته لها بالمعطيات اللغوية للصيغة فى ملفوظها السطحى ، وتبين أن الأخذ بظاهر الصيغة أدلّ على المعنى وأوفق به من القول بالتناوب .

ـ اتفق البحث مع الدرس الصرفى فى القديم فى القول بالتحويل بين صيغ الوصف العامل الصرفية وبخاصة فى المواطن التى أثبتها ، وقد دعم موقفه من المبدأ الذى رفض به القول بالتناوب وهو كون الصيغة مرتبطة بمعناها ، لا تنفك عنه ، إذ إن القول بالتحويل يقر للوحدة الصرفية المحولة معانيها الدلالية ، وتم التحويل إليها للاستفادة من هذه المعانى والظلال الدلالية .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ثبت المصادر والمراجع

* ابن الأثير ، ضياء الدين :

ـ المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر . تحقيق الدكتور أحمد الحوفى ، والدكتور بدوى طبانة . القاهرة دار نهضة مصر للطباعة والنشر . ط٢ ١٩٧٣م .

* الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة :

ـ معانى القرآن . تحقيق الدكتور فائز فارس . ط٢ ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

* الأزهرى ، الشيخ خالد :

ـ شرح التصريح على التوضيح . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى . د . ت .

* الإستراباذى ، الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن :

ـ شرح الرضى على الكافية . بيروت . دار الكتب العلمية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

ـ شرح شافية ابن الحاجب . تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد . بيروت . دار الفكر العربى ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

* الإسفراييني ، تاج الدين محمد بن أحمد :

ـ لباب الإعراب . تحقيق بهاء عبدالوهاب عبدالرحمن . الرياض . منشورات دار الرفاعى ط ١٩٨٤ م

* الأشمونى ، على بن محمد بن عيسى :

ـ شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك . القاهرة . دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبى . د . ت

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

* الأصفهاني ، أبو القاسم الحسين بن محمد :

ـ المفردات في غريب القرآن . تحقيق محمد سيد كيلاني . بيروت . دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع . د . ت .

* برجشتراسر :

ـ التطور النحوي للغة العربية . القاهرة . المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨١م .

* الجرجاني ، الإمام عبدالقاهر :

ـ دلائل الإعجاز تصحيح الشيخ محمد عبده والشنقيطي . القاهرة . مكتبة ابن تيمية ١٤١١هـ ١٩٩٠م .

ـ المفتاح في الصرف . تحقيق علي توفيق الحمد . بيروت . مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٧١م .

ـ كتاب المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان . وزارة الثقافة العراقية . دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

* ابن جني ، أبو الفتح عثمان :

ـ الخصائص . تحقيق محمد علي النجار . بيروت دار الهدى للطباعة والنشر الطبعة الثانية .

ـ المنصف لكتاب التصريف . تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . مصر . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ط١ ١٩٥٤م .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

* جواد ، د . مصطفى :

- دراسات فى فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم . بغداد . مطبعة أسعد . د . ت .

* ابن الحاجب ، الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر :

- الإيضاح فى شرح المفصل . تحقيق موسى بناى العليلى . بغداد . مطبعة العانى ١٩٨٢م .

* ابن أبى الحديد :

- الفلك الدائر على المثل السائر . تحقيق الدكتور أحمد الحوفى والدكتور بدوى طبانة . دار نهضة مصر للطباعة والنشر ط٢ ١٩٧٣م .

* حسان ، د تمام :

- اللغة العربية معناها ومبناها الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م

* حسن ، عباس :

- النحو الوافى . القاهرة . دار المعارف . د . ت .

* ابن الحنبلى :

- جهود ابن الحنبلى اللغوية مع تحقيق كتاب : عقد الخلاص فى نقد الخواص . تحقيق نهاد حسونى صالح . سورية مؤسسة الرسالة . ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

* أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن على بن يوسف :

- تفسير البحر المحيط . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق الدكتور مصطفى محمد النماس الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

* ابن خالويه ، أبو الحسين بن أحمد :

ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن . القاهرة . مكتبة الزهراء ١٣٦٠هـ

* الخفاجي ، ابن سنان :

ـ سر الفصاحة تصحيح عبدالمتعال الصعيدي . القاهرة . طبعة محمد على صبيح ١٩٦٩م .

* ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن :

ـ الاشتقاق . تحقيق عبدالسلام هارون . القاهرة . مكتبة الخانجي ١٣٧٨هـ ١٩٥٨م .

* الزجاجي أبو القاسم عبدالرحمن :

ـ الجمل في النحو . تحقيق على توفيق الحمد . بيروت مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٨٤م .

* الزركشي ، الإمام بدر الدين محمد بن عبدالله .

البرهان في علوم القرآن . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . القاهرة . دار التراث ١٣٧٦هـ .

* الزمخشري ، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر :

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . بيروت دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . د . ت .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

* السامرائي ، د. فاضل صالح :

ـ معاني الأبنية في العربية بغداد جامعة بغداد الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ١٩٨١م .

* السخاوي ، أبو الحسن علم الدين علي بن محمد :

ـ سفر السعادة وسفر الإفادة تحقيق محمد أحمد الدالي . دمشق . مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٩٨٣م .

* السراج ، أبو بكر محمد بن سهل :

ـ الأصول في النحو تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي . بيروت . مؤسسة الرسالة ط٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .

* السرقسطي :

ـ كتاب الأفعال ، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف . القاهرة . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريّة . ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م .

* السمين الحلبي ، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف :

ـ الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون . تحقيق علي محمد معوض وآخرين . بيروت . دار الكتب العلمية ط١ ١٤١٤هـ ١٩٩٤ .

* السنباطي ، أحمد بن عبد الحق :

ـ فتح الحي القيوم بشرح روضة الفهوم ضمن كتاب : رسالتان في علم الصرف . تحقيق أحمد ماهر البقري . الإسكندرية . المكتب الجامعي الحديث ١٩٨٨م .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

* ابن فارس ، أبو الحسن أحمد :

ـ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . تحقيق عمر فاروق الطباع . بيروت . مكتبة المعارف ط١ ١٤١٤هـ ١٩٩٣م .

* الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد :

ـ معاني القرآن . تحقيق محمد علي النجار . القاهرة . الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر د . ت .

ـ المذكر والمؤنث . تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة . دار التراث ١٩٧٥م .

* ابن قتيبة :

ـ أدب الكاتب . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . ط٤ ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م .

* ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله :

ـ بدائع الفوائد . تحقيق بشير محمد عون . الرياض مكتبة المؤيد . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٤ .

* المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد :

ـ المقتضب . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦هـ .

* ناصف ، علي النجدي :

ـ من قضايا اللغة والنحو . القاهرة . مكتبة نهضة مصر ١٩٥٧م .

الجديد و الطريف NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

* ابن الناظم :

- شرح ألفية ابن مالك . تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد عبد الحميد . بيروت . دار الجيل . ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م .

* النجار ، لطيفة إبراهيم :

- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها . الأردن . دار البشير . ط١ ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

* ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين :

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . تحقيق محمد على النجار . القاهرة . مطبعة الفجالة الجديدة . ط١ ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م .

- قطر الندى وبل الصدى . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . د. ت .

* هنداوى ، د . عبد الحميد أحمد :

- التوظيف البلاغى لصيغة الكلمة . رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم .

* ياقوت ، د . محمود سليمان :

- ظاهرة التحويل فى الصيغ الصرفية . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥م

* ابن يعيش ، يعيش بن على :

- شرح المفصّل ، بيروت . عالم الكتب . د . ت .

الجديد و الحصري NEW & EXCLUSIVE

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

رقم الإيداع
بدار الكتب المصرية
١٦٥٤٢ / ١٩٩٨

محمد أحمد الجندى للدعاية والإعلان
ت : ٤٥٥٩١١٤ / ٤١٤٠٥٤٣